

الجامعة الاردنية
كلية الدراسات العليا
قسم الدراسات العليا
للعلوم الحياتية والزراعية والموارد الطبيعية

٥٤٧
٢١٢
١١٧

الملكية الزراعية واثارها على النظام الزراعي في وادي الاردن

اعداد

محمد حسين عبد القادر

٢٩
٩٠٤٥

اشراف/ الدكتور نسيم برهم

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في
الجغرافيا في كلية الدراسات العليا قسم العلوم الحياتية
والزراعية والموارد الطبيعية في الجامعة الاردنية

١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

عمان - الاردن .

بسم الله الرحمن الرحيم

ب

شكر وتقدير

ان اخراج هذه الدراسة الى حيز الوجود مدين للعديد ممن ابدوا
عونا او تظاهروا في جهد، لذلك يسرني ان اتوجه اليهم بجزيل الشكر
والامتنان والعرفان بالجميل واخص منهم بالذكر استاذي الفاضل
المشرف، الدكتور نسيم برهم لما احاطني به من رعاية وتشجيع كان
خير عون لي في انجاز هذه الدراسة ولما بذله من جهد وتوجيه وما
احتمله من صبر في الاشراف عليها حتى ظهر هذا البحث الى حيز
الوجود .

كما ويسعدني ان اتقدم بجزيل الشكر الى اساتذتي الافاضل في
قسم الجغرافيا وكافة العاملين فيه ويشرفني ايضا ان اقدم شكري
الى اعضاء لجنة المناقشة الافاضل الدكتور علي حسن عنبر من قسم
الجغرافية والى الدكتور محمود علي سالم من كلية الزراعة،
لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما تفتني الامانة ان اشكر
كافة العاملين في مركز الحاسوب في الجامعة الاردنية وخاصة
الانسة سناء رمضان وكذلك الاستاذ تحسين الذي قام بمراجعة النص
لغويا، والى المركز العربي للقيامه بطباعتها .

كما لا يفوتني ان اقدم شكري وتقديري الى كافة الزملاء
العاملين في سلطنة وادي الاردن، لما ابدوه من تعاون وتوجيه
ومساعدة للباحث طيلة مرحلة اعداد الدراسة .

محمد حسين

عمان / ١٩٩٠ م

ملخص

جاءت هذه الدراسة لتحديد العلاقات المتداخلة بين الملكية الزراعية والنظام الزراعي في وادي الاردن، والمنطقة الوحيدة في الاردن التي خضعت لعمليات تغيير في نظام الملكية بسبب استصلاح الاراضي وتنظيم الملكية الزراعية الذي اعقب انشاء قناة الملك عبد الله عام ١٩٥٨ م، (قناة الغور الشرقية).

وتهدف هذه الدراسة الى تتبع التسلسل التاريخي للتنظيم القانوني للملكيات الزراعية وتحديد اثار ذلك عليها وتحديد انواعها واحجامها، بالإضافة الى دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمالكين والحائزين وتحديد العلاقة فيما بينهم وانعكاسات ذلك على التنظيم الزراعي .

ولتحقيق هذه الاهداف قام الباحث باختيار عينة من ٥ احواض زراعية اختيرت عشوائيا من بين الاحواض الزراعية البالغة ٣٩ حوضا وقد شملت العينة ٧٦٩ وحدة زراعية ووزعت استمارة على مالكيها وحائزيها .

ولقد خلص الباحث الى بعض النتائج، حيث تبين ان نسبة الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية تبلغ ٥٣،٨ %، يمتلكها ٣٥ % من مجموع الملاكين في حين انخفضت الملكية المشاعية الى ٣٠،٧ % يمتلكها ٦٥ % من مجموع الملاكين، اما باقي ملكية الوحدات الزراعية فهي موزعة على الجمعيات التعاونية بنسبة (٥،٣ %) وللسلطة (٨،٧ %) وملكيات الاستغلال الاخرى بنسبة (١،٥) % .

بالإضافة لذلك فقد تبين تفشي الملكية الغائبة حيث وصلت نسبة المالكين الغائبين إلى (٨٠,١ %) من مجموع المالكين ويملكون ٧٥,٦ % من مجمل المساحة التي خضعت للدراسة .

يتفاوت حجم الملكية تبعاً لنوعها حيث بلغ المتوسط العام ٢٥ دونماً ويرتفع إلى ٤٤ دونماً في الملكيه الفردية وينخفض إلى ١٤,٨ دونماً في الملكية المشاعية وهناك تباين أيضاً في حجم الملكية تبعاً لإقامة المالك فيتراوح حجمها بين ٢٤ دونماً للملكية الغائبة و ٣٢ دونماً للملكية المقيمة .

لقد تميزت طبيعة الاستغلال الزراعي بانخفاض نسبة المساحات المزروعة فعلاً فقد بلغت ٤٩ % في العروة الشتوية و ٣٧ % في العروة الصيفية بالإضافة لتخص منطلقه وادي الاردن بزراعة الخضروات في العروتين الشتوية والصيفية فبلغت نسبة المساحات المزروعة بالخضروات ٦٨ % و ٥٢,٧ % على التوالي .

لقد ساهم تفشي ظاهرة الملكية الغائبة وتدني نسبة المالكين المقيمين في وادي الاردن والتي بلغت ١٣,٦ % وتدني نسبة العاملين في القطاع الزراعي من المالكين ٢٤,١ % إلى انتشار أنواع جديدة للاستغلال الزراعي كالضمان والمشاركة فلقد بلغت نسبة الحائزين بصفة ضامن أرض ٣٣,٤ % أما المشاركون فبلغت نسبتهم ١٤,٧ % وضامني المحاصيل ١٢,٣ % فإلاّ أما العمل الزراعي والسذي يوصف بأنه عمل مستاجر فإنه قائم على استخدام العمالة الوافدة، حيث بلغت نسبة العمالة اليومية والشهرية من المصريين ٨٧ % و ٩١,٥ % على التوالي .

محتويات الرسالة

الصفحة	الموضوع
ا	الاهداء
ب	شكر وتقدير
ج	الملخص
ط	محتويات الرسالة
ح	قائمة الجداول
ك	قائمة الاشكال
م	قائمة الملاحق
	١- الفصل الاول
٢	- مقدمة
١١	- تحديد منطقة الدراسة
١١	- مفهوم النظام الزراعي
١٣	- مشكلة الدراسة
١٣	- اهداف الدراسة
١٤	- مبررات الدراسة
١٤	- الدراسات السابقة
١٧	- منهجية الدراسة
٢٤	- هيكلية الدراسة
	٢- الفصل الثاني
	الملكيات الزراعية
٢٨	١- نشاتها وتطورها
٣٣	ب- التنظيم القانوني
٣٥	- تسلسل قوانين اعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن
٤٣	- توزيع الوحدات الزراعية
٤٣	- تشريعات توزيع الاراضي

و	
٤٦	ج- انواع الملكيات الزراعية
٤٧	١ - الملكية حسب عدد الملاكين
٤٧	أ - الملكية الفردية
٤٨	ب - الملكية المشاعية
٤٨	- لمحة عن الملكية الغائبة
٤٩	٢ - ملكيات السلطة
٥٠	٣ - ملكيات اخرى
٥٠	٤ - ملكيات الجمعيات التعاونية
٦٠	د- تصنيف حجم الملكيات الزراعية
٦٨	هـ- التنظيم الاجتماعي لانتقال الملكيات الزراعية
٦٨	١ - الميراث
٧١	٢ - الوفاة
٧٢	٣ - البيع بين الشركاء
٧٤	٤ - البيع الخارجي
٧٦	٥ - تنازل الاباء الى الابناء
٧٩	٣- الفصل الثالث : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية
٧٩	اولا : الخصائص الاجتماعية للملاكين
٧٩	- المواطن الاصلي للمالكين
٨٢	- التركيب العمري
٨٦	- المستوى العلمي
٨٩	- مكان اقامة المالك
٩٠	ثانيا: الخصائص الاقتصادية للملاكين
٩٠	- مستوى الدخل السنوي
٩٤	- التركيب المهني

٩٧	شالشا: الخصائص الاجتماعية للحائزين
٩٧	- الموطن الاصلي للحائزين
١٠١	- التركيب العمري
١٠٤	- المستوى العلمي
١٠٧	- مكان اقامة الحائز
١٠٨	رابعا: الخصائص الاقتصادية للحائزين
١٠٨	- مستوى الدخل السنوي
١١١	- التركيب المهني
١١٦	٤- الفصل الرابع : الاستغلال الزراعي
١١٧	- مقدمة
١١٧	١ - النمط الزراعي
١١٨	- التركيب المحصولي
١٣٥	٢ - استغلال الوحدات الزراعية
١٣٥	ا- الكثافة الزراعية
١٤٨	ب- التركيب المحصولي للوحدات الزراعية
١٤٩	ج- الاستغلال والاهمال في الوحدات الزراعية
١٥٠	د- الحالة التعليمية للمزارع وتكنولوجيا الزراعة
١٥٢	٣ - التنظيم الزراعي
١٥٢	١- الاستغلال والملكية
١٥٤	٢- الاستغلال والحياسة
١٥٦	- ضمان الارض
١٥٨	- الاستغلال المباشر (المالك)
١٥٩	- المشاركة
١٦١	- ضمان المحصول
١٦٢	- عقود الايجار الرسمية
١٦٣	- شبه مالك

١٧١	٤ - القوى العاملة في الزراعة
١٧٢	- العمالة اليومية
١٧٣	- العمالة الشهرية
١٧٣	- الوكيل .
١٧٨	٥ - الفصل الخامس : النتائج والتوصيات
١٧٨	- النتائج
١٨٢	- التوصيات
١٨٤	- المراجع العربية
١٨٧	- المراجع الاجنبية
١٨٩	- الملاحق
٢٠٠	- ملخص الرسالة باللغة الانجليزية

قائمة الجداول

الصفحة

- ١- جدول رقم (١): نسبة العينة الى مجموع احواض منطقة الدراسة
الاطوار الشمالية والاطوار الوسطى . ٢٢
- ٢- جدول رقم (٢): ا الاهمية النسبية لتوزيع الملاكين حسب نوع
الملكية والاقامة في وادي الاردن الشرقي، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م ٥٢
- جدول رقم (٢) ب، التوزيع النسبي للمساحة المملوكة
حسب مكان الاقامة في وادي الاردن الشرقي ،
مسح بالعينة ، ١٩٩٠م . ٥٣
- ٣- جدول رقم (٣): تصنيف حجم الملكية الزراعية في وادي
الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م . ٦١
- ٤- جدول رقم (٤) : الاهمية النسبية لحركة الميراث في
وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠ م . ٧٠
- ٥- جدول رقم (٥) : توزيع حالات الوفاة على عينة الدراسة ٧١
- ٦- جدول رقم (٦) الاهمية النسبية لحالات البيع بين الشركاء
في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م . ٧٣
- ٧- جدول رقم (٧): ا ب الاهمية النسبية لعمليات البيع
الخارجي للوحدات الزراعية في وادي الاردن الشرقي
مسح بالعينة ، ١٩٩٠م . ٧٥
- ٨- جدول رقم (٨): التوزيع الجغرافي للملاكين حسب مكان الاقامة ٨٩
- ٩- جدول رقم (٩): مستوى دخل المالكين (بالدينار) ٩١
- ١٠- جدول رقم (١٠): توزيع الحائزين حسب مكان الاقامة في
وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م . ١٠٧
- ١١- جدول رقم (١١): توزيع الحائزين حسب الدخل السنوي ١٠٨

ي

- ١٢- جدول رقم (١٢): (أ، ب، ج، د، هـ) التوزيع النسبي لمساحات الاراضي الزراعية والاراضي العطلية والآخرى والمساحات المستغلة للعروة الشتوية والعروة الصيفية والتوزيع النسبي للتركيب المحصولي لكل منها. ١٢٣
- ١٣- جدول رقم (١٣): كشافة الاستغلال في الوحدات الزراعية المدروسة. ١٣٦
- ١٤- جدول رقم (١٤): انماط الحيازة حسب المساحة وعدد الحيازات في وادي الاردن الشرقي، مسح بالعينة، ١٩٩٠م. ١٦٤
- ١٥- جدول رقم (١٥): انواع العمالة حسب النوع، الجنسية والاجرة. ١٧٤

قائمة الاشكال

الصفحة	
٣	١- شكل رقم (١) : الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة .
٦	٢- شكل رقم (٢) : الاحواض الزراعية في وادي الاردن الشرقي.
١٠	٣ - شكل رقم (٣) : التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية في وادي الاردن الشرقي .
٤٢	٤- شكل رقم (٤) : مراحل تطبيق الاصلاح الزراعي في وادي الاردن الشرقي .
٥٤	٥- شكل رقم (٥) : التوزيع النسبي لعدد الملاكين حسب نوع الملكية والتوزيع النسبي للمساحة المملوكة لانواع الملكيات المختلفة .
٥٩-٥٥	٦- شكل رقم (٦) : انواع الملكيات الزراعية .
٦٦	٧- شكل رقم (٧) : منحني لورنز للملكيات الزراعية في وادي الاردن الشرقي .
٦٧	٨- شكل رقم (٨) : الاهمية النسبية لتوزيع المساحة حسب الفئات .
٦٧	(٨)ب: الاهمية النسبية لتوزيع الملاكين حسب الفئات .
٨١	٩- شكل رقم (٩) : المواطن الاصلي للمالكين
٨٥	١٠- شكل رقم (١٠) : التركيب العمري للمالكين .
٨٩	١١- شكل رقم (١١) : المستوى التعليمي للمالكين .
٩٣	١٢- شكل رقم (١٢) : مستوى الدخل السنوي للمالكين .
٩٦	١٣- شكل رقم (١٣) : التركيب المهني للمالكين .
١٠٠	١٤- شكل (١٤) : المواطن الاصلي للحائزين

- ل
- ١٠٣ - ١٥- شكل (١٥): التركيب العمري للحائزين .
- ١٠٦ - ١٦- شكل رقم (١٦) :المستوى التعليمي للحائزين
- ١١٠ - ١٧- شكل رقم (١٧) : مستوى الدخل السنوي .
- ١١٣ - ١٨- شكل رقم (١٨) التوزيع النسبي للتركيب المهني للحائزين .
- ١٢٨-١٢٤ - ١٩- شكل (١٩):التركيب المحصولي / العروة الشتوية .
- ١٣٣-١٢٩ - ٢٠- شكل (٢٠): التركيب المحصولي / العروة الصيفية .
- ٢١- شكل رقم (٢١): (ا ، ب ، ج ، د ، هـ) التوزيع النسبي
لمساحات الاراضي حسب طبيعة الاستغلال .
- ١٣٤
- ١٤٢-١٣٨ - ٢٢- شكل رقم (٢٢) : الكشافات الزراعية للعروة الشتوية .
- ١٤٧-١٤٣ - ٢٣- شكل رقم (٢٣) : الكشافات الزراعية للعروة الصيفية .
- ٢٤- شكل رقم (١٢٤) : التوزيع النسبي للمساحات المستغلة حسب
التنظيم الزراعي .
- ١٦٥
- ب - التوزيع النسبي لعدد الحائزين حسب
التنظيم الزراعي .
- ١٦٥
- ١٧٠-١٦٦ - ٢٥- شكل رقم (٢٥) : التنظيم الزراعي .
- ١٧٥ - ٢٦- شكل رقم (٢٦) : التوزيع النسبي للعمال حسب النوع .

قائمة الملاحق

الصفحة	
١٨٩	١- ملحق رقم (١): الاستبيان .
١٩٠	٢- ملحق رقم (٢): التجمعات السكانية في وادي الاردن .
١٩١	٣- ملحق رقم (٣): الالهية النسبية لعدد ومساحة وانواع الملكيات الزراعية موزعة حسب احواض العينة / الاغوار المشالية والاغوار الوسطى .
	٤- ملحق رقم (٤) : التوزيع النسبي للملاكين حسب الموطن الاصيل في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٢	٥- ملحق رقم (٥): التوزيع النسبي للتركيب العمري للملاكين في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٣	٦- ملحق رقم (٦): التوزيع النسبي للملاكين حسب المستوى العلمي في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٤	٧- ملحق رقم (٧): التوزيع النسبي للتركيب المهني للملاكين في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٥	٨- ملحق رقم (٨): التوزيع النسبي للحائزين حسب الموطن الاصيل في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٦	٩- ملحق رقم (٩): التوزيع النسبي للتركيب العمري للحائزين في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٧	ب - على مستوى المملكة .
	١٠ - ملحق رقم (١٠): التوزيع النسبي للحائزين حسب المستوى العلمي في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٨	ب - على مستوى المملكة .
	١١- ملحق رقم (١١): التوزيع النسبي للحائزين حسب التركيب المهني في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .
١٩٩	ب- (على مستوى المملكة) .

الفصل الاول

مقدمة
تحديد منطلقة الدراسة
مشكلة الدراسة
اهداف الدراسة
مجرات الدراسة
الدراسات السابقة
منهجية الدراسة
هيكلية الدراسة

الفصل الاول

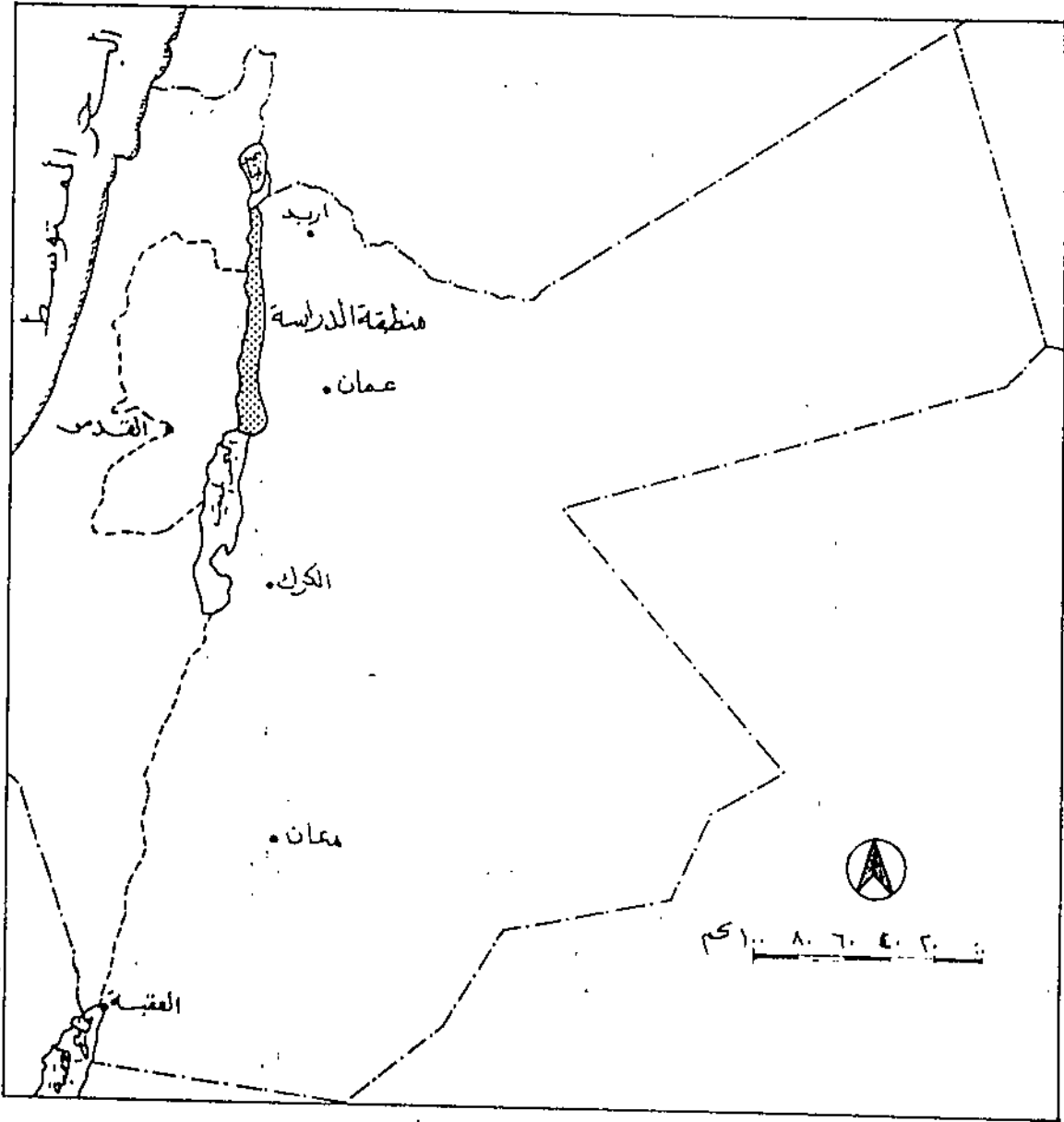
مقدمة :

لقد اكمل الاردن بانتهاء الخطة الخمسية الثانية اكثر من ثلاثين عاما من مسيرته التنموية، وقد استطاع التخطيط التنموي توجيه مسارات التطور الاقتصادي الاجتماعي نحو التقدم والازدهار وعلى الرغم من الصعوبات والمعوقات التي واجهت، الخطط التنموية في الاردن خلال العقود الماضية، الا ان هذه الخطط التنموية في الاردن نجحت في توجيه الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية وتحقيق اهداف التنمية في إطار شمولي،

فقد انتقلت مسيرة التنمية من مرحلة تخطيط المشروعات الفردية في الخمسينات الى مرحلة اعتماد البرامج الاقتصادية الشاملة في الستينيات،

ولادتميزت مرحلة السبعينات والثمانينات بوضع الخطط الاقتصادية والاجتماعية القومية سواء الثلاثية منها او الخمسية (١). وقد حظيت منطقة وادي الاردن (شكل رقم ١) بنصيب وافر من التنمية الريفيه الشاملة (الاجتماعية والاقتصادية) وجاء الاهتمام بوادي الاردن باعتباره اقليما متميزا له خصائص جغرافية فريدة من حيث الموقع والمناخ وتوافر الثروة والمياه،

ونالت هذه المنطقة اهتمام الدولة في خططها التنموية، حيث خصص لها جهود تنموية مكثفة جاءت على مرحلتين المرحلة الاولى بدأت مع نهاية الخمسينات وحتى نهاية الستينات، والمرحلة الثانية بدأت مع بداية السبعينات (١٩٧٣ م) واستمرت حتى يومنا هذا، وقد تم التعرض للقضيتين هامتين تمسان منطقة الاغوار في المصميم وهما المصادر المائية واستغلالها واعادة توزيع ملكية الاراضي، حيث تمثل استغلال موارد المياه بإنشاء قناة الغور الشرقية لاستغلال مياه نهر اليرموك، وقد تم إنشاء القناة



شكل رقم (١) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

الحالية الممتدة من نفق العدسية في الشمال حتى منطلقة السويمة شمال البحر الميت بطول (١١٠٠٥) كم . بالإضافة الى ذلك فقد اشتمل برنامج تطوير المياه السطحية على اقامة عدد من السدود على الاودية الجانبية .

وقد تمثل وجه التغيير على الارض في الاغوار الاردنية من خلال عدة مسائل ، منها وضع مساحات من الاراضي تحت الري المكثف ، وتغيير خرائط الاراضي واحداث خرائط جديدة للطبع هندسية مسن الارض (وحدات زراعية مروية) ووضع مجموعة من القوانين الخاصة لاعادة توزيع الاراضي .

ويعتبر كل من عامي ١٩٥٨ م (بداية تاسيس القناة) و١٩٥٩م (وضع فيه اول قانون لاعادة توزيع الاراضي) ، بداية تحول جديد في مسألة الملكيات الزراعية في الاغوار الاردنية .

وقد اتخذت تنمية الاغوار الاردنية في بداية السبعينات شكلين ، الشكل الاول كان عبارة عن متابعة للتنمية الاقتصادية الزراعية عن طريق توفير المياه اللازمة للري وذلك بتكملة بناء لقناة الغور الشرقية ومتابعة إعادة تقسيم الاراضي وتوزيعها ، والشكل الثاني التنمية الريفية الشاملة التي تعتمد اساسا على توفير مشاريع الخدمات والبنية التحتية لتشجيع المواطنين على الاقامة في وادي الاردن وتتكون هذه المشاريع من مشاريع تنظيم المدن والقرى والطرق الزراعية والكروية وانشاء المدارس والمستشفيات والعيادات ومراكز الخدمة الاجتماعية ومشاريع الاسكان وشبكات الكهرباء ومياه الشرب ومراكز التسويق والتصنيع الزراعي.

ومما لا شك فيه ان تنفيذ مشروعات التنمية الشاملة للاغوار الاردنية ترك اثرًا ملموسًا وانعكاسًا واضحًا على اهم جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة وقد تمثلت هذه الانعكاسات ، والاشار بما يلي :

(١) إن وضع مساحات واسعة من الاراضي تحت الري المكثف واعادة توزيع الاراضي الزراعية ، أدى الى رفع الانتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي وذلك عن طريق التوسع في الزراعة اهقيا بإدخال ارض جديدة تحت نظام الري الدائم وعموديا بتطبيق أحدث الاساليب الزراعية وبالتالي رفع مستوى الدخل الفردي والقومي ،

(٢) تحسين الاحوال المعيشية للسكان عن طريق شامين الخدمات الاساسيه مثل السكن الملائم والتعليم والصحة ، والمرافق العامه من ماء وكهرباء وطرق ،

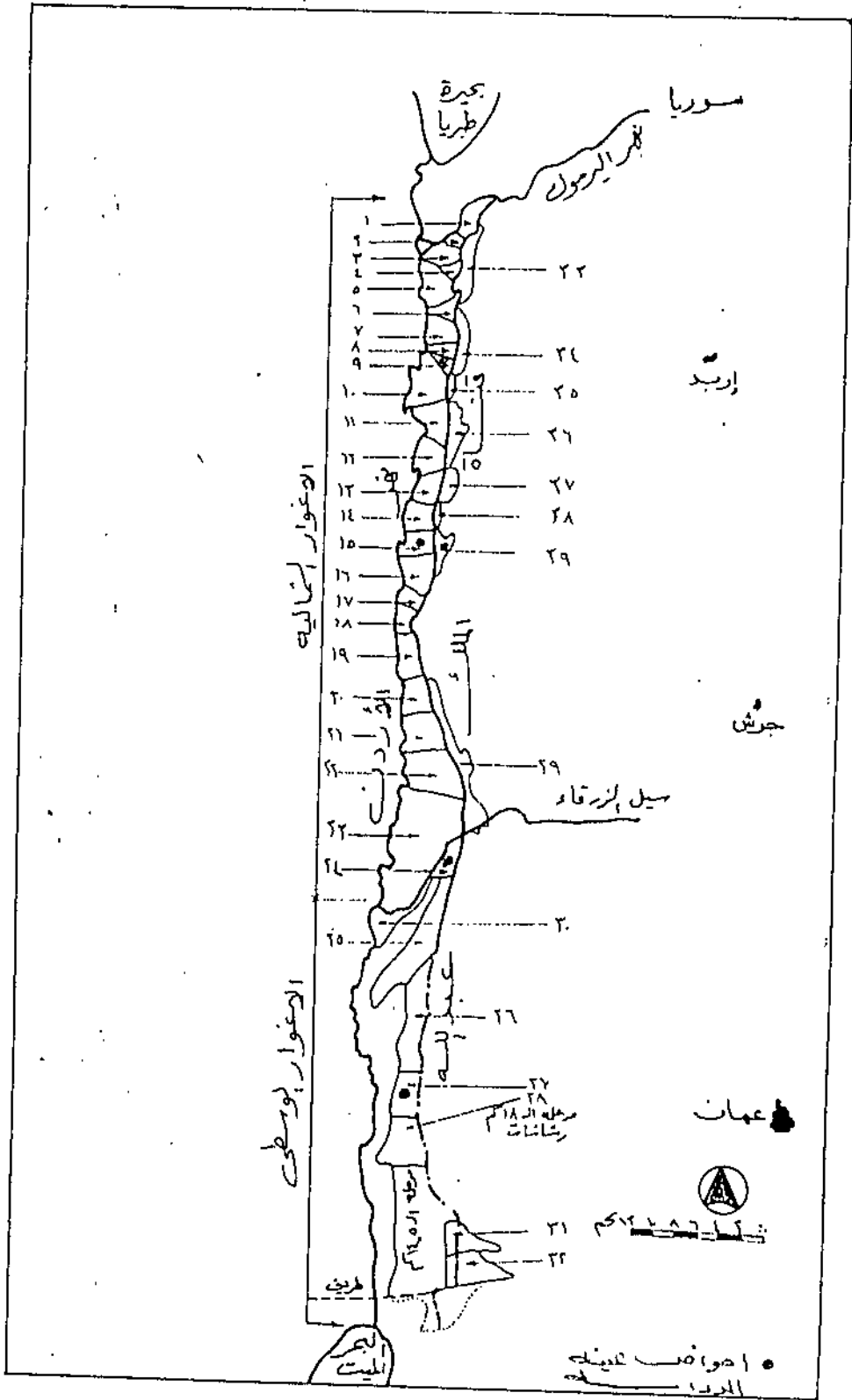
لذلك فإن وضع الاراضي تحت الري المكثف واعادة توزيع الملكيات الزراعية كان لهما انعكاسات معينة على الملكيه الزراعيه والتنظيم الزراعي للاغوار الاردنية من خلال عدة جوانب تشكل أهداف هذه الدراسة وهي التي دفعت الباحث لتناولها ،

وقد جاءت دراسة الباحث لمنطقة الاغوار الشمالية والوسطى واستثنيت الاغوار الجنوبية من الدراسة ، لان الباحث فاروق العمري تناولها بدراسته الاثار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ المشروعات التنموية في الاغوار الجنوبية (٢) ،

أما بخصوص بعض الحقائق المتعلقة بتنمية الموارد المتاحة من الارض والمياه ، فإن مساحة الاراضي القابلة للري في وادي الاردن تقدر بحوالي (٥١٠) آلاف دونم ، منها (٣٧٧) الف دونم في وادي الاردن ما بين نهر اليرموك والبحر الميت ، و (١١٣) الف دونم في الاغوار الجنوبية ، و(٢٠) الف دونم في وادي عربة (٣) ،

وقد وضعت سلطة وادي الاردن تقسيما اداريا لغايات الاداره ، يتمثل في ثلاث مناطق إدارية لإدارة (٣٩) حوضاً زراعياً (شكل رقم ٢) في منطقة الوادي الشرقي ، وتشرف كل مديرية منها على مجموعة من الاحواض الزراعية وهي :

(١) مديرية المنطقة الاولى : وتشرف على (٢٤) حوضاً زراعياً وهي الاحواض من (١-١٧) بالتسلسل والاحواض من (٣٣-٣٩) بالتسلسل .



شكل رقم (٢) الأحواض الزراعية في وادي الأردن

(٢) مديرية المنطقة الثانية : وتشرف على (١٠) أحواض زراعية وهي الأحواض من (١٨ - ٢٥) بالتسلسل والأحواض (٢٩ - ٣٠) .

(٣) مديرية المنطقة الثالثة : وتشرف على (٥) أحواض زراعية وهي الأحواض (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) والأحواض (٣١ ، ٣٢) .

إن الأحواض الزراعية ال (٣٩) في الوادي والتي نظمت من قبل سلطة وادي الأردن والتي ستخضع لاختيار العينة الدراسية تحتوى على (٦٨٥٢) وحدة زراعية يمتلكها (٩٨٦٥) مالكاً ، وتبلغ مساحتها (٢٦٠٨٦٢) دونماً ، وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية منها (٢٠١٧٤٦) دونماً ، أما الأراضي العطلية فتبلغ مساحتها ، (٥٩١١٦) دونماً* بالإضافة الى مرحلة (١٤,٥) كم* والتي تقسم الى (٤) أحواض زراعية تشمل (١٥٣٧) وحدة زراعية ، لم تخصص بعد ، وتبلغ مساحتها (٦٠) ألف دونم أما مصادر المياه ، فأن المياه السطحية تتكون من تدفق مياه الأنهار والأودية الجانبية والينابيع للحوض الصباب للبحر الميت ، ويبلغ التدفق السنوي للمياه السطحية بحدود (٥٢٠) مليون متر مكعب سنوياً ، منها (٤٠٠) مليون متر مكعب تتوافر في روافد نهر الأردن ومن نهر اليرموك ، و (٧٦) مليون متر مكعب من المناطق المحاذية لشاطئ البحر الميت الشرقي حتى وادي الموجب ، وفي الأغوار الجنوبية

* تحسب مساحة الأراضي القابلة للزراعة على ضوء تصنيف الأراضي لغايات الري باعتبار الأراضي التي تقع في الدرجة الأولى والثانية (Class 1,2) والثالثة (class 3) صالحة للري والزراعة والأراضي التي تقع في الدرجة الرابعة (Class 4) يمكن استصلاحها واستغلالها زراعياً . أما الأراضي التي تقع في الدرجة السادسة (Class 6) ، فلا تصلح للري والزراعة .

** مرحلة (١٤,٥) كم : هي آخر مرحلة تمديد لقناة الغور الشرقية لري الأراضي الواقعة من جنوب بلدة الكرامة الى شمالي البحر الميت ، قرب قرية سويمة .

(٤٤) مليون متر مكعب (٤)، حيث اشتمل برنامج تطوير المياه السطحية على إقامة عدد من السدود على الاودية الجانبية وهي :

- سد زقلاب .
- سد وادي شعيب .
- سد الكفرين .
- سد الملك طلال .
- سد وادي العرب .

اما قناة الغور الشرقية* فقد مر تنفيذها بعدة مراحل قسمت كما يلي :

- (١) مرحلة تمديد القناة بطول ٧٠ كم عام ١٩٦٤ م .
- (٢) مرحلة تمديد القناة بطول ٨ كم عام ١٩٦٨ م .
- (٣) مرحلة تمديد القناة بطول ١٨ كم عام ١٩٧٨ م .
- (٤) مرحلة تمديد القناة بطول ١٤,٥ كم عام ١٩٨٨ م .

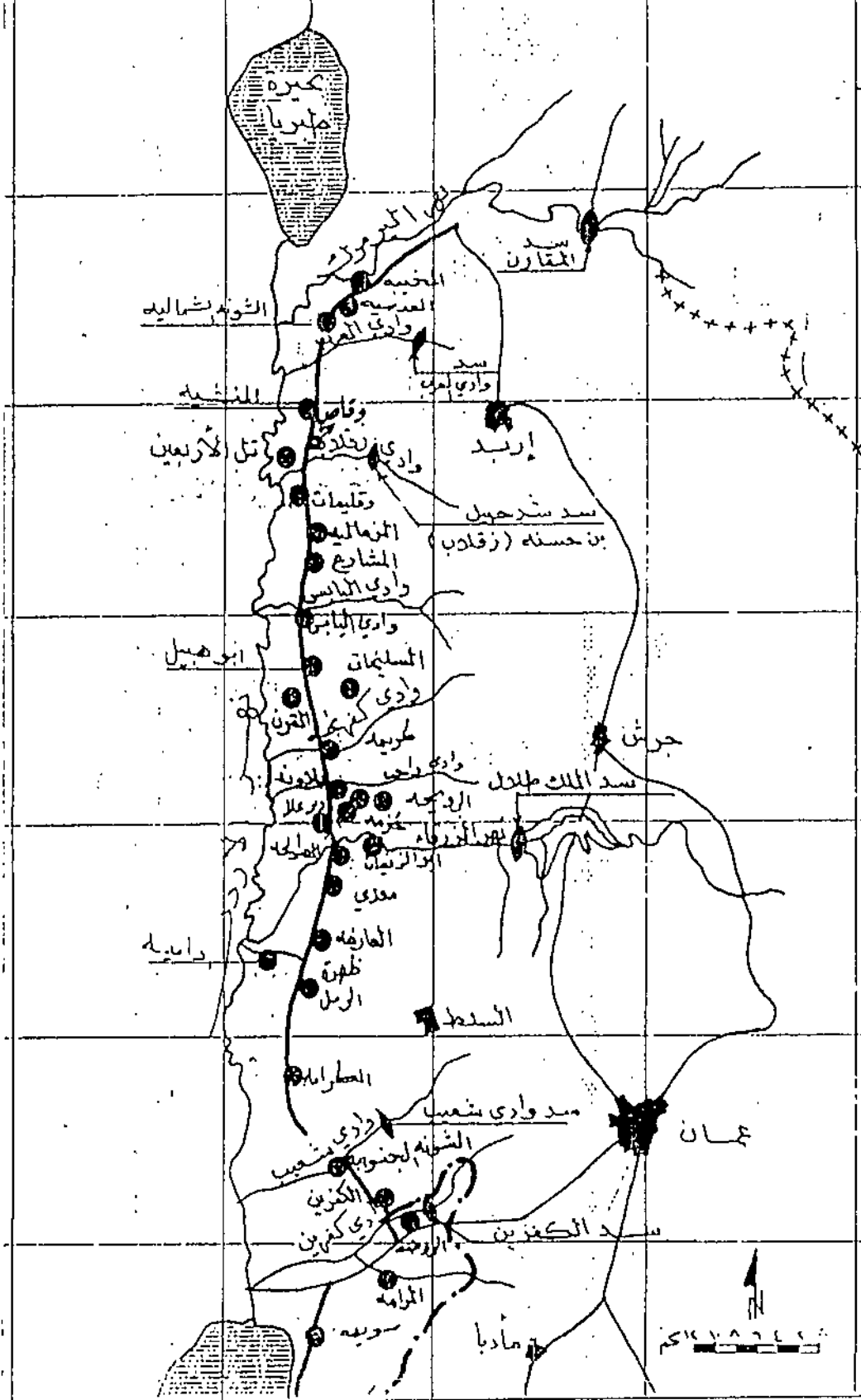
اما المياه الجوفية فتمثلت في حفر مجموعة من الابار الجوفية على المواقع التالية -

- ٤٤ بئر مراقبة على امتداد الوادي .
- ٣٧ بئرا في الاغوار الجنوبية .
- ٤٥ بئرا في وادي عربة .

٦٦ بئرا في وادي الاردن (شمال البحر الميت)، (منطقة الدراسة) وفيما يتعلق بالسكان ونتيجة للتنمية الشاملة المتكاملة لاقليم وادي الاردن وتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات المختلفة، المتمثلة في بناء المستشفيات والعيادات والمدارس وايصال التيار الكهربائي وشبكة المياه الى كافة التجمعات السكانية ادى ذلك الى زيادة ملحوظة في عدد السكان .

* قناة الملك عبدالله

ففي بداية عام ١٩٧٣ م ، كان عدد سكان الوادي ٦٤ الف نسمة (٥) وارتفع هذا العدد الى (١٤٠) الف نسمة سنة ١٩٨٨م اي بما نسبته (٥٠,٢١%) سنويا وهذا اعلى من معدل نسبة الزيادة السنوية في السكان على مستوى المملكة والبالغة (٣,٨%) (٦) . علما ان متوسط الزيادة الطبيعية للسكان في منطقة وادي الاردن تقدر ب(٣,١%) (٧) . ان الفرق في الزيادة البالغ (١,٤١%) في الزيادة السكانية لسكان منطقة وادي الاردن يشير الى وجود هجرة معاكسة الى منطقة الوادي ، وهذا يعود للتوسع في المساحات المروية وتزايد فرص العمل في القطاع الزراعي والقطاع التجاري وتحسن مستوى الخدمات في المنطقة ، حيث يشهد الوادي تدفقا سكانية نحو وخاصة في الموسم الزراعي ويمتاز بركود خلال فصل الصيف ، كما يؤكد ذلك تدني حجم الاسرة في وادي الاردن وهو (٥,٧) شخص وهو ادنى من متوسط معدل حجم الاسرة في المملكة ، ويعود السبب في ذلك الى ان نسبة عالية من العاملين في منطقة وادي الاردن قد تركو عائلاتهم في مناطق اخرى من المملكة وهذا ينطبق على مستخدمي الحكومة (٨) ، ولقد اتخذ مسار التطور السكاني المسار التالي ، (٦٤٠١٢) نسمة لعام (١٩٧٣ م) ، و (٨٣٥٥٧) نسمة لعام (١٩٧٩م) و (١٢٤٧١٥) نسمة لعام ١٩٨٦ م و (١٣٩٨١٢) نسمة لعام ١٩٨٨ م (٩) ، ويعيش سكان وادي الاردن في (٣٩) تجمعا سكانية من مستوى مجلس بلدي ومجلس قروي وتجمعا سكانية ، شكل رقم (٣) ، انظر الملحق رقم (٢) .



شكل رقم (٣) التوزيع الجغرافي للتجمعات السكانية في وادي الأردن
 المصدر: المركز الجغرافي الملكي الأردني

تحديد منطقة الدراسة :

تقع منطقة الدراسة (وادي الاردن الشرقي) ، في الجزء الشمالي الغربي من المملكة الاردنية الهاشمية بين دائرتي عرض ٣١,٤٠ و ٣٢,٤٧ شمالا بين خطي طول ٣٥,٣٥ - ٣٥,٤٠ شرقا (١٠) . وتمتد من نهر اليرموك شمالا ، حتى الساحل الشمالي للبحر الميت جنوبا ، ويحدها من الغرب نهر الاردن ومن الشرق سلسلة المرتفعات الشرقية ، وتكتم جغرافيا الى قسمين ، القسم الاول ويمتد من نهر اليرموك شمالا حتى نهر الزرقاء ويسمى الاغوار الشمالية : اما القسم الثاني فيمتد من نهر الزرقاء وحتى الساحل الشمالي من البحر الميت ويسمى الاغوار الوسطى . ويتراوح منسوب موقع منطقة وادي الاردن الشرقي ما بين (-٢١٢) عند جنوب بحيرة طبرياو (-٤٠٣,٥م) عند شمال البحر الميت (١١) .

مفهوم النظام الزراعي

على الرغم من قلة ما كتب عن النظام الزراعي كمصطلح علمي ، الا ان الآراء تتشعب فيما كتب عن تعريفه ، فيقال في النظام الزراعي انه مفهوم ظهر في نهاية القرن الثامن عشر في وسط اوربا مع بداية ظهور مفهوم الدولة ، ويعني التنظيم القانوني والاجتماعي للاستغلال الزراعي ، ويعالج المستوطنات الريفية والاحواض الزراعية ، وحجم الملكيات والحيازات الزراعية والميراث وطبيعة العمل الزراعي . (١٢) .

وهناك من يرى ان النظام الزراعي عبارة عن كافة المعايير الزراعية في حين هناك آريا اخر يرى في النظام الزراعي دورة زراعية او انظمة استثمار الارض او انظمة تربية الحيوانات (١٣) . كما يعرف على انه مجموعة من التقنيات التي يسخرها المستغل لتوفير الانتاج عن طريق تنويع المزروعات وتطبيق التناوب الزراعي

فحسب ، بل كذلك عن طريق التدجين الذي يرتبط بالزراعة بروابط شتى (١٤) أما لجنة علم الانماط الزراعية فقد عرفتة على أنه فكرة تركيبية لكافة النواحي الوظيفية للزراعة كالوسائل والعمليات التي تهدف الى الحصول على إنتاج زراعي والمحافظة على خصوبة التربة وهو بهذا يشتمل على النواحي التنظيمية أو الفنية بدلا من كافة نواحي الزراعة التي يتميز بها النمط الزراعي . (١٥)

كما تناول " فالح حسين " النظام الزراعي دون ان يتطرق لمفهومه على أنه

- طرق استغلال الارض ،

- الاساليب الزراعية ،

- الادوات الزراعية ،

- الري ووسائله .

- التقويم الزراعي (١٦) .

وتشغل المفاهيم انفة الذكر التي طرحت لتحديد مفهوم النظام الزراعي على انها مصطلحات جغرافية ، بعداء مكانيا يرتبط بالنشاط الزراعي ، ارتباطا وثيقا ، لذلك يمكن القول بان النظام الزراعي عبارة عن مجموعة من النظم القانونية والاجتماعية والانشطة الزراعية والتكنيات الحديثة المرتبطة بالزراعة التي تؤثر في الاستغلال الزراعي للاقليم الزراعي ، حيث إن دراسة الجوانب التنظيمية للنشاط الزراعي ترتبط ارتباطا مباشرا بنظام الزراعة القائم في اية منطقة من المناطق . وذلك لان النظم الزراعية تعكس لنا الصفة التنظيمية ، وتعدد هذه النظم باختلاف الظروف الطبيعية والبشرية التي تحيط بالنشاط الزراعي ، لذا يمكن الاخذ في مثل هذه الدراسة بالنواحي التنظيمية للاستغلال الزراعي في وادي الاردن وبعض المعطيات المؤثرة فيه ، وذلك مثل الملكيات واهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لملاك الوحدات الزراعية وحائزها .

مشكلة الدراسة

لقد توجّهت أهتمامات الدولة الى منخفض وادي الاردن في وقت مبكر منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا وقد الت مسؤولية الادارة التنمويه لهذه المنطقة الى العديد من المؤسسات المختلفه والتي عملت على تطوير وادي الاردن الشرقي اقتصاديا واجتماعيا ، حيث كان من اهم ملامح التطوير تاسيس قناة الغور الشرقية (قناة الملك عبد الله) وتنفيذها ، وبناء السدود واستكمال مشاريع البنية التحتية ، وقد رافق ذلك وضع مساحات واسعة من الاراضي تحت الري الكثيف ، وحدد سقف اعلى للملكيات الزراعية ، وتمت اعاده توزيع الاراضي الزراعية ، بموجب قوانين وانظمة خاصة ، تم بموجبها انتهاء الملكيات التقليدية القديمة ، وايجاد ملكيات جديدة باحجام مختلفه ، حيث احدث ذلك كله تغييرات على النظام الزراعي ومن ثم على النظام الاقتصادي للغور .

لذلك تحاول هذه الدراسة تحليل الملكيات الزراعية حسب حجمها وطبيعة الاستغلال فيها وذلك من أجل التعرف على أثر الملكية في طبيعة الاستغلال وكشافته ونوع الاستخدام .

وستوضح الدراسة ، العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن طبيعة هذه الملكيات ، بعد التعرف على خصائص المالكين والحائزين في غور الاردن الشمالي والوسط .

ومن خلال دراسة العوامل السابقة فانه يمكن التعرف على العلاقة بين الملكية الزراعية والنظام الزراعي .

اهداف الدراسة .

(١) دراسة الخلفية التاريخية لكافة اللوانين والانظمة والعلاقات الاخرى المحددة للملكيات الزراعية في منطقة وادي الاردن الشرقي عبر الثلاثين سنة الماضية وذلك من أجل معرفة حجم التغييرات التي حدثت في مجال الملكيات الزراعية .

(٢) التعرف على حجم الملكيات الزراعية وتصنيفها وتحديد أنواعها ومساحاتها ، واثر هذه الملكيات على نوع الاستغلال وكشافته .

- (٣) دراسة اهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لملاكى الوحدات الزراعية وحائزها من حيث العمر ، والمستوى العلمي ، والتركيب المهني ، والدخل) .
- (٤) دراسة العلاقات القائمة بين الاستغلال الزراعي والبنية الاجتماعية والاقتصادية .
- (٥) دراسة علاقات العمل التي نجمت عن الاستصلاح الزراعي للمنطقة والتي تمثل التنظيم الزراعي برمته (الاستغلال المباشر والاستغلال غير المباشر) .
- (٦) دراسة نظام الملكية الزراعية ومعرفة أثره في النشاط الزراعي في غور الاردن .
- مبررات الدراسة .

- (١) اهمية منطقة الدراسة باعتبارها من المناطق الاستراتيجية والاقتصادية الحيوية ، التي اتجهت اليها انظار الدولة مبكرا واقامت فيها مشروعات التنمية المختلفة .
- (٢) نقص الدراسات التي تحدد العلاقات المتداخلة بين الملكيات الزراعية وطبيعة الاستخدام ونوع الاستغلال .

الدراسات السابقة

لقد حظيت منطقة الدراسة هذه باهتمام كبير من قبل كثير من الباحثين والدارسين ، والمخططين ، وتعددت الدراسات والبحوث المختلفة التي تناولت مواضيع مختلفة ، لذلك يستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة .

- (١) لقد تناول (HEZLETON , J, ١٩٧٤) في دراسته (١٧) اثر إنشاء لناة الغور الشرقية على الملكية ، من خلال توحيد الاراضي ودمجها وإعادة توزيعها ، وبعض النتائج المترتبة على ذلك ، وبعض التحولات التي طرأت على نمط الملكية والحيازة ، وقد

استعرض قوانين إعادة توزيع الاراضي ، واعتمد الباحث في دراسته على المقارنة بين نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة وادي الاردن من قبل دائرة الاحصاءات العامة عام ١٩٦٠ م ، ونتائج دراسته في عام ١٩٧٤ م .

(٢) وتناول (SHARAB , H, 1975) في دراسته ، (١٨) .

المعطيات الاقتصادية لنظام حيازة الاراضي في وادي الاردن من خلال الاهداف التالية :

- ١- وصف خصائص الملاكين والحائزين في وادي الاردن الشرقي .
- ٢- تحليل العلاقة بين الملاكين والحائزين .
- ٣- تقدير العائد الاقتصادي بعد حساب الكلفة لاهم المحاصيل الزراعية في وادي الاردن الشرقي .

وقد اعتمدت هذه الدراسة على عينه مقدارها ٧٢% من عدد الوحدات الزراعية ، وكانت مقسمة الى ٧٣ وحدة زراعية في الغور الشمالي و ٨٢ وحدة زراعية ، الغور الاوسط و ٥٣ وحدة زراعية في الغور الجنوبي ، حيث امتازت هذه الدراسة بعدم وجود تحليل للمعلومات واللتصرت على وصف النتائج دون الربط بينها او توضيح اسباب تلك النتائج .

(٣) اما دراسة (United States Agency for Interna Lional Development , 1988) (19)

فقد ركزت على دراسة التحولات الديناميكية لمنطقة وادي الاردن منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٦ م ، وخاصة في القطاع الزراعي من حيث تطور الانتاج الزراعي وقيمته ، بالاضافة الى دراسة التسويق الزراعي ومعوقاته ، والارشاد الزراعي ودراسة بعض التحولات الاجتماعية مثل العمل والتعليم ومساهمة المرأة في العمل الزراعي

واعتمدت هذه الدراسة على تقارير بعض المؤسسات الحكومية والخاصة بالإضافة الى توزيع استبيانته بحجم ٤٠ أسرة من سكان وادي الاردن بأسره حيث لا تتضمن هذه الدراسة أية معلومات أو بيانات عن الملاكين والحائزين وطبيعة العلاقات والعمل الزراعي .

(٤) الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الاردن الشرقية، دائرة الاحصاءات العامة، عام ١٩٧٣ م . (٢٠)

فقد تناولت هذه الدراسة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة في تلك المنطقة ، حيث إن أهم المعلومات التي وفرتها تتلخص فيما يلي .

١- معلومات أساسية عن سكان المنطقة وخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية وخاصة هيكل الأسرة وحجمها وتكوينها حسب الجنس والعمر لافرادها ومستواهم التعليمي وحالتهم الزوجية .

٢- الخصائص الاقتصادية الأساسية للسكان ، وهي التي تتعلق بالقوى العاملة وبالتركيب المهني والنشاط الاقتصادي للعاملين ومعدل الاعالة .

٣- الخصائص الأساسية للمسكن من حيث تركيب المسكن وعدد غرفه ومساحته ومواد بنائه وموقعه وملكيته .

٤- معلومات أساسية عن هيكل النشاط الزراعي خاصة فيما يتعلق بعدد الحيازات الزراعية وملكيته وعدد قطعها ومساحتها .

(٥) دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الاردن، جامعة الدول العربية-المنظمة العربية للتنمية الزراعية-الخرطوم -

١٩٨٤ م

وقد استهدفت هذه الدراسة بصفة رئيسية تحديد نمط محصولي مناسب لمنخفض وادي الاردن ، وتحليلها لسلك تناولت ، الدراسة أهم الملامح العامة للقطاع الزراعي والعلاقة التداخلية ، للقطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتناولت دراسة الموارد الارضية والمائية . والموارد البشرية ، والنمط المحصولي المالي

والتحجيج الدونم ، والاساليب التكنية في العمل الزراعي ،
والتسويق ، ومشاكله وتكاليف الانتاج ، الى ان توصلت الى وضع نمط
محصولي بديل .

(٦) اما دراسة سالم بطرس واخرون عام ١٩٧٢ عن الوضع الحيازي
والنمط الاستخدائي للموارد المزرعية ، في اغوار الضفة الشرقية ، (٢٢)
فقد قامت بتلقي الحقائق عن الوضع الحيازي للاراضي الزراعية ،
وطرق التاجير المتبعة ، والاهمية النسبية للمساحة المحصولية
لمختلف المحاصيل النباتية وتربية الحيوان ، وتوفير البيانات عن
التسليف والتسويق والارشاد الزراعي لمعرفة اشرف ذلك على تطور
الانتاج الزراعي في المنطقة ، ولوضع سياسة لتطويره .

إلا ان جميع هذه الدراسات لم تلم بمعالجة اشرف الملكية
الزراعية بمفهومها الجغرافي ، ولم تربط المعطيات الاجتماعية
للحائزين والمالكين بطبيعة الاستخدام ونوع الاستغلال ، بل جاءت
على شكل دراسات إحصائية تخلص الى حقائق رقمية مجدولة في معظمها .
منهجية الدراسة :

في سبيل تحقيق الاهداف الواردة في خطة الدراسة اعتمد الباحث
المصادر التالية للحصول على المعلومات اللازمة للدراسة .

(١) المصادر المكتبية ، وتقسم الى قسمين :

- ١ - المصادر الأولية : وتشمل التقارير والنشرات ، وسجلات
البيانات الرقمية ، وقيود المؤسسات الرسمية ، (غير المنشورة)
والتي تمت بصفة قوية لموضوع الدراسة ، منها :
= تقارير ودراسات وزارة المياه والري (سلطة وادي الاردن) .

= تقارير ودراسات دائرة الاحصاءات العامة .

= تقارير ودراسات وزارة الزراعة .

= سجلات المنظمة التعاونية .

(٢) المصادر الثانوية : وهي المراجع او المصادر ، التي تناولت منطلقة الدراسة وما تحتويه من حقائق تخدم الجغرافية الزراعية لمنطقة الدراسة .

(٣) العمل الميداني : اشتمل العمل الميداني على قيام الباحث بعدة زيارات ميدانية اتسمت بالمشح الميداني الشامل لـ (٥) احواض زراعية في منطقة وادي الاردن ، تمت فيها مقابلة وتتبع مالكي، وحائزي الوحدات الزراعية ، لهذه الاحواض وتعبئة استبانة صممت لهذه الغاية ، تشتمل على مجموعة من المتغيرات التي تخدم موضوع الدراسة ، حيث اجري المشح في شهري كانون اول عام ١٩٨٩م وكانون ثاني عام ١٩٩٠م .

(٤) اختيار العينة : لقد اختار الباحث عينة الدراسة على شكل احواض زراعية ، فكانت بواقع (٥) احواض زراعية من مجموع الاحواض الزراعية البالغة (٣٩) حوضا وكانت نسبتها (١٣ %) .

- وقد تم استخدام المعادلة التالية لمعرفة حجم العينة ، عند مستوى ثقة ٩٥ و ، ، والمعادلة هي

$$(٢٥) \quad n = \left(\frac{Z_{\alpha} S}{d} \right)^2$$

حيث ان n = حجم العينة

z = (احتمالية عند مستوى ٩٥ و ، من الثقة) = ١,٩٦ من جدول z

S = الانحراف المعياري

D = هامش الخطأ والمحمتمل عند مستوى ثقة يساوي ٩٥ و ،

ومن دراسة اعداد الوحدات الزراعية والاحواض الزراعية تبين ما يلي :

- المتوسط الحسابي لعدد الوحدات الزراعية في كل حوض ١٧٦ وحدة

زراعية ، = عدد الوحدات ٦٨٥٢

= $\frac{6852}{39}$ = ١٧٦ وحدة زراعية ،

عدد الاحواض ٣٩

- الانحراف المعياري ، ١٤٩ ، بمعرفة التباين

- التباين $SX^2 = (X - \bar{X})^2$ ،

من جدول التباين ٨٦٨١٥٨

لعدد الوحدات الزراعية والاحواض = $\frac{868158}{39}$ = ٢٢٢٦٠

٣٩

- الانحراف المعياري $149 = \sqrt{22260} = \sqrt{SX^2}$

- بتطبيق المعادلة السابقة .

$$\frac{C(1,96) \times C(1,49)}{100}$$

100

$$= 852,8$$

$$852,8$$

$$= \frac{48}{176}$$

176

= 5 ، عدد الاحواض المقترح دراستها ميدانيا ، من احواض
الوحدات الزراعية البالغة (39) حوضا .

وقد وضعت سلطة وادي الاردن تقسيما اداريا ، لادارة احواض
الوحدات الزراعية وهي كما يلي :-

(1) مديرية المنطقة الاولى وتشمل (24) حوضا وهي الاحواض من (1-17)
بالتسلسل ، ومن (33-39) بالتسلسل ايضا وتشكل ما نسبته (61,5%)
من مجموع الاحواض .

(2) مديرية المنطقة الثانية وتشمل (10) احواض وهي (حوض رقم

18 ، 19 ، 20 ، 21 ، 22 ، 23 ، 24 ، 25 ، 29 ، 30) وتشكل ما نسبته (25,6%) .

(3) مديرية المنطقة الثالثة وتشمل (5) احواض وهي (26 ، 27 ، 28 ،

31 ، 32) وتشكل ما نسبته (12,9 %) .

كما استخدم القانون التالي لايجاد حجم العينة الطبلية .

$$n = \frac{m \times r}{N}$$

m

n = عدد العينة الطبلية المختارة

m = حجم الطبلية

m = حجم المجتمع وهو 39 حوضا .

ن = عدد عينة الاحواض المقترح دراستها ميدانيا وهي تساوي
(٥) احواض .

نسبة اعداد الاحواض في كل منطقة الى مجموع الاحواض في
المناطق الثلاث كما يلي :

١ - المنطقة الاولى

$$\frac{24}{39} \times 100 = 61,5\% \text{ من حجم العينة}$$

٦١,٥ X ٥ = ٣٠٥ ، احواض ، عدد الاحواض المنوي دراستها ميدانيا
من مجموع الاحواض التابعة لمديرية المنطقة الاولى .

(٢) المنطقة الثانية :

$$\frac{10}{39} \times 100 = 25,6\%$$

٢٥,٦ X ٥ = ١٢٨ حوضا ، (١) حوض المنوي دراسته من مجموع
الاحواض التابعة لمديرية المنطقة الثانية :

(٣) المنطقة الثالثة :

$$\frac{5}{39} \times 100 = 12,9\%$$

١٢,٩ X ٥ = (٦٤) = (١) حوض المنوي دراسته في مجموع الاحواض
التابعة لمديرية المنطقة الثالثة

جدول رقم (١) نسبة العينة الى مجموع احواض منطقة الدراسة
(وادي الاردن - الاغوار الشمالية - الاغوار الوسطى)

عدد احواض	النسبة	احواض	ارقام
الوحدات	المئوية	العينه	الاحواض
الزراعية		المنوى	
في كل		دراستها	
مديرية			
مديرية المنطقة الاولى	٢٤	٦١.٥%	٣
			١٥٠٩
			٣٩
مديرية المنطقة الثانية	١٠	٢٥.٦%	١
			٢٤
			الوسطى
مديرية المنطقة الثالثة	٥	٢.٩%	١
			٢٧
المجموع	٣٩	١٠٠%	٥

- وباستخدام جدول الارقام العشوائية تم الحصول على الاحواض ذوات الارقام ٩ ، ١٥ ، ٣٩ ، ٢٤ ، ٢٧ ، للدراسة الميدانية - ملامح عامة في العينة
- بلغ عدد الاحواض*لعينه الدراسة ٥ احواض بنسبة (١٣%) من مجموع الاحواض الزراعية البالغة (٣٩) حوضا .
- بلغ مجموع الوحدات**الزراعية في الاحواض المختاره (٧٦٩) وحدة زراعية بنسبة (١١٠٢%) من مجموع الوحدات الزراعية----- البالغة (٦٨٥٢) وحدة زراعية .
- بلغ مجموع الملاكين***في عينة الدراسة (١٠٤٥) مالكا ، بنسبة (١٠٠٥%) من مجموع الملاك البالغ ٩٨٦٥ مالكا .
- يعمل فيها ٤٢٨ حائزا .****
- بلغت مساحة احواض العينة ٣١٥٩٢ دونما ، بنسبة (١٢٢%) من مجموع مساحة الاحواض البالغة ٢٦٠,٨٦٢ دونما .

-
- * الحوض الزراعي : مجموعة من الوحدات الزراعية .
- ** الوحدة الزراعية : قطعة ارض تروي من مياه مشروع ري عينت او تعين السلطه حدودها كوحدة واحده .
- *** المالك : المالك القانوني هو الشخص المسجله باسمه الوحدة الزراعية في قيود سلطة وادي الاردن ودائرة الاراضي والمساحة .
- **** الحائز : هو الشخص الذي تقع عليه مسؤولية الجيازه ، سواء كان مالكا او مستاجرا او مشاركا، حيث يضع خطة الاستثمار ويتخذ القرارات اليومية بشأن الجيازه ويتحمل المسؤولية (في تشغيل الجيازه ، كما يتحمل المسؤولية الاقتصادية كاملة او قد يكتسبها مع اخرين (في حالة المشاركة) .

الاسلوب الاحصائي المستخدم في الدراسة

- سيتم استخدام المتوسط الحسابي والنسب المئوية ، لمعالجة البيانات الرقمية المختلفة .

هيكلية الدراسة

تتألف الدراسة من خمسة فصول ، حيث يتناول الفصل الاول ، مقدمة الدراسة وتحديد منطلقاتها ومفهوم النظام الزراعي ومشكلة الدراسة واهدافها ومبرراتها ومنهجيتها واستعراضا للدراسات السابقة .

اما الفصل الثاني : فيناقش الملكيات الزراعية في منطقة الدراسة من حيث نشأتها وتطورها واهم الانظمة والسوانين والعلاقات الاخرى المحددة لها وانواعها ، تصنيف أحجامها .

كما وخصص الفصل الثالث لدراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للملاكين والحائزين .

وكرس الفصل الرابع لبحث الاستغلال والتنظيم الزراعي .

اما الفصل الخامس : فخصص للنتائج والتوصيات .

هوامش الفصل الاول

- (١) الاردن، وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(١٩٨٦ - ١٩٩٠ م) عمان ، ١٩٨٦ ، ص ٣ .
- (٢) فاروق العمري - الاشار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ
المشروعات التنمويه في الاغوار الجنوبية - رسالة ماجستير
غير منشورة - الجامعة الاردنية ، عمان - ١٩٨٩ م .
- (٣) سلطة وادي الاردن التقرير السنوي ، عمان ، (١٩٨٩) ص ٤ .
- (٤) سلطة وادي الاردن التقرير السنوي ، عمان (١٩٨٩) ص ٤ .
- (٥) دائرة الاحصاءات العامة - الدراسة الاقتصادية والاجتماعية
لمنطقة وادي الاردن الشرقية - عمان ١٩٧٣ م ، ص ١٣ .
- (٦) سلطة وادي الاردن التقرير السنوي - عمان ١٩٨٩ م ، ص ١٧ .
- (٧) دائرة الاحصاءات العامة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (٨) دائرة الاحصاءات العامة ، مرجع سابق ، ص ١٣-١٤ .
- (٩) سلطة وادي الاردن ، التقرير السنوي ، ص ١٧ .
- (١٠) بشير ابراهيم الطيف ، تليميم توزيع الخدمات في منطقة وادي
الاردن الشرقي ، رسالة ماجستير غير منشوره ، الجامعة
الاردنية عمان ١٩٨٥ م ، ص ٦ .
- (١١) Brawer : Der Kanal Van Mittelmeer ZamTotenMeer .
In : Gr , 34 . H012 , 1982 . P. 578 .
- (١٢) H. Leser /H.D Haas , T. MosImann , R.Paesler ,Diercke
Woerterbuch der Allgemeinen Geographie ,Bd.1. Westermann
Braunschweig , 1987 P.18 .

E.S.Simsoh (ed), Agricultural Geography .I.G.U. (١٣)

Symposium ,department of Geograph , University of

Liverpol reseach paper No 3 . 1965

عن - عبدالرزاق البطيخي ، انماط الزراعة في العراق ، مطبعة

الارشاد ، بغداد ، ص ٣٣ .

(١٤) محمد بلقيه ، اولويات في الجغرافية الزراعية ، مطبعة

فضاله المحمدية ، الرباط ، ١٩٧٨ م . ص ٥٨ .

A. Kostrowicki , "Agricultural Typology " summary of the (١٥)

Activity of the IGU Commission for the years 1964 -1988

عن - عبدالرزاق البطيخي ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

(١٦) - فالح حسين ، الحياة الزراعية في بلاد الشام في العصر

الاموي - الاردن الجامعة الاردنية - ١٩٧٨ ، ص ٦٤ - ٩٠ .

Jared . E.Hezleton , The impact of the East Ghor canal(١٧)

project on land Consolidation , distribution and Tenure.

1974) , The Royal Scientific Society , Amman .

Hisham Sharab , Agro - Economic Aspects of Tenacy (١٨)

in The East Jordan Valley, Amman , 1975 .

United States Agency for International (١٩)

developmentThe Jordan,Valley , Dynamic Transformation

(١٩٧٣ - ١٩٨٦) .

(٢٠) - دائسة الاحصاءات العامة - الدراسة الاقتصادية

والاجتماعية لمنطقة وادي الشرقية ١٩٧٣ م

(٢١) جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الخروم

- دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الاردن ١٩٨٤ م .

(٢٢) سالم بطرس واخرون ، الوضع الحيازي والنمط الاستخداسي

للمواد المزرعية في اغوار الضفة الشرقية ، وزارة الزراعة ١٩٧٢ م .

Hammond R. and McCullgh P. , quantitative Techniques (٢٣)

. in Geography. Clarendon pres , Oxford , 1974, P.131-132

الطمل الثاني
الملكيات الزراعية

- ا - نشاتها وتطورها .
- ب - التنظيم القانوني للملكيات الزراعية .
- ج - انواع الملكيات الزراعية .
- د - تصنيف حجم الملكيات الزراعية .
- هـ - التنظيم الاجتماعي للملكيات الزراعية .

الملكيات الزراعية

١ - نشأتها وتطورها

يصعب التتبع المفصل للقوانين التي خضعت لها الأراضي في وادي الأردن ومعرفة نتائجها واحجام الملكيات وانواعها بالتفصيل ، وذلك لعدم توافر المعلومات المتخصصة عن هذه المنطقتين ، ويمكن القول بان الأراضي في منطقة وادي الأردن خضعت كباقي اراضي المملكة ، لمجموعة من القوانين المختلفة ، سواء كانت لقوانين الأراضي العثمانية التي خضعت لها اراضي بعض البلاد العربية ، او لقوانين تسوية الأراضي في الأردن بعد تاسيس الامارة بشكل عام ، او مجموعة القوانين التي وضعت لاعادة توزيع الأراضي في وادي الأردن ، بشكل خاص .

أما بخصوص قوانين الأراضي العثمانية فقد صدر العديد منها حيث يعتبر قانون عام ١٢٧٤ هـ ، أي سنة (١٨٥٧م) من أقدم القوانين التي يتضمن بعض الاحكام في الأراضي ، ثم ادخلت عليه بعض التعديلات في اوقات مختلفة ، ففي ١٧ محرم سنة ١٢٨٤ هـ ، أي سنة (١٨٦٧م) نشر قانون توسيع الانتزاع ، قانون تصرف الأشخاص بالاموال غير المنقولة ، وقانون انتزاع الاموال غير المنقولة ، المنشورة في سنة ١٣٢٨ هـ ، أي سنة (١٩١٠م) وقانون التصرف بالاموال غير المنقولة المنشوران عام ١٣٢٩ هـ أي سنة (١٩١١م) (١) .

إن قانون الأراضي لسنة ١٢٧٤ هـ ، أي سنة (١٨٥٧م) لم يكن بمجموعة من تشريع العثمانيين ، إذ كان هناك قانون للأراضي عمل به لعدة قرون سابقة كما سنت قوانين اخرى فيما بعد معدلة وموضحة لسه أي إن هذا القانون المعدل عبارة عن توحيد للقوانين القديمة مع إضافة بعض النصوص التي جعلت للدولة حق الاشراف على الأراضي تاميناً لمصالحها ، وكان الهدف الاول للمشروع العثماني عند وضع قانون الأراضي فيما يختص باراضي الدولة هو تشجيع المزارعين على فتح الأراضي وإحيائها ، حيث نصت المادة (٩) من قانون

على إمكانية زراعة أراضي الدولة وتاجيرها بقمده استغلالها وعدم جواز تعطيلها بدون زراعة ، كما نصت المادة رقم (١٠) على إمكانية فتح المروج باذن من المأمور المختص ، بينما نصت المادة (١٠٣) على ان يفتح ويستغل ما يحتاج إليه منها شريطة اخذ إذن المأمور مع الاحتفاظ برقبة الارض للدولة (٢) .

وقد ورد في المادتين رقم (٦٨ ، ٧٧) من قانون الأراضي حالات المزارعين الذين يهملون أراضيهم ، فالمادة (٦٨) نصت على محلولية* الاراضي في حالة تعطيلها ثلاث سنوات متوالية ، ومنحت صاحبها حق استردادها بعد دفع بدل مثلها والافتباع بالمزاد العلني لمن يدفع اعلى سعر لها ، كما ورد أيضا في نصوص المادة (١٢) ، (١٣) من نظام الطابو العثماني لسنة ١٢٧٥ هـ . على أن من وظائف السلطات الادارية والمالية التاكد من زراعة هذه الاراضي على ان تكون خاضعة لحق الطابو .

وتؤكد نصوص المواد السابقة على التزام المتصرف با لأراضي وذلك بقاء يقوم بزراعتها، واعتبرت الزراعة شرطا رئيسيا لحيازة الأراضي الاميرية وفي الوقت نفسه اعطت الدولة حق انتزاعها وابطال سند التسجيل وإعادةها للدولة في حالة تركها بدون زراعة، بيد ان الدولة كمالكة للأرض لم تكن راغبة في أن تتصرف تصرفا مطلقا فاسياد إنها لو ابدت لها اسباب ملائمة لتعطيل الارض كالفياضانات او كان المتصرف فيها اسير حرب او هاجر مع من هاجروا من اهالي قرية ما اضطرت للهجرة ، فإن الدولة كانت لهذه الاسباب ولاسباب أخرى نصت عليها المواد (٧٧،٦٨) تتنازل عن حقها في استردادها .

وقد حد قانون الأراضي الى حد كبير من حق المتصرفين با لأراضي الاميرية ، فلقد منع المتصرف في أرض من استعمال تراب تلك الارض

* محلولية الاراضي : انتزاع ملكية الاراضي واعادة تسجيلها
باسم الدولة .

لصنع اللبن كما منعه من ان يغمس بها اشجارا او يقيم عليها ابنية
الا باذن المأمور ، اي إنه حصر حقوق المتصرف في حراثة سطح الارض
وممارسة الزراعات الحقلية (السنوية) .

اما قانون المتصرف لسنة ١٣٣١ هـ ، اي سنة (١٩١٣م) فقد عكس هذا
الوضع من حيث تحديد استعمال الارض ، إذ اعترفت الدولة بمحض
المادتين (٥ ، ٦) ، من هذا القانون بان من حق المتصرف بالاراضي
الاميرية ان يتصرف بها بالطريقة التي يراها متناسبا واصلاح
ارضه واكتفت بالاحتفاظ لنفسها بالموارد الكامنة تحت سطح الارض .

اقسام الاراضي في بلاد الدولة العثمانية

تقسم الاراضي الكائنة في بلاد الدولة العليا الى خمسة اقسام

- ١. القسم الاول: الاراضي المملوكة .
- ٢. القسم الثاني: الاراضي الاميرية .
- ٣. القسم الثالث: الاراضي الموقوفة .
- ٤. القسم الرابع: الاراضي المتروكة .
- ٥. القسم الخامس: الاراضي المسوات .

ومن الواضح ان الدولة العثمانية شجعت الى المدى الذي اجازته
القانون تسوية وتحسين الاراضي ضمن حدود امبراطوريتها ، ولقد يكون
هدف الدولة الرئيسي هو الرغبة في زياذة وارداتها ، الا ان
النتيجة كانت على كل حال تحسينا للاراض وفي فترة متأخرة من حكم
الدولة العثمانية عرف نوع اخر من الاراضي باسم (الاراضي
المدورة) ، وهي الاراضي التي كانت توضع تحت تصرف السلطان عبد
الحميد وانتقلت الى خزينة الدولة في سنة ١٩٠٨م ، حيث وصفت اراضي
وادي الاردن بهذا النوع ، وكانت في الاصل من الاراضي المخصصة
للمزارعين ، وبسبب عدم استقرار الامن في عهد الدولة العثمانية
ونتيجة لكثرة غارات البدو الرحل على المزارعين رأى المزارعون ان
خير وسيلة لحمايتهم من البدو هي نقل اراضيهم لاسم السلطان لكي
توضع تحت حماية التاج والدولة ، وكانت الفكرة من وراء ذلك ان

البدو الرحل لن يعتقدوا على المزارعين الذين يعملون في اراضي السلطان ، وقد اثبتت التجربة نجاح فكرتهم هذه ، وبعد ان تم نقل تلك الاراضي لاسم السلطان عمل اصحابها كمزارعين فيها على ان يدفعوا علاوة على العشر المخصص لخزينة الدولة اجرة الارض التي تعادل العشر لخزينة السلطان. (٤)

تسوية الاراضي في وادي الاردن

لقد عرفت الاراضي في منطقة وادي الاردن كما ذكر با لاراضي المدورة حيث كانت تشغل في معظم الحالات من قبل ابنساء اصحابها الاصليين الذين سبق القول بانهم نقلوا ملكيتهم الى السلطان ليحميها لهم في سنة ١٩٠٨م والواقع ان اول عملية تسوية لاراضي في وادي الاردن بدأت منذ عام ١٩٢٩م واستمرت حتى عام ١٩٣٣م ، حيث قامت لجنة التسوية بوضع الحدود بين القرى ، ثم عملت على تسوية الاراضي بين العشائر ، ونظرا لعدم قدرة لجان التسوية على مقابلة كل فرد في العشيرة ، فقد طالبوا كل عشيرة بارسال ممثل ليكون مندوبا عنها ، مما ادي في النهاية الى تسجيل حصص العشيرة من ملكية الارض باسم شيخ العشيرة وليس باسم افرادها الامر الذي ساعد على انتقال معظم الاراضي الى حوزة الشيوخ ، وورثتهم (٥) .

ولما كانت الاراضي في وادي الاردن من الاراضي المدورة والتي سجلت عشائريا مع توضيح حدود القرى ، فقد كان التصرف بها يتم بشكل عرضي شهوي او بموجب اوراق وحجج خارجية ، (كما اكد للباحث العديد ممن تمت مقابلتهم) ، حيث كان المشاع العشائري هو السائد في ملكية الاراضي ، فقد ذكر ان من اهم العشائر التي تمتلك الحق العرفي لاستعمالات الاراضي في وادي الاردن هي العشائر التالية :

(١) البشاتوه : ومنهم الكبار والشحيما

وتتركز هذه العشائر والعوائل التابعة لها في منطقة وقاص

وضواحيها من القرى الاخرى

(٢) صخور الغور ومنهم الظهيريات ، اللبسون والمراونسه ،

ويتركزون في الشونة الشمالية

(٣) الغزاوية ، ويتبع الغزاوية العشائر التالية :

(اولاد الزيناتي ، الباكير ، البواطي ، الدبيس ، الزبيدات ،
الدعوم ، الطوحه ، المشاعله ، الهديبات ، ويتركزون في قليعات
والمشارع ووادي اليبس

(٤) المشالحه ، وتلسم هذه العشيرة الى الطرق الاتيه ، الديات ،
الربيع ، السعيفان ، الضميدات ، العلاقمة ، الفراغسير ،
الطاعور ، المشاهره وتتركز في ديرعلا وبعض القرى المحيطة ،
مثل الصوالحه والطوال .

(٥) العدوان ويتركزون في اراضي غور نمرين وغور الكفرين وغور
الرامه .

وقد بقى حال الاراضي هكذا الى ان بدء باعمال التسوية في وادي
الاردن عام ١٩٤٧م ، حيث كان اول عمل من اعمال الاصلاح التي
قامت بها الحكومة الاردنية هو ان اعادت كافة الاراضي الواقعة في
الضفة الشرقية من نهر الاردن الى مشغليها لقاء بدل مثل ، حيث
اعيدت هذه الاراضي عن طريق اعمال التسوية * والمساحة من قبل دائرة
الاراضي والمساحة ، ولقد طبق قانون تسوية الاراضي لسنة ١٩٣٣م ،
وكان من اهم انواع الاراضي التي سادت قبل التسوية حسب طبيعة
التصرف والاشغال ما يلي :

(١) الاراضي المشاع : حيث كان التصرف باراضي المشاع يجري من
لجل عموم اصحاب الاراضي حسب اسهمهم المعينة على شكل حصص من
مجموع الحصص الثابتة لكافة اراضي القرية وقد كان ما يتصرف به
الفرد من حصص يمثل كافة حقوقه في اراضي القرية عموما على ان
يتصرف بمساحة من الارض تعادل حصصه فيها ، وكانت اراضي القرى

* يقصد بعبارة تسوية الاراضي ، تسوية جميع المسائل والاختلافات
المتعلقة بأي حق تصرف او حق تملك او حق منفعة في الاراضي مهما
كان نوع ذلك الحق .

المشاعية، بتصرف القبائل آنفة الذكر وما يتفرع عنها من عائلات.
 (٢) الاراضي المفرزة : وهي بحد ذاتها من الاراضي الليلية التي كانت متوافرة في وادي الاردن ، وتكون هي العادة مقسمة الى قطع وضع حدودها ويتصرف بها بعض واضعي اليد من السكان المحليين بشكل فردي .

انواع الاراضي في منطقة وادي الاردن بعد التسوية :

(١) الاراضي المملوكة لاشخاص ، بشكل فردي او مشاع ، والمسجلة لهم في دوائر التسجيل فلقد تملكوها نتيجة لاعمال التسوية والمساحة وتسجيل الاراضي وكانت تستخدم لاغراض الزراعة والسكن .

(٢) اراضي خزينة المملكة الاردنية الهاشمية .

(٣) بعض الاراضي الوقفية ، كمواقع المساجد والمقابر واضرحة الصحابة .

(٤) اراضي المراعي ، وكانت تشبه اراضي المشاع العشائري ، وكانت تسجل في دائرة الاراضي تحت اسم (مراعي عشيرة) ، وبعد ذلك سنت قوانين الاصلاح الزراعي لاعادة توزيع الملكية في وادي الاردن ، خلال فترات متلاحقة بدءا بقانون عام ١٩٥٩م ، ١٩٦٠م ، ١٩٦٢م ، ١٩٦٨م ، ١٩٧٧م ، وانتهاءا بقانون عام ١٩٨٨م ، والتي ستناقش فيما بعد .

ب- التنظيم القانوني : ويعنى بذلك ... الانظمة والقوانين المحددة للملكيات الزراعية وهي مجموعة القوانين الخاصة التي وضعت من قبل الجهات المسؤولة من اجل إعادة توزيع الاراضي الزراعية في وادي الاردن الشرقي ، وذلك خلال الفترة التي تلت تمديد قناة الغور الشرقية في عام ١٩٥٨م - حتى عام ١٩٨٨م ، حيث شكل تطبيق هذه القوانين تحولا جديدا في ملكيات الاراضي الزراعية ، وحدث تغييرات جديدة في خريطة الملكيات الزراعية في

الاعوار الاردنية، التي حدثت من بعض مظاهرها لاقطاع في
غور الاردن .

ونظرا لتباين الفترة الزمنية التي نفذت فيها مشروعات استصلاح
الاراضي فقد تعاقبت على الادارة والاشراف على تنفيذ ذلك مجموعة
من المؤسسات المختلفة اقترنت كل واحدة منها بقانون يطلق عليه
احيانا (قانون مؤقت رقم (-) لسنة (-)) ، وسيستعرضها
الباحث في المرحلة الاولى ويظهر بعض فقراتها المتعلقة باعادة
توزيع الاراضي المستولى عليها وهي على النحو التالي :

— تسلسل قوانين اعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن

قانون قناة الغور الشركية	* قانون مؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ م
قانون قناة الغور الشركية	* قانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ م
قانون قناة الغور الشركية	* قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ م
قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية	* قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ م
قانون هيئة وادي الاردن	* قانون رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ م
قانون معدل لقانون هيئة وادي الاردن	* قانون مؤقت رقم ٤١ لسنة ١٩٧٥ م
قانون تطوير وادي الاردن سلطة وادي الاردن	* قانون مؤقت رقم ١٨ لعام ١٩٧٧ م
قانون تطوير وادي الاردن وزارة المياه والري سلطة وادي الاردن	* قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ م

تتضمن الجداول التالية الفقرات الاساسية التي اعتمدت في عملية توزيع الاراضي

- قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ م . (٦)

عدد الدونمات القابله للري والجاري التصرف بها قبل المشروع	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للمتصرف
٣٠ - ٥٠	يخصص للمتصرف ما يعادل المساحة التي كان يتصرف بها
٥١ - ١٠٠	يخصص للمتصرف ٥٠ دونما مع ٥٠ بالمئة من المساحة الزائدة
١٠١ - ٥٠٠	يخصص للمتصرف ٥٠ دونما مع ٢٥ بالمئة من المساحة الزائدة عن المائة دونم
٥٠١ - ١٠٠٠	يخصص للمتصرف (٧٥) دونما مع (٢٥) بالمئة من المساحة الزائدة عن ال ٥٠٠ دونم
اكثر من ١٠٠٠	يخصص للمتصرف ٣٠٠ دونم

المصدر : الجريدة الرسمية - العدد ١٤١٤ لسنة ١٩٥٩ م .
 إن فقرات قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ م ، تشير الى بداية وضع الاسس الحقيقية لاعادة توزيع الاراضي ، وتحديد حجم الملكية في منطقة وادي الاردن ، توخيا لزيادة الملاك من المزارعين ، ولكن نظرا لقلّة المساحة المخصصة عن الملكية المتصرف بها طبقا لهذا القانون فقد استصدر - القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٦٠ م . (٧)

عدد الدونمات القابلة للري ، الجاري التصرف بها قبل المشروع	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيمها للمتصرف
٣٠ - ٧٥	تخصيص المساحة بكاملها
٧٦ - ١٠٠	يخصص ٧٥ دونما زائد ٥٠ % من المساحة الزائدة عن ٧٥ دونما
١٠١ - ٥٠٠	يخصص ٨٧ دونما زائد ٢٥ % من المساحة الزائدة عن ١٠٠ دونم
٥٠١ - ١٠٠	يخصص ٨٧ دونما زائد ٢٢ % من المساحة الزائدة عن ٥٠٠ دونم
١٠٠١ - فما فوق	يخصص ٣٠٠ دونم زائد ١٠ % من المساحة الزائدة عن ١٠٠٠ دونم بحيث لا تزيد عن ٥٠٠ دونم

المصدر : الجريدة الرسمية - العدد ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٠ م

والذي تبدو بعض التعديلات على القانون السابق ، فزيد حجم الملكية الالذني من (٣٠ - ٥٠) دونما الى (٣٠ - ٧٠) دونما ، وازداد تعديلات جديدة على نسب المساحات الواجب تخصيصها للمتصرف لكل فئة من فئات هذا القانون مما ساهم على إبقاء حال الملاك ممن يملكون مساحات اقل من ٣٠ دونما على ما هو عليه وعمل على رفع حجم الملكية لمن يمتلكون اكثر من ٣٠ دونما مما اضطر الجهات الرسمية لاستصدار ، قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ م (٨) .

عدد الدونمات القابلة للري والجاري التصرف بها قبل المشروع	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيصها للمتصرف
٣٠ - ٥٠	تخصص المساحة كاملة
٥١ - ١٠٠	تخصص مساحة ولقدرها (٥٠)
	دونما زائدا (٢٥%) من المساحة الزائدة عن (٥٠) دونما
١٠١ - ٥٠٠	تخصص مساحة قدرها (٦٢)
	دونما زائدا (١٧%) من المساحة الزائدة عن (١٠٠) دونم
٥٠١ - ١٠٠٠	تخصص مساحة قدرها ١٣٠ دونما
	زائدا (١٢%) من المساحة الزائدة عن ٥٠٠ دونم
١٠٠١ - فما فوق	تخصص مساحة قدرها ٢٠٠ دونم

المصدر : الجريدة الرسمية العدد ١٦٣٤ لسنة ١٩٦٢ م .
وقد تخلله اختلاف في النسب المحدده لحجم الملكية المخصصة
للمتصرف فكانت ملامح ذلك حسب ما جاء في فئاته السابقة .
وقد صدرت هذه القوانين في ظل سلطة قناة الغور الشرقية اول
مؤسسة حكومية تولت الاشراف على منطقتة وادي الاردن ، الا ان
انتقال صلاحيات الادارة الى سلطة المصادر الطبيعية ادي الى
استصدار قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ م . (٩)

عدد الدونمات القابلة للري والجاري التصرف بها قبل المشروع	عدد الدونمات المروية الواجب تخصيها
٣٠ - ٥٠	تخصيص المساحة كامله
٥١ - ١٠٠	تخصيص مساحة قدرها (٥٠) دونما زائد (٢٥%) من المساحة الزائدة عن (٥٠) دونما تخص مساحة قدرها (٦٢) دونما زائدة (١٧%) عن المساحة الزائدة عن ١٠٠ دونم
١٠٠١ - فما فوق	تخصيص مساحة قدرها ٢٠٠ دونم

المصدر : الجريدة الرسمية العدد ، ٢٠٧٦ لسنة ١٩٦٨م

هذه القوانين يمكن ان يطلق عليها (قوانين مرحلة الاصلاح الزراعي الاولى للفترة الزمنية ١٩٥٩م - ١٩٦٨م) ، أما مرحلة الاصلاح الزراعي الثانية فبدأت في عام ١٩٧٣ م - إذا استصدر خلال هذه الفترة قانوني سلطة وادي الاردن ، رقم ١٨ لعام ١٩٧٧ م ، ورقم ١٩ لعام ١٩٨٨ م ، حيث جاء هذان القانونان مطابقين نصا وروحا للقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٢ م مع تغيير في الحد الأدنى لحجم الملكية العائدة للمتصرف لتصبح (٤٠ - ٥٠ دونما) .

فبدأت ملامح هذين القانونيين كما يلي .

١ - قانون رقم ١٨ لعام ١٩٧٧ م ، (١٠) .

٢ - قانون رقم ١٩ لعام ١٩٨٨ م ، (١١) .

عدد الدونمات المرورية الواجب تخصيصها للمتصرف	عدد الدونمات القابلة للزراعة المرورية والجاري المتصرف بها قبل الاستيلاء
تخصيص المساحة كاملة	٤٠ - ٥٠
تخصيص مساحة قدرها ٥٠ دونما زائدا ٢٥% من المساحة الزائدة عن ٥٠ دونما	٥١ - ١٠٠
تخصيص مساحة قدرها ٦٢ دونما زائدا ١٧% من المساحة الزائدة عن ١٠٠ دونم	١٠١ - ٥٠٠
تخصيص مساحة قدرها ١٣٠ دونما زائدا ١٢% من المساحة الزائدة عن ٥٠٠ دونم	٥٠١ - ١٠٠٠
تخصيص مساحة قدرها ٢٠٠ دونما	١٠٠١ فما فوق

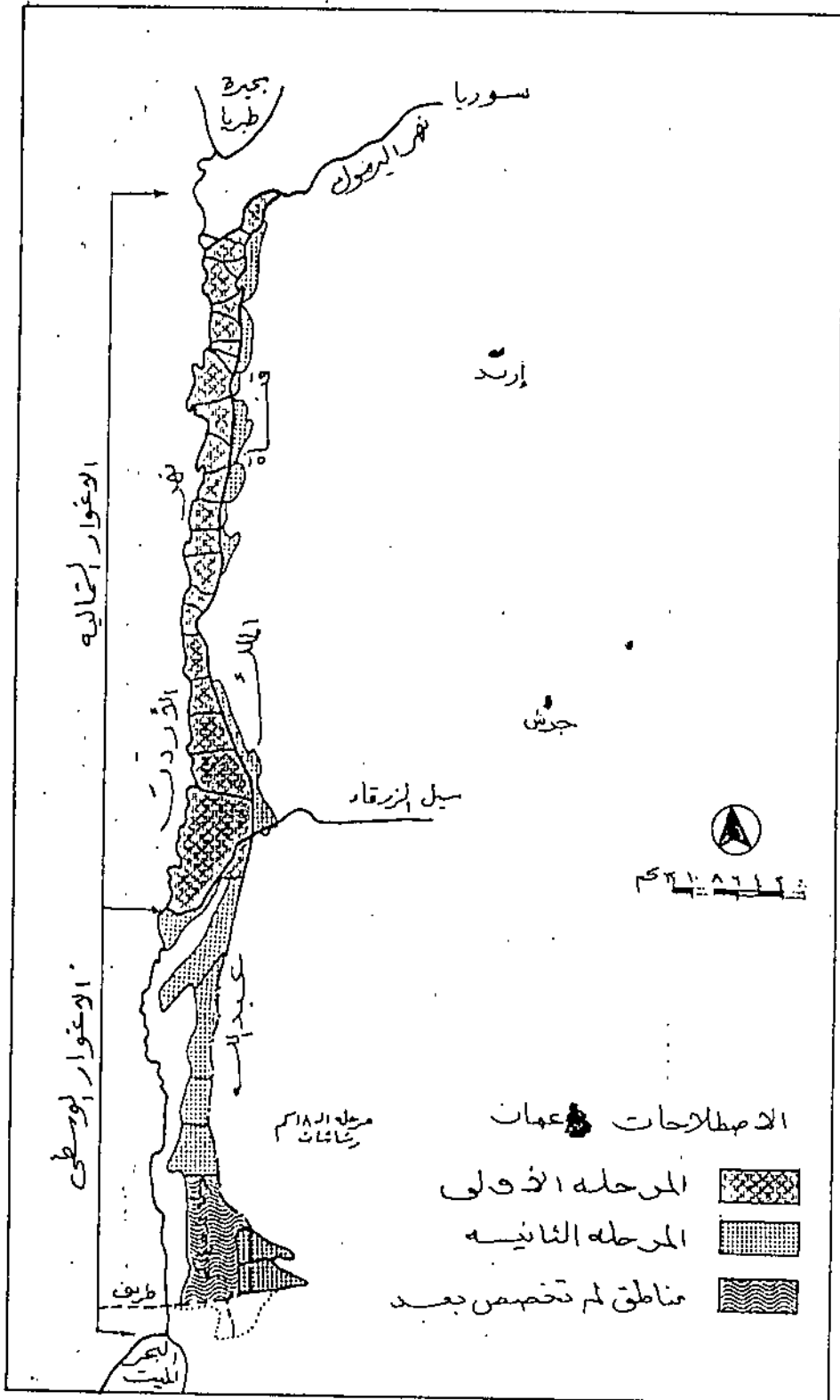
١ - المصدر الجريدة الرسمية العدد ٢٧٠٠ لسنة ١٩٧٧ م

٢ - المصدر الجريدة الرسمية العدد ٣٥٤٠ لسنة ١٩٨٨ م

ومن ملاحظة قوانين اعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن يتبين لنا ان قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٩ م يعتبر اول قانون عمل فيه وطبق لاعادة توزيع الاراضي ، ويليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ م . ثم قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٣ م ، وقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٤ م ، وقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ م ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦ م ، والتي لم تطرح في عرض القوانين الاساسية السابق لانها جاءت كقوانين معدله لبعض الفقرات في القوانين الاساسية ، حيث لم تحدث تغييرات جذرية ولم تمس بفقرات اعادة توزيع الاراضي حيث عمل على تطبيقها من خلال سلطة لجانة الغور الشرقية .

ومن تتبعنا لذلك ايضا يظهر لنا قانون تنظيم سلطة المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٨م ، حيث انتقلت بموجبه صلاحيات شؤون الاراضي الى سلطة المصادر الطبيعية واصبحت إدارة سلطة قناة الغور الشرقية جزءا منها وقد تم تأسيس هيئة وادي الاردن بموجب القانونين رقم (٢) لسنة ١٩٧٣ م ، والقانون رقم (٤١) لسنة ١٩٧٥م (قانون معدل) ، والتي اصبحت فيما بعد ، سلطة وادي الاردن وقد عملت من خلال القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٧م ، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨م ، ويتبين لنا من كل ما سبق التتابع الزمني لتسلسل قوانين اعادة توزيع الاراضي حيث وضع جزء منها للمرحلة الاولى الواقعة في الفترة من عام ١٩٥٩م حتى عام ١٩٦٨ م ، اما المرحلة الثانية والتي تبدأ فترتها الزمنية من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٨ م ، حيث رافق ذلك ايضا التباين المكاني ، إذ طبقت قوانين الفترة الاولى على المنطقة الواقعة من العدسية شمالا حتى منطقة معسدي جنوبا واصبحت تعرف فيما بعد بأحواض الوحدات الزراعية من (١ - ٢٤) باستثناء الحوض رقم (٣) المستثنى من التوزيع سابقا ، وهي تشكل جزءا من الاغوار الشمالية ، باستثناء حوض (٢٤) فهو من الاغوار الوسطى ، كما طبقت قوانين الفترة الثانية على الاراضي الواقعة شرقي قناة الغور الشرقية ، (فوق المنسوب) من العدسية شمالا حتى ديرعلا ، والتي عرفت فيما بعد بأحواض الوحدات الزراعية من (٣٣ - ٣٩) ، بالإضافة الى الحوض رقم ٢٩ ، وكذلك اراضي الاغوار الوسطى ، من نهر الزرقاء حتى جنوبي الكرامة اجزاء منها غربي القناة واخرى شرقيها ، وقد عرفت فيما بعد بأحواض الوحدات الزراعية ذوات الارلام ، (٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) و (٣٠ ، ٣١ ، ٣٢) شكل رقم (٤) .

كما نلاحظ ايضا ان اهم المؤسسات التي عملت على تطبيق هذه القوانين هي على التوالي ، سلطة قناة الغور الشرقية ، وسلطة المصادر الطبيعية وهيئة وادي الاردن وسلطة وادي الاردن في الوقت الحاضر .



شكل رقم (٤). مراحل تطبيق الإصلاح الزراعي في وادي الأردن

وتأتي طريقة إعادة توزيع الاراضي حسب النسب الواردة في القوانين السابقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بحجم المساحة التي يملكها الممتصرف للاراضي الواقعة ضمن مشاريع الري ، إذ نلاحظ من قراءة هذه القوانين أنها تعمل على تقليل المساحة المخصصة للمتصرف بنسب مختلفة ومحددة لحجم ملكيته الجديدة من اصل الملكية الخاضعة للري ، وكذلك تعمل على تحديد سقف اعلى للملكية ، وهو (٣٠٠) دونم في المرحلة الاولى و ٢٠٠ دونم في المرحلة الثانية ، اما جوهر عملية إعادة توزيع الاراضي فيكون بالاستيلاء على الاراضي الواقعة ضمن مشاريع الري ، ويتم تقديرها من قبل لجنة تقدير الاراضي ، ثم يعاد تخصيصها لذوي الاستحقاق حسب الاستحقاق القانوني بعد تطبيق احكام القانون الخاص لكل حالة منفردة من قبل لجنة تسمى لجنة انتقاء المزارعين .

- توزيع الوحدات الزراعية -

يتم توزيع الوحدات الزراعية الجديدة ضمن مشاريع الري وذلك بعد ان تتم عملية الاستيلاء على الاراضي وتقديرها ، ومن ثم تقسيمها الى وحدات زراعية مروية حسب مخططات جديدة تخصص عن طريق لجان انتقاء المزارعين وهي تتكون ، من احد موظفي السلطة رئيسا ومن عضوين آخرين أحدهما من المزارعين ، وتتولى هذه اللجان اختيار المزارعين المؤهلين لامتلاك الوحدات الزراعية ، حيث تكون قراراتها خاضعة لموافقة مجلس السلطة .

- تشريعات توزيع الاراضي حسب ما جاء في قوانين الاصلاح

الزراعي السابقة

لقد عملت قوانين الاصلاح الزراعي على وضع اهم التشريعات الحثيثة لضبط عملية إعادة توزيع الاراضي ، حيث حددت المساحة التي تخصص للمتصرف مما افصح المجال أمام المزارعين الذين لا يمتلكون اراض زراعية لامتلاك وحدات زراعية

وتتلخص اهم التشريعات التي جاءت فيها كما يلي :

- (١) العمل على تحديد الحد الادنى لملكية الاراضي المروية ضمن مشاريع الري (وحدات زراعية) ، بحيث لا يقل عن (٣٠) دونما من الاراضي المروية حسب ما جاء في قوانين اصلاح الزراعي للمرحلة الاولى ، من عام (١٩٥٩ م - ١٩٦٨م) وما لا يقل عن (٤٠) دونما من الاراضي المروية حسب ما جاء في قوانين اصلاح الزراعي للمرحلة الثانية من عام (١٩٧٣م - ١٩٨٨) من اراضي الصنف الاول والثاني ، او خمسين دونما من اراضي الصنف الثالث والرابع .
- (٢) تحديد السقف الاعلى للملكيات الزراعية ب(٣٠٠) دونم للمتصرف مهما بلغ حجم ملكيته من الاراضي ضمن مشاريع الري حتى ولو كانت تزيد عن (١٠٠٠) دونم كما جاء في قوانين المرحلة الاولى، و(٢٠٠) دونم كما جاء في قوانين المرحلة الثانية
- (٣) في جميع حالات التخصيص يعتبر المتصرف - اذا كان ممكنا - احق من غيره في الوحدة الزراعية التي تقع فيها ارضه المستولى عليها ما لا يقل عن (٢٠%) من مساحة الوحدة .
- (٤) ان تحديد النسب المختلفة لاعادة توزيع الاراضي يعني عدم حرمان المالك من ارضه مع وضع حد للملكيات الكبيرة .
- (٥) جاء تحديد الحد الادنى للملكية واعتماد تصنيف التربة ، لتحديد مساحة الارض المخصصة للمتصرف وذلك لتأمين الحد الادنى من الانتاجية الذي يكفل حياة كريمة لعائلة مزارعة .
- (٦) يتم اختيار العائلة المزارعة للاستقرار في منطقة وادي الاردن حسب الاولويات التالية :

في الدرجة الاولى :

- ا - الى المتصرفين المقيمين في المملكة الذين يشغلون اراضيهم بالذات وذلك للاراضي المروية عند الاستيلاء عليها ،
- ب - الى المتصرفين المقيمين في المملكة وذلك للاراضي غير المروية .

في الدرجة الثانية :

أ - الى المتصرفين المقيمين في المملكة الذين يستغلون اراضيهم عن طريق التاجير او الزراعة .

ب - الى المتصرفين المستأجرين بموجب عقد لسانوني تزيد مدته على خمس عشرة سنة متواصلة ، وذلك إذا قام شخص باستئجار ارض من شخص اخر بموجب عقد قانوني لمدة خمس عشرة سنة متواصلة او أكثر ، فان المستأجر يحل محل المالك لغايات تخصيص الوحدات الزراعية فيما لو خضعت الارض المستأجرة لمشروع الري .

في الدرجة الرابعة :

الى المزارعين المهتمين الذين يقيمون في وادي الاردن .

في الدرجة الخامسة :

الى المتصرفين المقيمين خارج المملكة . (١٢)

(٧) لقد روعيت حالات أخرى لتخصيص الوحدات الزراعية في

المشروع منها :

أ - مستأجر او مستأجروا أراضي الدولة بموجب عقد قانوني لا تقل مدته عن ثلاثة سنوات متواصلة ويشترط لأغراض تخصيص الوحدات الزراعية ، أن يكون قد قام بأعمال انشائية اقتضت السلطة بإنه نتج عنها زيادة ملحوظة في الانتاج السنوي للأرض المؤجرة ، حيث يعامل مستأجروا أراضي الدولة كأنهم مالكون تطبق عليهم النسب الواردة في القوانين السابقة ، وذلك إذا خضعت الأراضي المؤجرة لهم لمشاريع الري .

ب - المزارع او المزارعون الذين قاموا بغرس الاشجار في اراضي الشخص او الاشخاص المسجله باسمه او باسمائهم بموجب سند تسجيل اذا اقتضت السلطة بأن الغرس قد تم بموافقة صاحب الارض الخطية او العرفية ، وفي هذه الحالة يحق للسلطة توخيا لمصلحة الانتاج ان تعتبر بأن المزارع قد حل محل صاحب الارض في الحصة التي خصصت بموجب الاتفاق للمزارع، وفي حالة الغرام مملوكة بالاشتراك بين صاحب الارض والمزارع فيعتبر الطرفان متصرفا واحدا .

لقد اهتمت قوانين إعادة توزيع الاراضي في المرحلة الاولى بالعائلة المزارعة في بادئ الامر ، واهتمت لقوانين المرحلة الثانية بالمتصرف ، وقد اشترطت كافتها امتهان الزراعة لغايات تخصيص الوحدات الزراعية ، لان تخصيص الوحدات الزراعية لغير الملاك المزارعين يعنى زيادة في الارض البور وزيادة في حالات ضمان وتاجير الاراضي ، وجعل صغار الملاك والمزارعين من غير الملاك ضحية العمل عند الملاك الكبار عن طريق المشاركة او العمل بالاجرة .

ج - أنواع الملكيات الزراعية

لقد ادى تطبيق قوانين إعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن الى ايجاد العديد من انواع الملكيات في الوحدات الزراعية والتي ترتبط بصفتها مختلفة ، تبعا لعدد الاشخاص المالكين للوحدة الزراعية ، فيطلق على ذلك النوع ملكية فردية ، على الوحدة الزراعية المملوكة لشخص واحد ، ويطلق عليها ملكية مشاع ، اذا كانت مملوكة لشخصين او اكثر .

وقد يرتبط احيانا باعطاء صفة الالمامة (للمالك) ليطلق على ذلك النوع اسم الملكية الغائبة ، اذا كان صاحبها مقيما في خارج منطقة وادي الاردن ، او الملكية المقيمة إذا كان مالكو الوحدات الزراعية مقيمين في منطقة الوادي .

وقد تتوافر بعض الانواع الاخرى للملكيات في الوحدات الزراعية مثل ملكيات الوحدات العائدة للسلطة وملكيات الاستغلال غير الزراعي ، كمواقع المصانع ، وبالإضافة الى ذلك ظهر نوع اخر من الملكيات العائدة للجمعيات التعاونية ، من خلال صفة المالك ، وهي نوع من انواع الملكية المشاعية .

ولد بلغ عدد الوحدات الزراعية (احواض العينيه) (٧٦٩) وحدة زراعية ، تبلغ مساحتها (٣١٥٨٨) دونما ، وتعود ملكيتها لـ (١٠٤٥) مالكا قانونيا ، وثمانى جمعيات تعاونية ، وبعضها مملوك للسلطة ، وتعود بعض الوحدات لملكيات مختلفة وذلك لاستغلال غير

زراعي وتبلغ المساحة المملوكة للملاكين القانونيين (٢٦٢٧١) دونما ويبلغ متوسط حجم الملكية العام (٢٥ و١٤) دونما. ولذلك يمكن تقسيم أنواع الملكيات المنوي البحث فيها إلى ما يلي :

(١) الملكية حسب عدد الملاكين

أ الملكية الفردية .

ب - الملكية المشاع .

وسيتم التركيز على الملكية الغائبة من خلال الملكية الفردية والملكية المشاع .

(٢) ملكيات السلطة والملكيات الأخرى (ملكيات الاستغلال غير

الزراعي

(٣) ملكيات الجمعيات التعاونية

أولا : الملكية حسب عدد الملاكين

أ - الملكية الفردية : وهي الوحدات الزراعية المملوكة لشخص واحد فقط .

إذ بلغ عدد الوحدات الزراعية المملوكة ملكية فردية (٤١٤)

وحدة زراعية ، تشكل ما نسبته (٥٣ و ٨%) من العدد الكلي للوحدات

الزراعية في أحواض العينة وتبلغ مساحتها (١٦٢٠٢) دونما و ٩٧٢ م ،

وتشكل هذه المساحة ما نسبته (٥١ و ٣%) من المساحة الكلية لأحواض العينة

أما عدد المالكين الذين يمتلكون وحدات زراعية بشكل فردي فقد

بلغ (٣٦٨) مالكا ، يشكلون ما نسبته (٣٥%) من العدد الكلي

للمالكين ، في العينة ، إذ بلغ عدد المقيمين في وادي الأردن ،

(٤٣) مالكا بنسبة (١١ و ٧%) ، و (٣٢٥) مالكا يقيمون في خارج منطقة

وادي الأردن ، بنسبة (٨٨ و ٣%) ، من مجموع الملاكين الفرديين ،

ولذلك يبلغ متوسط حجم الملكية الفردية (٤٤ دونما و ٣٠ م) أي

أعلى من متوسط حجم الملكية العام ، وذلك لارتفاع مساحة الملكية

العائدة للمالكين الفرديين .

ب - الملكية المشاعية: ويلاصق بالملكية المشاع تعدد الملاكين

في الوحدة الزراعية ، اي شخصين او اكثر .

وقد بلغ عدد الوحدات الزراعية من هذا النوع ، (٢٣٦) وحدة زراعية تشكل ما نسبته (٣٠,٧%) من مجموع الوحدات الزراعية في العينة ، وتبلغ مساحتها (١٠,٦٨ دونما و ٧٠٣ م) ، حيث تشكل هذه المساحة ما نسبته (٣٢%) من المساحة الكلية للعينة ، وقد بلغ عدد الملاكين الذين يمتلكون وحدات زراعية على الشيوخ (٦٧٧) مالكا ، بنسبة (٦٥%) من مجموع الملاكين في العينة ، اي بمعدل (٢و٨) مالكا ، للوحدة ، وبمتوسط ملكية يبلغ (١٤و٨) دونما للمالك الواحد ، ويقيم منهم في وادي الاردن (١٠٠) مالك ، بنسبة (١٥%) ، في حين يقيم (٥٧٧) مالكا في خارج منطقة السوادي بنسبة (٨٥%) من مجموع الملاكين بصفة المشاع .

لمحة عن الملكية الغائبة

في هذا المجال يبرز نمط الملكية الغائبة المترتبط بمكان الاقامة للاشخاص الذين يمتلكون الوحدات الزراعية سواء في الملكية الفردية او المشاع ، حيث يمكن تقسيم نمط الملكية حسب الاقامة الى :

- ١ - ملكية غائبة ، (وتحدد باقامة الملاكين خارج منطقة وادي الاردن)
 - ٢ - ملكية مقيمة ، (وتحدد باقامة الملاكين في منطقة وادي الاردن)
- وقد بلغ عدد الملاكين المقيمين خارج منطقة وادي الاردن (٨٣٦) مالكا اي بنسبة (٨,١%) من عدد الملاكين في العينة ، في حين بلغ عدد حالات الوفاة للمالكين مسجلين كملاك (٦٦) حالة بنسبة (٦,٣%) اما عدد المقيمين اقامة فعلية في منطقة وادي الاردن فلقد بلغ (١٤٣) مالكا ، اي ما نسبته (١٣,٦%) من مجموع الملاكين في العينة وقد تبين ان مساحة الملكية العائدة للمقيمين في وادي الاردن تبلغ (٤٥٨٢ دونما و ٩١٧ م) من مساحة احواض العينة ، بنسبة (١٧,٤%) . في حين بلغت المساحة التي يمتلكها المقيمون في خارج منطقة وادي الاردن (٢,١٧٠ دونما و ٥٤٦ م) من مساحة احواض العينة ،

بنسبة (٧٥٦%) ، لذلك يبلغ متوسط حجم الملكية المقيمة (٣٢ دونما و ٤٨م) كما بلغ متوسط حجم الملكية الغائبة (٢٤ دونما و ١٥٧ م) ولهذا فان متوسط حجم الملكية الغائبة اقل من متوسط حجم الملكية المقيمة ، وهذا لا يعني ان غياب المالك ناجم عن صغر حجم ملكيته او عدم جدواها الاقتصادية بل بسبب الالقامة او العمل ، في حين بلغت المساحة التي يملكها المتوفون (١٥١٨) دونما و ٢١٣ م ، بنسبة (٧%) ، لذلك يبلغ متوسط حجم الملكية للمتوفين (٢٣ دونما و ٣ م) وهو يقترب من متوسط حجم الملكية الغائبة .

ثانيا : ملكيات السلطة

تتصف هذه الملكيات والتي تحمل ارقاما لوحداث زراعية متسلسلة من ضمن الاحواض الزراعية على انها ليست وحدات زراعية فعلية ، بل تكون في بعض الاحيان من الوحدات غير القابلة للتوزيع من الاراضي العطلية من الصنف السادس ، وقد تكون في بعض الاحيان مواقع لابار جوفيه سجلت باسم السلطة بعد الاستيلاء عليها ، وقد تكون احيانا ارقاما لجسم القناة الرئيسية المارة من هذه الاحواض الزراعية ، وتاتي في بعض الاحيان ، فضلات صغيرة من الاراضي ، فتعطي ارقاما متسلسلة من ضمن الاحواض الزراعية .

حيث سجل في هذا النوع (٦٦) رقما في احواض العينه تشكل ما نسبته (٨,٧%) من العدد الكلي للوحدات الزراعية في احواض العينه ، حيث بلغت مساحتها (٢٤٥٩) دونما (٢٤٩ م) بنسبة (٧٧%) من مجموع مساحة احواض العينه .

ثالثا : ملكيات اخرى :

ويعود هذا النوع من الملكية لبعض الارقام التي تعطى لمواقع واستعمالات مختلفة غير زراعية كان تكون موقعا لتجمع سكني ، او تنظيما لبلدة معينة ، او موقعا للاستغلال الصناعي (مقام عليها مصنع معين) .

ولذلك فلقد تبين ان هناك (١١) موقعا من احواض العينة من هذا النوع منها موقعان لمصانع هما (مصنع رب البندوره ومصنع الالاسمدة) في الحوض الزراعي رقم (٢٤) ، بالإضافة الى موقع مصنع عبوات بلستريين في حوض (٢٧) بواقع رقمين لوحدات بنسبة ١٥% من العدد الكلي للوحدات في احواض العينة ، والباقي لاستعمالات اخرى ، وقد جاءت بمساحة (١١٣٨) دونما و ٨٨٦ م بنسبة (٣٦ و٣%) من مجموع مساحة احواض العينة ، حيث جاءت المساحة مرتفعة نظرا لولوع تنظيم بلدة الكرامة في مساحة الحوض رقم (٢٧) ، احد احواض العينة .

رابعا : ملكيات الجمعيات التعاونية

لقد ظهر هذا النوع من الملكيات مؤخرا في الحوض رقم (٢٧) من احواض العينة في الاغوار الوسطى وتضم هذه الجمعيات مجموعة من الاعضاء المسجلين لدى المنظمة التعاونية ، وقد اعيد تسجيل هذه الاراضي كوحدات زراعية باسماء الجمعيات القديمة ، نفسها ولقد بلغت هذه الجمعيات (٨) جمعيات تعاونية جاءت على النحو التالي:

- (١) جمعية بصة خلف الزراعية التعاونية .
- (٢) جمعية بصة لاحم الزراعية التعاونية .
- (٣) جمعية تيم الزراعية التعاونية .
- (٤) جمعية دير محيس .
- (٥) الجمعية الزراعية التعاونية / غور كبسد .
- (٦) جمعية الكرامة الشمالية الزراعية التعاونية .
- (٧) جمعية مزارعي الكرامة التعاونية .
- (٨) جمعية المهندسين الزراعيين .

وتمتلك هذه الجمعيات ما مجموعة (٤١) وحدة زراعية ، بنسبة (٥٣%) من مجموع وحدات العينة ، ومساحتها (١٧١٧ دونما و ٩٣٩ م) ، بنسبة (٥٤%) من مجموع مساحة احواض العينة ، وقد بلغ عدد الاعضاء المسجلين لدى المنظمة التعاونية في كافة هذه الجمعيات (٢٠١) عضوا ، وبهذا يبلغ متوسط حجم الملكية لعضو الجمعية ما مساحته (٨ دونمات ، ٥٤٧ م) وهو اقل حجم ملكية سجل يبين معدلات الملكيات الزراعية في وادي الاردن ، وفي واسع الحال فان هذه الجمعيات ليست من الجمعيات النشطة التي تقيم مشاريعا ريادية ، بل جاءت على شكل مواقع لمزارع دواجن قديمة ومسكن لاعضاء هذه الجمعيات تعود لفترة ما قبل عام ١٩٧٠م ، الا ان بعض اعضاء هذه الجمعيات يمارسون نوعا من الزراعات البسيطة في اراضي هذه الجمعيات كل حسب حصصه وبعضهم الاخر يقوم بتأجير حصصه في اراضي الجمعيات المذكورة لغيرهم .

ويبين الملحق رقم (١) الاهمية النسبية لعدد انواع الملكيات الزراعية ومساحتها موزعة حسب احواض العينة الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى

في حين يبين الجدول رقم (٢) (١ ، ب) الاهمية النسبية للملكيات الزراعية موزعة حسب مكان الاقامة ، ملكية مقيمة و ملكية غائبة ، شكل رقم (٥،١،٥) كما يوضح الشكل رقم (٦) التوزيع الجغرافي لانتشار انواع الملكيات .

جدول (٢) ا ، الاهمية النسبية لتوزيع الملاكين حسب نوع الملكية والاقامة في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينه ١٩٩٠ م .

١٠٢

ملكية مشاع		ملكية فردية		نوع الملكية حسب
النسبة	عدد	النسبة	عدد	مكان الاقامة
المئوية	الملاك	المئوية	الملاك	
١٥%	٨٥ احياء ١٥ متوفون	١١,٧	٣٥ احياء ٨ متوفون	ملكية مقيمة
	١٠٠		٤٣	مجموع
٨٥%	٥٥٢ احياء ٢٥ متوفون	٨٨,٣%	٣٠٧ احياء ١٨ متوفون	ملكية غائبة
	٥٧٧		٣٢٥	مجموع
	٤١		٢٦	المتوفون
	٦٧٧		٣٦٨	المجموع
١٠٠%		١٠٤٥		المجموع الكلي للملاكين

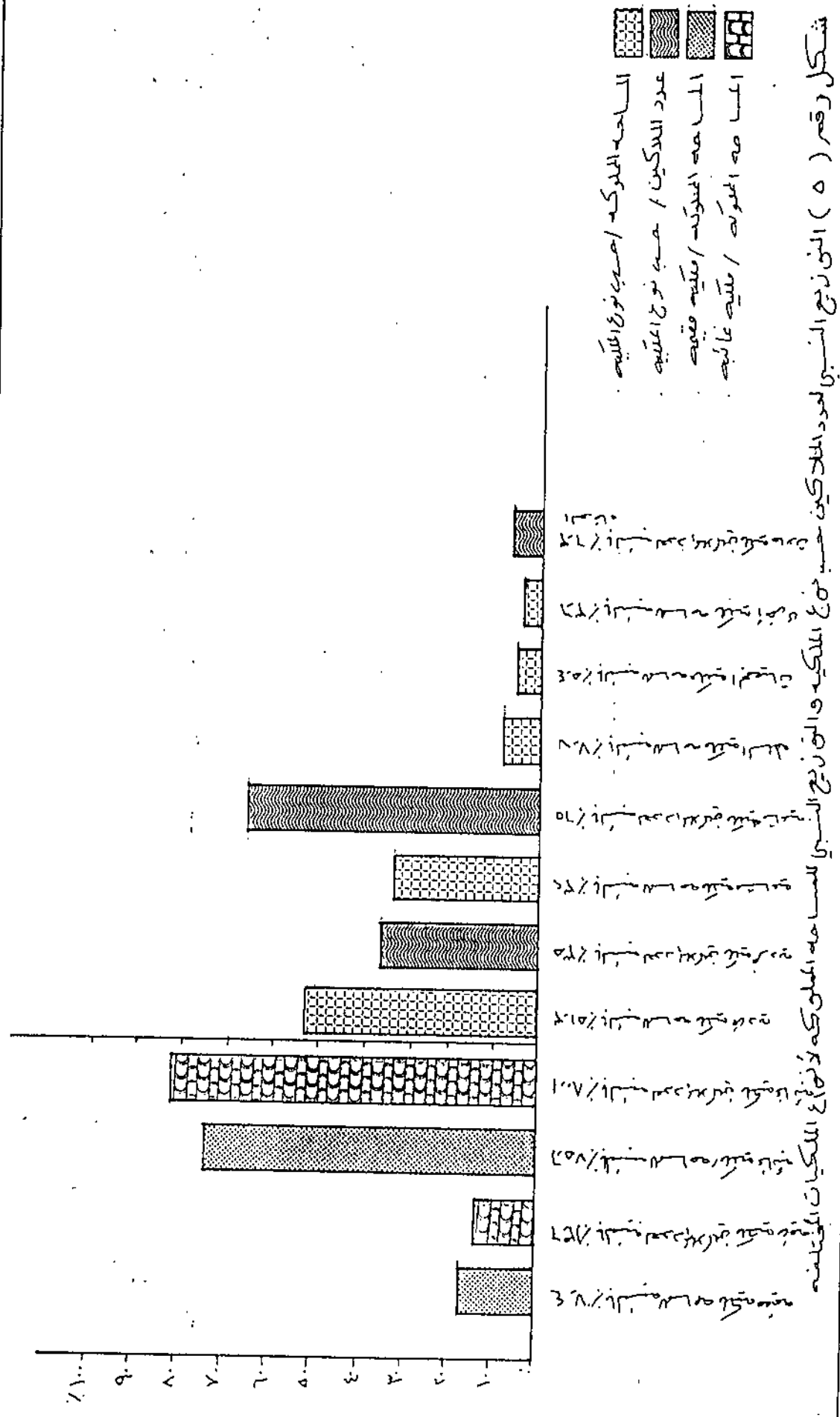
المصدر الباحث / ١٩٩٠ م

جدول (٢) ب التوزيع النسبي للمساحة المملوكة حسب مكان
الاقامة في وادي الاردن الشرقي / مسح بالعينه / ١٩٩٠ م.

٢. ب

النسبة المئوية الى المساحة الكلية لاحواف العينه	مساحة الملكية حسب الاقامة		
	د	م	
١٧,٤ %	٤٥٨٢	٩١٧	ملكية مقيمة
٧٥,٦ %	٢٠١٧٠	٥٤٦	ملكية غائبة
٧ %	١٥١٨	٢١٣	ملكية المتوفيين
١٠٠ %	٢٦٢٧١	٦٧٥	

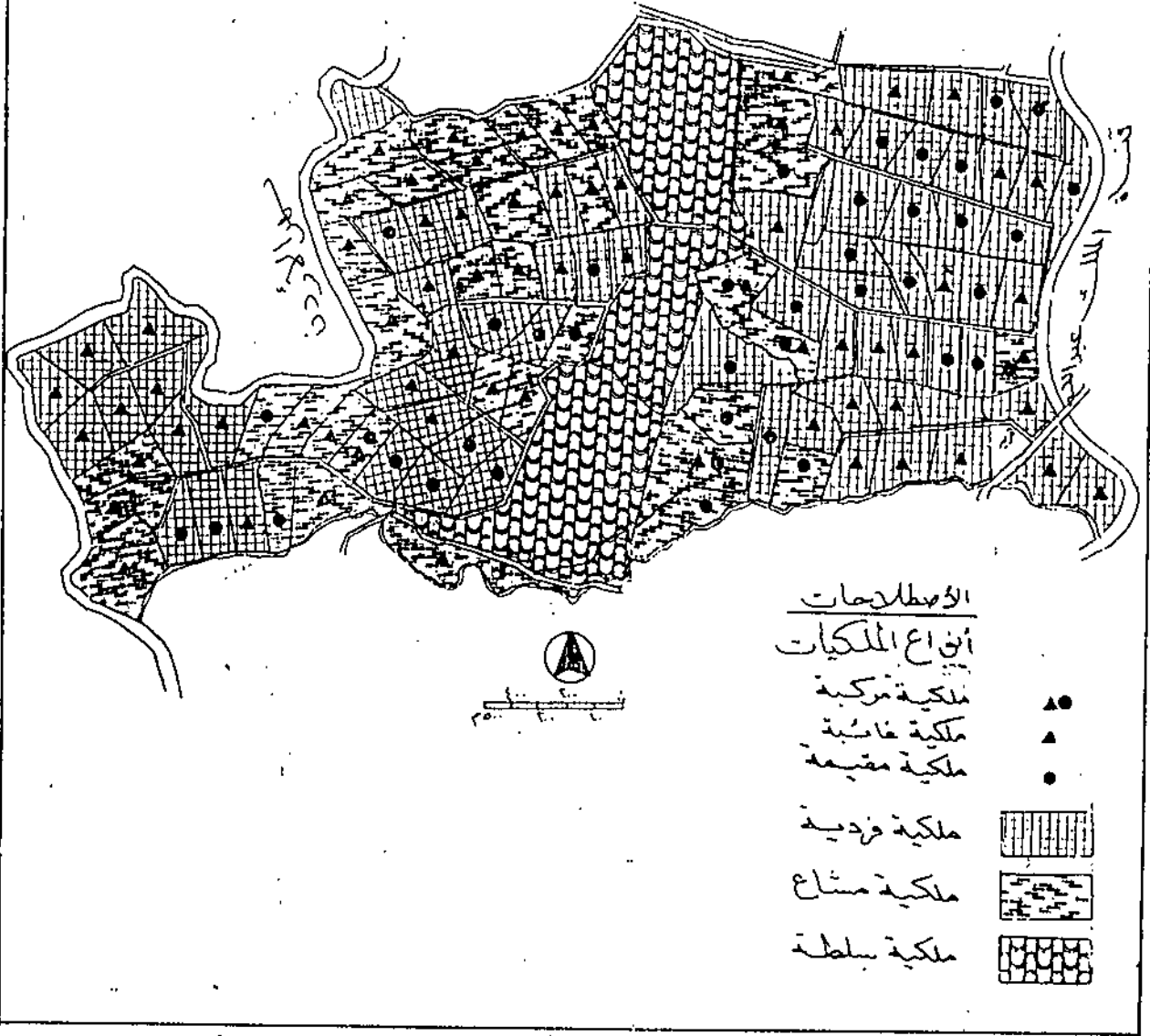
المصدر الباحث / ١٩٩٠



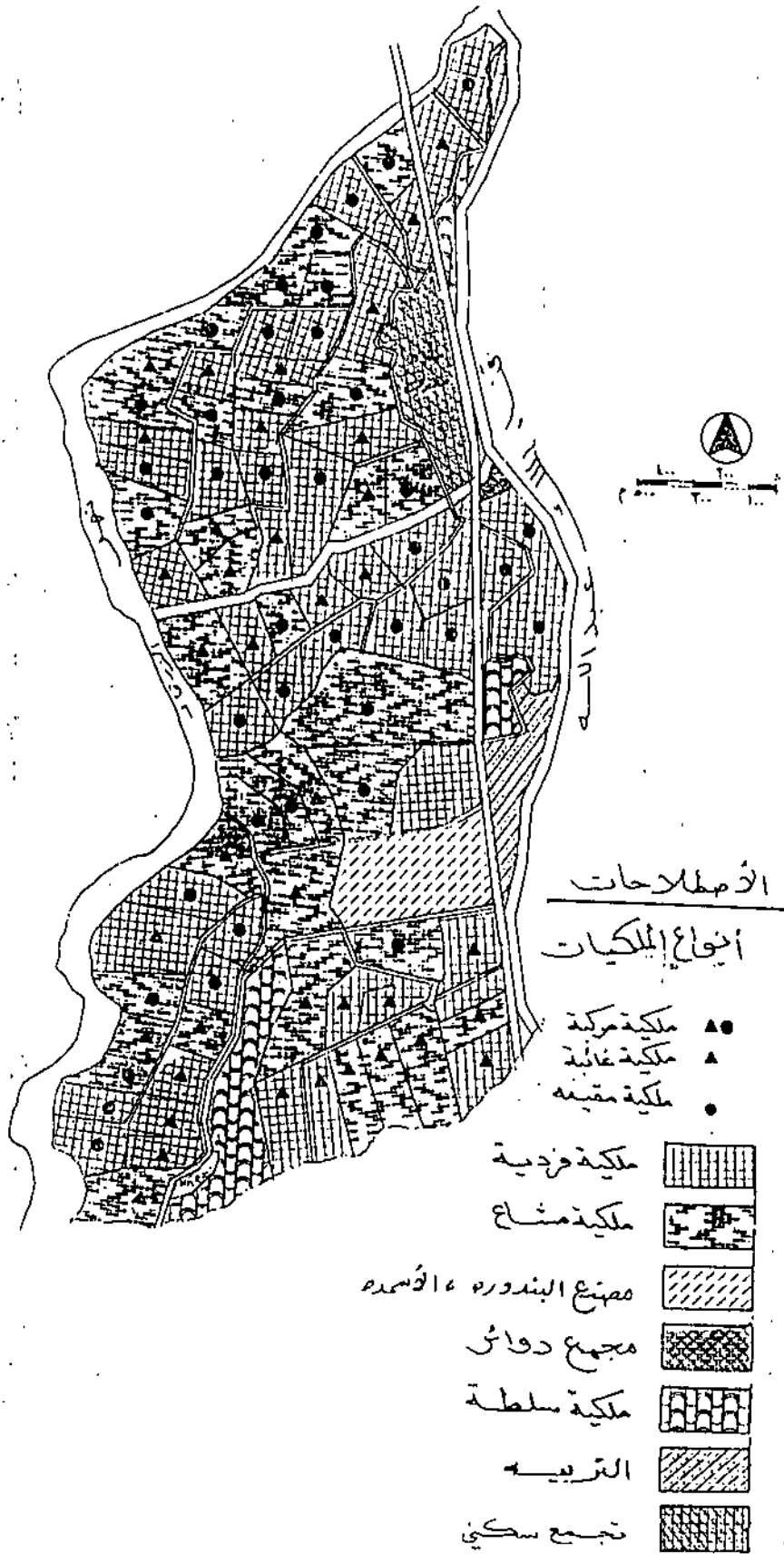
شكل وقصر (٥) التوزيع النسبي لعدد الملاكين حسب نوع الملكية والتوزيع النسبي للمساكنه المملوكه لأنواع الملكية المختلفة



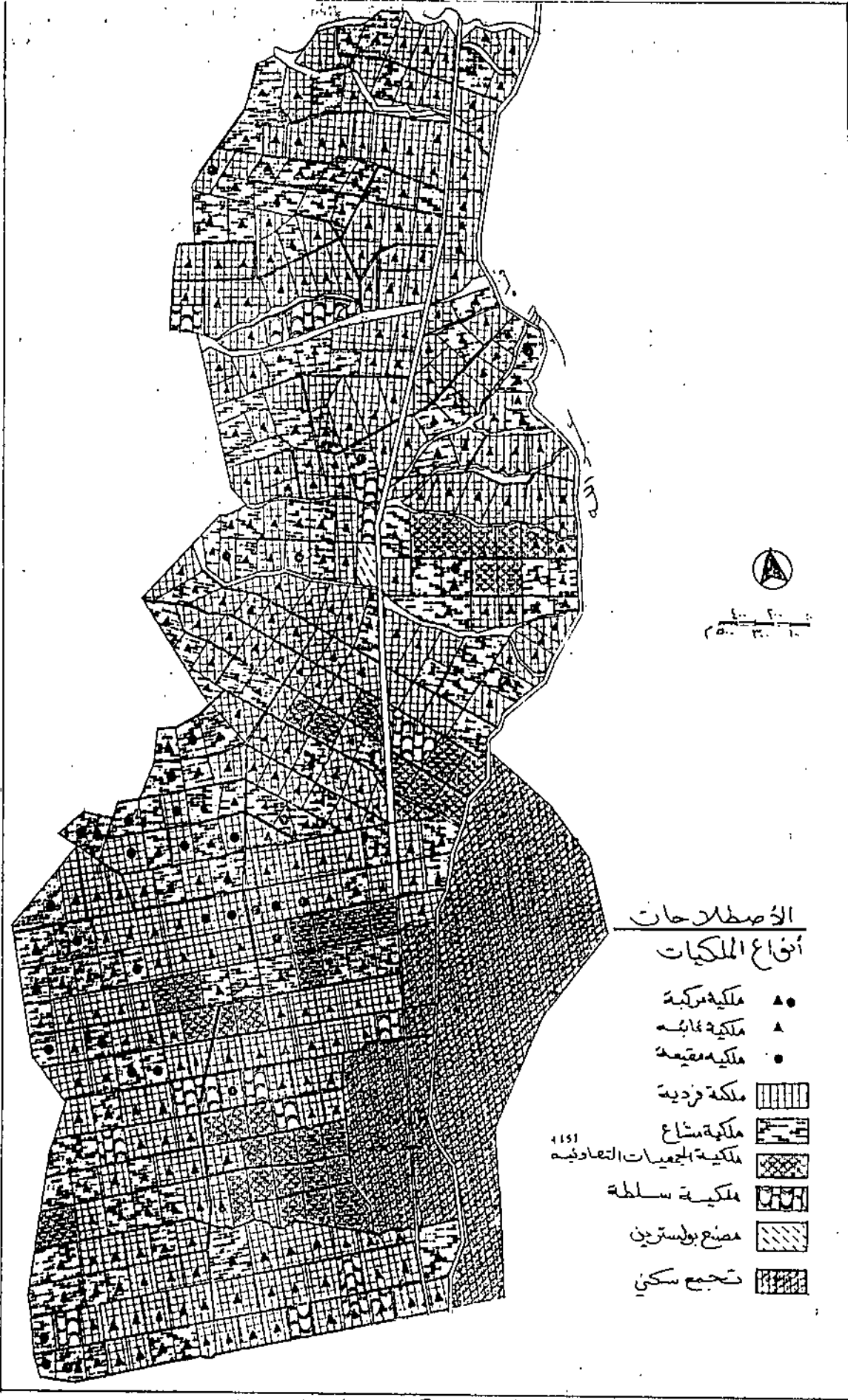
شكل رقم (٦) أنواع الملكيات الزراعية في حوض (٩) ١٩٩٠م



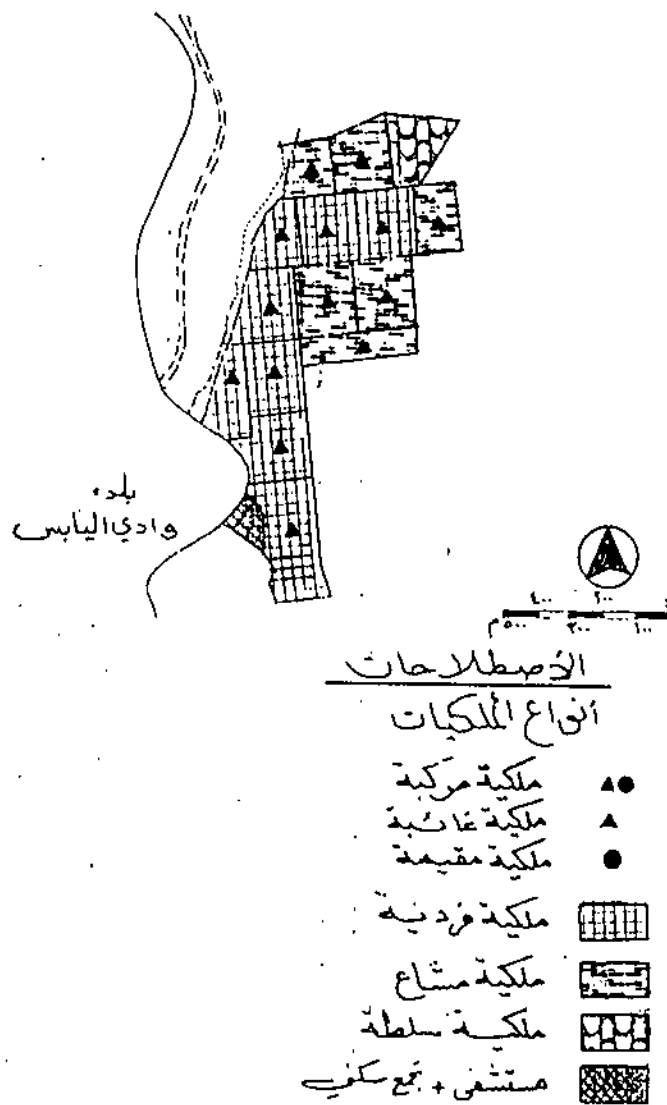
شكل رقم (٦) أنواع الملكيات الزراعية في حوض (١٥) ١٩٩٠م



شكل رقم (٧) أنواع الملكيات الزراعية في حوض (٢٤) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٦) أنواع الملكيات الزراعيه في حوض (٢٧) ١٩٩٠م



شكل رقم (٦) أنواع الملكيات الزراعية في حوض (٣٩) ١٩٩٠م

د - تصنيف حجم الملكيات الزراعية

ويقصد بذلك تقسيم الملكيات الزراعية ، الى مجموعة من الفئات المختلفة ، وتحدد كل فئة منها بسلف اعلى وحد ادني ، ويتم معرفة عدد الملاك وحجم ملكية الملاك في كل فئة ، وتحديد نسبة عدد الملاك ، الى مجموع الملاك في العينة ، بالاضافة الى تحديد نسبة ملكية كل فئة الى مجموع مساحة الملاك في العينة ، بالاضافة الى تحديد نسبة ملكية كل فئة الى مجموع مساحة الملكية لكافة الملاك ، ومعرفة متوسط حجم الملكية لكل فئة منها ، كما هو مبين في الجدول رقم (٣)

متوسط حجم الملكية/ فئه	النسبة المئوية لمساحة ملكية/ فئه	النسبة المئوية للملاك/ فئه	مساحة ملكية الملاك/ فئه	عدد الملاك / فئه	الفئة
٧٥	٢٠٧٢٪	٤٢٦٪	٢٠٧٥	٢٧٥	اقل من ١٠ دونمات
٤١	١٣٪	٢٥٪	٣٧٤٠	٢٦٦	١٠ - ١٩٩ دونم
٢٢	٨٪	١٠٪	٢٣٣٤	١٠٥	٢٠ - ٢٩٩ دونم
٢٤	٢٢٪	١٧٪	٨١٤٦	٩١	٣٠ - ٣٩٩ دونم
٤٦	١٤٪	٨٪	٤٠٢٤	٨٧	٤٠ - ٤٩٩ دونم
٦٣	١٤٪	٦٪	٤٠٩٥	٥٦	٥٠ - ٧٤٩ دونم
٩١	١٢٪	٣٪	٣٤٥٨	٣٨	٧٥ - ٩٩٩ دونم
١٣٨	٨٪	١٪	٢٣٤٧	١٧	١٠٠ - ١٤٩٩ دونم
١٦٧	١٪	٠٢٪	٣٣٤	٠٢	١٥٠ - ١٩٩٩ دونم
	١٠٠٪	١٠٠٪	٢٨٨٧٤	١٠٤٥	

المصدر: الباحث ، ١٩٩٠ م ،
 (لا يشمل هذا التوزيع ملكيات الجمعيات التعاونية وملكيات السلطة ، وملكيات الاستغلال الاخرى)

وتدل ارقام توزيع الملكية لافراد العينة ، في كافة منطقتي وادي الاردن على ان جملة المساحة ، تساوي (٢٨٨٧٤) دونما ، حيث يزيد هذا الرقم عن جملة المساحة المملوكة ملكية فردية وملكية مشاعية - لافراد العينة في احواض العينة ، ويعود ذلك الى ان بعض الملاك يمتلكون اراض في الوحدات الزراعية في احواض خارج الاحواض المدروسة (احواض العينة الخمسة) .

ويشير الجدول رقم (٣) الى ان (٢٧٥) مالكا ، يمتلك كل واحد منهم اقل من (٩٠) دونما، ويبلغ مجموع هذه المساحة (٢٠٧٥) دونما ، اي ان (٢٦و٤%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (٧و٢%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة ، ويبلغ متوسط حجم الملكية لهم ٧٥ دونما وان (٢٦٦) مالكا يمتلك كل واحد منهم من (١٠ - ١٩٩ دونما) وتبلغ مجموع مساحة ملكياتهم (٣٧٤٠) دونما ، اي ان (٢٥و٥%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (١٣%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة بمعدل ملكية (١٤) دونما ، وان (١٠٥) ملك يمتلك كل واحد منهم من (٢٠ - ٢٩٩) دونما وتبلغ مجموعة مساحة ملكياتهم (٢٣٣٤) دونما ، اي ان (١٠%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (٨,١%) من مجموع المساحة الكلية العائدة لافراد العينة ، بمعدل ملكية (٢٢) دونما ، وان (١٩٠) مالكا يمتلك كل واحد منهم من (٣٠ - ٣٩٩) دونما ويبلغ مجموع مساحة ملكيتهم (٦٤٦٧) دونما اي ان (١٨,٢%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (٢٢و٤%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة ، بمعدل ملكية (٣٤) دونما وان (٨٧) مالكا يمتلك كل واحد منهم من (٤٠ - ٤٩,٩) دونما ويبلغ مجموع مساحة ملكياتهم (٤٠٢٤) دونما ، اي ان (٨و٣%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (١٤%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة بمعدل ملكية (٤٦) دونما وان ٦٥ مالكا يمتلك كل واحد منهم من (٥٠ - ٧٤,٩) دونما وتبلغ مجموع مساحة ملكياتهم (٤٠٩٥) دونما ،

أي إن (٦,٢%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (١٤٢%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة بمعدل ملكية (٦٣) دونما ، وإن ٣٨ مالكا يمتلك كل واحد منهم من (٧٥ - ٩٩ و٩) دونما وتبلغ مساحة ملكياتهم (٣٤٥٨) دونما أي ان (٣٦%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (١٢%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة ، بمعدل ملكية (٩١) دونما ، وان (١٧) مالكا يمتلك كل واحد منهم من (١٠٠ - ١٤٩ و٩) دونما وتبلغ مساحة ملكياتهم (٢٣٤٧) دونما ، أي إن (١٦%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (٨%) من مجموع المساحة الكلية العائدة ملكيتها لافراد العينة بمعدل ملكية (١٣٨) دونما ، وإن مالكين يمتلك كل واحد منهما (١٥٠ - ١٩٩ و٩) دونما وتبلغ مساحة ملكياتهم (٣٣٤) دونما، أي إن (٢,٢%) من مجموع عدد الملاك يمتلكون (١٠%) من مجموع المساحة العائدة ملكيتها لافراد العينة .

في حين لم تسجل ملكيات في اخر فئة (٢٠٠--<) وهو السقف الاعلى للملكيات الزراعية في وادي الاردن ، الا انه يمكن الاشارة الى الملكية الاسرية ، وهي تعنى تعدد الملاكين في الاسرة الواحدة ، وذلك عن طريق امتلاك كل فرد منها بشكل منفصل عن الاخر الامر الذي يعني ان حجم الملكية لبعض الاسر يزيد عن الحد الاعلى الذي نصت عليه القوانين .

وقد طبق لذلك منحى لورنز والذي يشير الى اقتراب المنحنى من خط المساواة التامة (شكل رقم ٧) ، الموضح في الشكل رقم (١٠٨، ب) ويمكن الاستفادة من تصنيف فئات الملكية وتحديد عدد الملاكين ومساحة ملكياتهم لكل فئة في معرفة العلاقة بينها وتحديد موقعها بمقارنتها مع بعض المعايير الثابتة وبعض الحقائق التي توصل اليها الباحث ، حيث جاءت في قوانين اصلاح الزراعي لاعادة توزيع الاراضي في المرحلتين ، تحديد الحد الادني بـ (٣٠) و (٤٠) دونما على التوالي ، وقد حدد مساحة الوحدة الزراعية بذلك توخيا

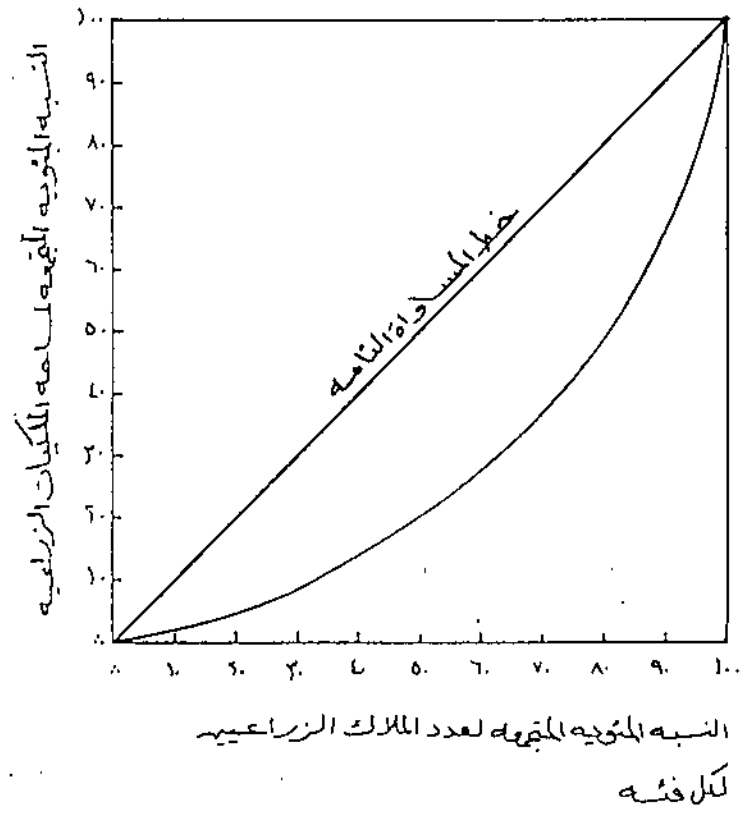
لتوفير حياة كريمة للعائلة المزارعة ، وقد تبين من نتائج دراسة الملكية ، ان المتوسط العام للملكية هو (٢٥) دونما ، ومتوسط الملكية الفردية هو (٤٤) دونما ومتوسط الملكية المشاع هو (١٤,٨) دونما ومتوسط الملكية الفأئبة (٢٤) دونما ، ومتوسط الملكية المقيمه هو (٣٢) دونما ومتوسط ملكية عضو الجمعية التعاونية هو (٨) دونمات ، ومن نظرة في جدول تصنيف فئات الملكية السابقة ، يتبين ما يلي : -

(١) ان (٦٤٦) مالكا من افراد العينة يمتلك كل واحد منهم مساحة اقل من (٣٠) دونما الحد الادنى للملكية الزراعية المحدد في القانون (المرحلة الاولى) وهم يشكلون ما نسبته (٦١,٩%) من عدد الملاكين (افراد العينة) ويمتلكون ما مساحته (٨١٤٩) دونما بنسبة (٢٨,٣%) هذا وكيف إذا ما قيس بالحد الادنى الوارد في القانون (المرحلة الثانية) (٤٠) دونما فان (٨٣٦) مالكا من افراد العينة يمتلك كل واحد منهم مساحة اقل من (٤٠) دونما وهم يشكلون ما نسبته (٨٠%) من عدد الملاكين (افراد العينة) ويمتلكون ما مساحته (١٤٦١٦) دونما من مجموع ملكية افراد العينة بنسبة (٥٠,٦%) .

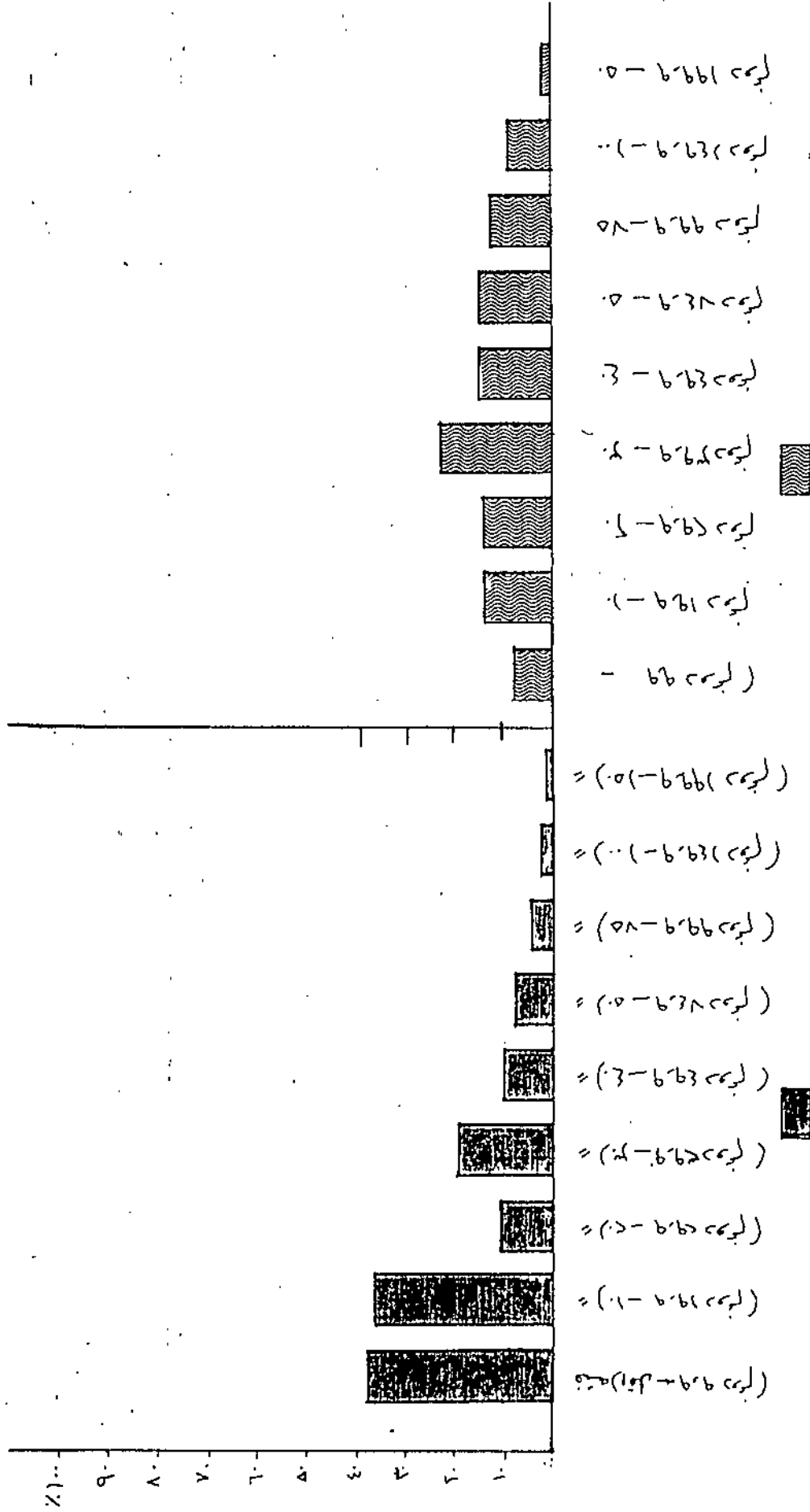
(٢) ان (٥٩٠) مالكا من افراد العينة يمتلك كل واحد منهم مساحة اقل من (٢٥) دونما المتوسط العام للملكية ، ويشكلون ما نسبته (٥٦,٥%) من عدد الملاك من افراد العينة ، ويمتلكون ما مساحته (٧١٠٠) دونما من مجموع ملكية افراد العينة بنسبة (٢٨ و ٢) % .

(٣) ان (٢٧٥) مالكا من افراد العينة يمتلكون ملكيات اقل من (٨,٥) ، دونمات وهو متوسط حجم الملكية لاعضاء الجمعيات التعاونية وهو ادنى معدل ملكية لمعدلات انواع الملكية الزراعية في الوادي ، حيث يشكلون ما نسبته (٢٦ و ٤) % من عدد الملاك (افراد العينة) ويمتلكون ما مساحته (٢٠٧٥) دونما من مجموع ملكية افراد العينة بنسبة (٧ و ٢) % . (اعضاء الجمعيات غير مشمولين بهذه الفئة) .

ويكتفى بهذا التدرج من المقارنة بين متوسط احجام فئات الملكيات الزراعية وبعض المتوسطات الاخرى لانواع الملكيات ، مما لا شك فيه ، ان ارتفاع اعداد ونسبة من هم في فئات الملكية الاقل حجما من معدل الملكية للمعايير ، الاربعة الى (٣٠) دونما و (٤٠) و (٢٥) دونما و (٨) دونمات ، يؤشر على ان اعدادا كبيرة من الملاكين الصغار الذين لا تصل ملكياتهم الى هذا الحد ، مما يؤكد الحقيقة التي جاء بها (Subhi Qasim) والتي تقول بان حوالي (٣٠٠٠) مالك ممن ملكياتهم اقل من (٣٠) دونما احتفظوا بها ، (١٣) وهذا يؤكد ان تطبيق قوانين اعادة توزيع الملكيات الزراعية لم تحقق الاهداف المرجوه منها ، وذلك بزيادة حجم ملكيات صغار الملاكين وتمليك المزارعين غير المالكين. ولذلك يمكن اعتباره نوعا من التنمية الزراعية تمثل في ري الاراضي واعادة توزيعها وزيادة المساحات المزروعة وزيادة في الانتاج ، ولذلك لا يمكن اعتباره اصلاحا زراعيا بمفهومه الاجتماعي .



شكل رقم (٧) منحني لورتن، للملكيات الزراعيه في وادي الاردن



شكل رقم ١٨٨. الأهمية النسبية لتوزيع المساحة حسب الفئات حسب الفئات

هـ - التنظيم الاجتماعي لانتقال الملكيات الزراعية

ويقصد به مجموعة العلاقات الاجتماعية الناجمة عن تعامل الناس بعضهم ببعض والتي تؤدي في النهاية الى انتقال ملكية الوحدة الزراعية ، ومن هذه الامور ما هو حتمي يؤدي الى انتقال الملكية بشكل قسري كالميراث ومنها قائم على اسم اقتصادية مالية كبيع الوحدات الزراعية بشكل او باخر ، وإن اهم الحركات التي تبرز في هذا المجال لتحديد الملكية في الوحدات الزراعية ما يلي:

١ - الميراث -

٢ - الوفاة - غير منهذ هيها حجة الارث

٣ - البيع بين الشركاء

٤ - البيع الخارجي - ويتخذ شكلين

أ - بيع بقرار إداري (يتخذ في ذلك قرار من مجلس ادارة السلطة) .

ب - بيع خارجي (غير مؤثق لدى الدولة)

٥ - تنازل الاباء لابناء

أولا - الميراث :

يعتبر نظام الميراث أحد النظم الاجتماعية الهامة في العالم الاسلامي الذي يمتاز بمجموعة من القوانين والنظم الدليقة ، حيث يساهم الميراث بدور فعال في انتقال ملكيات الاراضي في الوحدات الزراعية الى اشخاص جدد قد لا يملكون ارضا ، إلا انهم يرتبطون بصلة القرابة بمن يمتلكون وحدات زراعية ، كالابناء والازواج ، ومما يجدر ذكره في هذا المجال ان نصيب الانثى كنصيب الذكر من التركة في ميراث اراضي الوحدات الزراعية وذلك لكونها من الاراضي الميرييه (سقي) الخارجة عن تنظيم القرى او المدن (ارض الملك) ومع ان حركة الميراث حركة شرعية ، اجتماعية ، إلا ان الميراث من الامور المنصوص عليها في قوانين اعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن حيث تنص الفقرة (ز) من المادة (٢٢) من قانون تطوير وادي

الأردن رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ م . على أنه (عند وفاة الممتصرف او المستاجر الفرعي تنتقل حقوقه في الوحدة الزراعية الى ورثته على ان لا تقل مساحة الوحدة الزراعية في حالة التجزئة عن الحد الأدنى المنصوص عليه في هذه المادة .

ومن حيث طبيعة حركة الميراث فهي تقسم الى ثلاثة اقسام وذلك حسب طبيعة الملكية في الوحدة الزراعية ونوعها إذ تلتصق حركة الميراث بحركة فرعية اخرى احيانا ، فاذا كانت الملكية في الوحدة الزراعية ملكية فردية فان حركة الميراث إما أن تكون :

(١) حركة ميراث مستقلة .

(٢) حركة ميراث مقترنة بحركة تخارج ، ويقصد بالتخارج خروج بعض الورثة الشرعيين من التركة بتنازلهم عن حصصهم في الوحدة الزراعية امام القاضي فتنفذ في ذلك حجة حصر إرث وتخارج .

اما إذا كانت الملكية في الوحدة الزراعية ملكية مشاع فان حركة الميراث هنا تلتصق قطعيا بحركة ميراث وتبديل ، ويقصد بذلك انه إذا كانت وحدة زراعية مملوكة لشخصين توفي احدهما فان الورثة الشرعيين للمالك المتوفي يصبحون شركاء في هذه الوحدة بقدر حصصهم الارثية وان الشريك الثاني ينتقل معهم في هذه الوحدة بقدر حصصه الاصلية في معاملة جديدة للطرفين ويطلق عليها معاملة انتقال وتبديل .

وكان من نتائج المسح بالعيننة ان مجموع حركات الارث بلغت (٢٥) حركة منها (١٢) حركة في الاغوار الشمالية و (١٣) حركة في الاغوار الوسطى ، حيث جاءت (١٧) حركة ميراث مستقلة و (٣) حركات ميراث مقترنة بحركة تبديل و (٥) حركات ميراث مقترنة بحركة تخارج وكان عدد المنتفعين من حركة الميراث (٨٣) شخصا في احواض العيننة ، منهم (٣٦) شخصا في الاغوار الشمالية ، و (٤٧) شخصا في الاغوار الوسطى ، كما ويبين الجدول رقم (٤) توزيع هذه الحركات .

جدول رقم (٤) يبين الاهمية النسبية لحركة الميراث .

جدول رقم (٤) : الألفية النسبية لحركة الميراث في وادي الأردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م

المنطقة	عدد المنتفعين	النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية للعدد	عدد الوحدات الزراعية التي تبرفت للميراث	العدد الكلي للوحدات الزراعية	المساحة الكلية للوحدات	رقم الحوض
الأغوار الشمالية	٨١	١٥,٩١١٪	١٦,٧١١٪	٧	٣٧	٤٦٤٨٧٣٨١	٩
	٤١	٣,٤٣٪	٣٪	٥	١٤١	٤٦٧٠٠٠٠	١٥
							٣٩
الأغوار الوسطى	٣٦	٤,١٥٤٪	٨,٩٪	١٠	١٠٢	٤٤٥١١٧٨	٢٤
	١١	٠,٠٨٪	٠,٠٦٪	٣	٤٩٧	١٩٨٦٩٣٥٢	٢٧

المصدر : الباحث / ١٩٩٠م.

ثانيا - الوفاة (غير منفذ فيها حصة حصر الارث)

وشمة علامة اخرى تبرز في هذا المجال وهي حالات الوفاة اي وفاة بعض مالكي الوحدات الزراعية وهذا يعني انه حين تحدث حالة الوفاة يلزم الورشة في تنفيذ حصة حصر الارث وتبلي الوحدة الزراعية مسجلة باسم المورث في قيود الدولة وقد برزت هذه الحالة اثناء توزيع الاستبانة ، فعند الاستفسار عن عمر المالك كانت الاجابة التي يتلقاها الباحث هي ان المالك متوفي وقد سجلت من هذا النوع (٦٦) حالة وفاة فلو نفذت في هذه الحالات حصة حصر الارث لتمكن (٣٩٠) شخصا جديدا من امتلاك حصر ارشسة في وحدات زراعية ، تعطيم هذه الحالة صفة شبه المالك ، ويعمل بعضهم على استغلال هذه الوحدات الزراعية الا ان ملكيتهم تبقى غير قانونية لحين تنفيذ حصة حصر الارث ، وقد جاءت هذه الحالات موزعة كما هي في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥) توزيع حالات الوفاة على عينة الدراسة .

رقم الحوض	عدد الحالات	عدد الاشخاص الممكن ان ينتفعوا من ذلك	المنطقة
٩	١٧	١٠٢	الاغوار
١٥	٢٠	١١٨	الشمالية
٣٩	٣	٢٠	
٢٤	١٢	٨٠	الاغوار
٢٧	١٤	٧٠	الوسطى
	٦٦	٣٩٠	المجموع

المصدر: الباحث ، المسح الميداني ، ١٩٩٠م .

شالسا : البيع بين الشركاء

وتعتبر هذه العلاقة من أهم العلاقات الاجتماعية المؤثرة في التنظيم الاجتماعي لانتقال الملكيات في الوحدات الزراعية ، والتي تحدث دائما وبشكل قطعي في الوحدات الزراعية التي تمتاز ملكيتها بنوع المشاع ، وهي الوحدات التي تكون مملوكة لأكثر من شخص سواء كانت هذه الملكية تحصل نتيجة لعملية تخصيص الوحدة لأكثر من شخص أو نتيجة لانتقال الملكية لعدة اشخاص عن طريق الميراث .

ومع ان هذه العلاقة قد تعتبر كعلاقة اجتماعية فهي ايضا علاقة الاقتصادية قائمة على بيع حصص الشركاء في الوحدة الزراعية لشركائهم في الوحدة نفسها مقابل ثمن يتفق عليه بينهم .

وتأتي هذه العلاقة كطريقة نموذجية لمعالجة الملكية المشاع في الوحدات الزراعية في حل امثل لمكافحة المشاعية والتوجه نحو الملكية الفردية ، وذلك لتطبيق امكانية استغلال امثل للوحدة الزراعية .

ولتنظيم هذه العلاقة ، فقد نصت الفقرة " م " من المادة "٢٢" من قانون تطوير وادي الاردن رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨م ، على انه (يجوز للاشخاص المسجلة باسمائهم بموجب سند تسجيل مشترك وحده او وحدات زراعية ان يبيعوا حقوق تصرفهم في الوحدة او الوحدات الزراعية الى بعضهم البعض بموافقة السلطة ويشترط في ذلك ان لا تزيد مساحة الاراضي المروية التي يتصرف بها المشتري عن الحد الاعلى المنصوص عليه في هذا القانون) .

ومن خلال الدراسة ظهر ان عدد حالات البيع بين الشركاء بلغت (٢٠) حالة فقط وقد جاءت في (١٤) وحدة زراعية ، مما يدل على تكرار بيع الوحدات الزراعية .

ويبين الجدول رقم (٦) ، توزيع هذه الحالات حسب احواض العينة ، ممثلة لمنطقة الاغوار الشمالية ، والاغوار الوسطى .

جدول رقم (٦) الأهمية النسبية لحالات البيع بين الشركاء ، في وادي الأردن الشرقي ،
 مسح بالعينة ، ١٩٩٠م

النسبة المئوية للمساحة	النسبة المئوية لعدد الوحدات	مساحة الوحدات التي تفرقت للشركاء ،	عدد الوحدات التي تفرقت للشركاء ،	رقم الحوض
٦٠,٣٪	٥,٤٪	١١٢ ر١٠	٢	٩٠
٣,٠٪	٣,٤٪	١٤٥ ر٣١	٤	١٥
—	—	—	٠	٣٩
٤٤,٩٪	٤,٩٪	٩٧٧ ر٢١٨	٥	٢٤
٠,٥٪	٠,٦٪	٩١٦ ر٧	٣	٢٧

المصدر : الباحث ، ١٩٩٠م

رابعاً : البيع الخارجي

ويقصد به انتقال الملكية في الوحدة الزراعية من الممتصرف الأصلي الى آخرين لا يشتركون في ملكيتها ، وقد لا يرتبطون بمصلحة القرابة للممتصرف الأصلي ، وتعتبر هذه الحركة من الحركات غير المنصوص عليها في قوانين إعادة توزيع الاراضي في وادي الاردن ، وتتخذ حركة بيع الوحدات الزراعية بهذه الطريقة شكلين هما :

ا - النوع الاول - والذي يتم بموجب قرار إداري عن طريق مجلس السلطة ، ثم ينهذ وتنتقل الوحدة الزراعية الى آخرين وقد سجلت بهذه الطريقة (١٦) حالة في العينة منها (١٤) حالة في الاغوار الشمالية ، وحالتان في الاغوار الوسطى ، حيث يوضح الجدول رقم (٧) التوزيع النسبي لذلك .

ب - أما الشكل الثاني ، فهو عملية بيع الوحدات الزراعية بالطرق الخارجية (غير موثقة لدى الدولة) ولم يصدر بها سندات تسجيل ، حيث يقوم بعض المالكين ببيع وحداتهم الزراعية الى آخرين لقاء مبلغ معين من المال وتكتب بذلك العقود الخارجية ، وتتم هذه الطريقة نظرا لعدم جواز بيع الوحدات الزراعية لغير مالكيها ، وذلك استنادا لاحكام الفقرة لـ من المادة (٢٢) من قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ ، قانون تطوير وادي الاردن (لا يحق للممتصرف بيع حقوق تصرفه في الوحدة الزراعية باي حال من الاحوال وبأية صورة كانت لغير السلطة ويعتبر باطلا كل عقد بيع يتم خلافاً لذلك . . .) ومع ذلك فقد سجلت (١١) حالة من العينة ، ثم التوصل الى معرفتها من خلال المسح الميداني وذلك عن طريق التدقيق في جداول الملكيات مع الذين شملتهم الدراسة فكانت الاجابة بان الوحدة المذكورة بيعت خارجيا الى (. . .) .

وكانت ٣ حالات منها في الاغوار الشمالية ، و ٩ حالات في

الاغوار الوسطى

ويبين الجدول رقم (٧) التوزيع النسبي لذلك .

جدول رقم (٧) أ ، ب ، الأهمية النسبية لعمليات البيع الخارجي للوحدات الزراعية في وادي الأردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م.

أ.٧

النسبة المئوية لمساحة الحالات الى المساحة الكلية للحوض	نسبة الحالات الى العدد الكلي لوحدات الحوض	المساحة		عدد الحالات بيع خارجي بقرار اداري	رقم الحوض
		د	م		
١١,٨%	١٦%	٢٠٦	٢٣٩	٦	٩
٥%	٦,٧%	٢٥١	٧٧٢	٨	١٥
١%	١,٩%	٥٠	٥٥٣	٢	٢٤

ب.٧

النسبة المئوية الى المساحة الكلية للحوض	نسبة الحالات الى العدد الكلي لوحدات الحوض	المساحة		عدد الحالات بيع خارجي	رقم الحوض
		د	م		
١٨,٨%	٢٧,٢%	٣٢	٨٤٢	١	٩
١٧,٧%	١٧,٧%	٨٥	١٨٥	٢	١٥
—	—	—	—	—	٣٩
٣,٣%	٢,٩%	١٤٩	٤٤٩	٣	٢٤
١%	١%	٢٠٠	٥٧٧	٥	٢٧

المصدر : الباحث ، ١٩٩٠م.

خامسا : تنازل الاءاء للاءفاء

وتعتبر هذه الحالة من الحالات التي عولجت مؤخرا حيث لم يرد ذكرها في سلسلة قوانين تطوير وادي الاردن السابقة ، الا في قانون التطوير رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ في الفقرة لـ من المادة رقم ٢٢ منه ، وذلك على النحو التالي (غير انه يحق للمصرف نقل حقوق تصرفه بالوحدة الزراعية الى ازواجه واولاده على ان يلتزم ذلك بموافقة مجلس السلطة)

ونظرا لحدائفة معالجة هذا الموضوع ، كما ذكر ، فانه لم يسجل حالات من هذا النوع في العينة .

هوامش الفصل الثاني

- (١) شاكر الحنبلي، موجز في احكام الاراضي ، مطبعة التوفيق، دمشق ،
سنة ١٩٢٨ م ، ص ١٥ .
- (٢) موسوعة التشريع الاردني (الجزء الرابع) قانون الاراضي العثماني
- (٣) موسوعة التشريع الاردني (الجزء الرابع) قانون الاراضي العثماني.
- (٤) محمد اسماعيل - عرض موجز لملكية الاراضي قبل التسوية وبعدها ، -
دائرة الاراضي والمساحة ، عمان ، تقرير غير منشور، ١٩٥٥ م .
- (٥) د . احمد الظاهر ، اغوار الاردن - عمليات التغيير والتطوير ،
عمان ، الاردن سنة ١٩٨٨ م ص ٩٦ ، ٩٧ .
- (٦) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ١٤١٤ السنة ١٩٥٩ م
- (٧) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ١٤٧٦ السنة ١٩٦٠ م
- (٨) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ١٦٣٤ السنة ١٩٦٢ م
- (٩) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ٢٠٧٦ لسنة ١٩٦٨ م
- (١٠) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ٢٧٠٠ لسنة ١٩٧٧ م
- (١١) الاردن ، رئاسة الوزراء الجريدة الرسمية - العدد ٣٥٤٠ لسنة ١٩٨٨ م
- (١٢) الاردن ، رئاسة الوزراء ، الجريدة الرسمية - العدد ٣٥٤٠
لسنة ١٩٨٨ م (قانون تطوير وادي الاردن رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ م) ص ٢٩ .
- 13- Subhi Qusim "The Size of Agricultural land Holding , in
Agricultural policy in Jordan , london . 1986 . P. 24.

الفصل الثالث

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

أولاً : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمالكين

- الخصائص الاجتماعية .

أ- المواطن الاصلى .

ب- التركيب العمري .

ج- المستوى العلمي .

د- مكان الاقامة .

الخصائص الاقتصادية

أ- الدخل السنوي .

ب- التركيب المهني .

ثانياً : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحائزين

- الخصائص الاجتماعية .

أ- المواطن الاصلى .

ب- التركيب العمري .

ج- المستوى العلمي .

الخصائص الاقتصادية :

أ- الدخل السنوي .

ب- التركيب المهني .

الفصل الثالث

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية

سيتم دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمالكين والحائزين لعينة الدراسة ، بشكل منفصل ، وذلك من خلال التركيز على الأمور التالية :

(١) الخصائص الاجتماعية ،

- الموطن الاصلي ،
- التركيب العمري ،
- المستوى العلمي ،
- مكان الاقامة ،

(٢) الخصائص الاقتصادية ،

- الدخل السنوي ،
- التركيب المهني ،

وبعد تحديد الخصائص السابقة لكل من المالكين والحائزين ستتم مقارنتها مع بعض الدراسات المتوافرة ، وبالإضافة الى ذلك ستجرى المقارنة بين ، خصائص كل من المالكين والحائزين .

اولاً : الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للملاكين ،

الخصائص الاجتماعية ،

(١) الموطن الاصلي للمالكين ،

إن التوزيع الجغرافي للملاكين حسب مكان الولادة يساعد على معرفة الحركات أو الهجرات السكانية باتجاه غور الاردن ، ويعكس في الوقت نفسه التغيرات التي حدثت في الملكية الزراعية ، من حيث دخول عناصر جديدة من خارج منطقة الوادي لامتلاك ملكيات زراعية فيه . ولتحقيق البعد الجغرافي لهذه الخاصية تم تحديد أربع فئات جاءت كما يلي :

- مواليد محافظات الضفة الشرقية (خارج منطقة الوادي)

- مواليد فلسطين والضفة الغربية ،

- مواليد وادي الأردن .

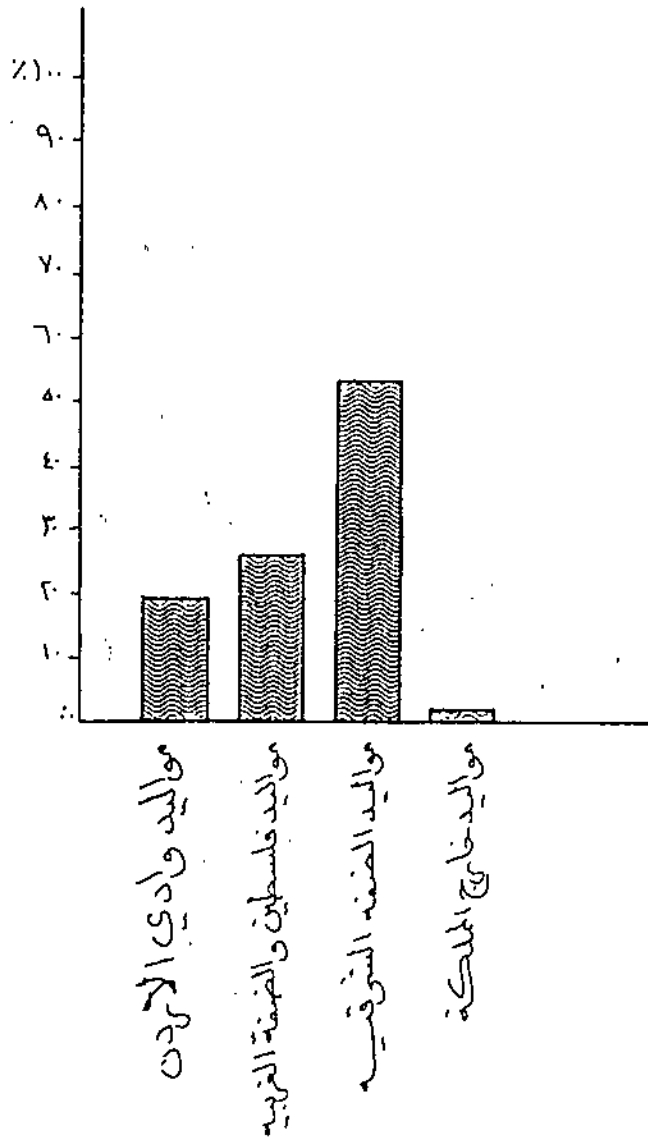
- مواليد خارج المملكة الأردنية الهاشمية .

ومن هنا سيتم القاء الضوء على حجم ونسبة مواليد كل منطقة من المناطق السابقة ، اذ تبين من تحليل نتائج المسح الميداني للعينة (الموضحة في الشكل رقم (٩)) ان نسبة الملاكين من مواليد محافظات الضفة الشرقية وخاصة بعض التجمعات السكانية المطلة على منطقة وادي الأردن بلغت (٥٣%) بواقع (٥٥٤) مالكاً من حجم العينة ، وهي اعلى نسبة ، وتحتل المرتبة الاولى .

وشكلت نسبة الملاكين من مواليد فلسطين والضفة الغربية (٢٦%) بواقع (٢٧١) مالكا، وتأتي هذه النسبة في المرتبة الثانية . وهذه حليقة ساعدت على ايجادها هجرة الفلسطينيين في عام ١٩٤٨م ، وانضمام ما تبقى من فلسطين الى الأردن في عام ١٩٥٠ م . ومنحهم الجنسية الاردنية ، مما سهل امامهم مهمة تملك وشراء الاراضي في كافة انحاء المملكة .

في حين شكلت نسبة الملاكين من مواليد منطقة وادي الأردن (١٩%) بواقع (١٩٩) مالكا، من حجم العينة وتأتي هذه النسبة في المرتبة الثالثة ، كما تشكل نسبة الملاكين من مواليد خارج المملكة (٢%) فقط بواقع (٢١) مالكا من حجم العينة حيث تعود اصول هؤلاء الملاكين الى بعض الدول العربية المجاورة حيث قدموا الى الأردن واستقروا فيه وعملوا في مختلف المهن وتملكوا الاراضي وهم من الحجازيين واليمنيين والسوريين واللبنانيين .

ونلاحظ ان نسبة قليلة من الملاكين ممن تعود اصولهم الى منطقة وادي الأردن يمتلكون ملكيات زراعية فيه . وهذا ينعكس على مكان الاقامة للملاكين مما ساهم في ارتفاع نسبة الملكية الغائبة التي نوقشت فيما سبق كما سيوضحها التوزيع الجغرافي للملاكين حسب مكان الاقامة فيما بعد ، انظر الملحق رقم (٤) .



شكل رقم (٩) المواطن الأمازيغ للمالكين

(٢) التركيب العمري للمالكين .

إذ يعتبر التركيب العمري للسكان أو لأي مجتمع إحصائي مؤشرا هاما لمدى مساهمة كل فئة عمرية في النشاط الاقتصادي لذلك المجتمع، حيث تعتبر الفئة العمرية من (٢٥-٦٤) سنة ، وخاصة من الذكور ، الفئة النشطة اقتصاديا. (١) ولهذا يعتبر التركيب العمري لملاك الوحدات الزراعية في وادي الأردن . مؤشرا هاما ومميزا لاتجاه السكان في الأردن نحو مجتمع اقتصادي متميز يتمثل في ملاكي الوحدات الزراعية في وادي الأردن ليشكل قطاعا مميزا له ابعاد مكانية واقليمية وزمانية ، متميزة . وقد اظهرت نتائج الاستبيان أن متوسط اعمار المالكين بلغ (٥١,٤) سنة ، الا ان توزع هذا المتوسط بين الفئات العمرية ، يظهر تركيز النسب المئوية لفئات الاعمار ، وقد تم تقسيم فئات الاعمار للمالكين الى فئات ، (الموضحة في الشكل رقم (١٠) . ويبين الملحق رقم (٥ ا.ب) ، عدد المالكين ونسبتهم ضمن كل فئة ، ويتبين منه ما يلي :

١- تشمل الفئة الاولى (١٩ سنة فما دون) (٥) ملاكين فقط بنسبة (٤%) من مجموع الملاكين من افراد العينة (١٠٤٥) مالكا ، ان تشكل ادنى نسبة اذا ما قورنت بالمملكة ، حيث تصل نسبة اعمار من هم ضمن هذه الفئة الى (٦١,٨%) من سكان الاردن (٣) . وتمتاز هذه الفئة بان معظم افرادها على مقاعد الدراسة ، وعليه فان الالتحاق بالتعليم يلعب دورا رئيسيا في تحديد مساهمة المكان من هذه الفئة في القوى العاملة الاقتصادية اذ ينطبق ذلك على قطاع ملاكي الوحدات الزراعية من خلال حجمهم ونسبتهم ضمن هذه الفئة ، حيث بلغ عدد الملاكين ضمن هذه الفئة مالكا واحدا في الاغوار الشمالية بنسبة (٠,٣%) من مجموع الملاكين في الاغوار الشمالية

البالغ (٢٧٨) مالكا، في حين بلغ عدد من هم ضمن هذه الفئة (٤) ملاكيين في الاغوار الوسطى بنسبة (١,٦%) من مجموع الملاكين في الاغوار الوسطى البالغ (٧٦٧) مالكا.

الا ان الارتفاع في هذه الفئات العمرية يصحب ارتفاع في نسبة اعداد الملاكين ضمن كل فئة بالاضافة الى ظهور تباين بين عدد الملاكين ونسبتهم في هذه الفئات بين الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى .

ويظهر ذلك في الفئات التالية :

(٢) تشمل الفئة الثانية (٢٠-٢٩) سنة (٦٩) مالكا بنسبة (٦,٦%) ، واذا ما قورنت هذه النسبة بالمملكة ، إذ تشكل نسبة من هم ضمن هذه الفئة (١٣,١%) من سكان الاردن ، حيث يتجه بعض الافراد في هذه الفئة العمرية اتجاهات اخرى كالتعليم الجامعي والوظائف في القطاعين العام والخاص او ممارسة النشاطات الاقتصادية الاخرى .

اما عدد الملاكين ضمن هذه الفئة فقد بلغ في الاغوار الشمالية (١٤) مالكا . بنسبة (٥%) ، و(٥٥) مالكا في الاغوار الوسطى بنسبة (٧,١%) .

(٣) تشمل الفئة الثالثة (٣٠-٣٩) سنة (١١٨) مالكا بنسبة (١١,٣%) ، وهي اعلى من نسبة السكان في المملكة ضمن هذه الفئة البالغة (٩,٤%) اما عدد الملاكين ضمن هذه الفئة في الاغوار الشمالية فقد بلغ (٢٦) مالكا بنسبة (٩,٤%) وفي الاغوار الوسطى بلغ عددهم (٩٢) مالكا بنسبة (١٢%) .

(٤) تشمل الفئة الرابعة (٤٠-٤٩) سنة (٢٣٠) مالكا بنسبة (٢٢,١%) ، وهي اعلى من نسبة السكان في المملكة ضمن هذه الفئة والبالغة (٧,٤%) ، اما عدد الملاكين في الاغوار الشمالية ضمن هذه الفئة فقد بلغ (٥٢) مالكا بنسبة (١٨,٧%) وبلغ عددهم في الاغوار الوسطى (١٧٨) مالكا بنسبة (٢٣,٢%) .

(٥) تشمل الفئة الخامسة (٥٠-٥٩) سنة ، (٢٥٨) مالكا بنسبة (٢٤,٧%) ، مقارنة مع نسبتهم في المملكة والبالغ (٤%) وهي نسبة مرتفعة جدا ، اما من حيث توزيعهم فقد كان منهم (٥٩) مالكا في

الاعوار الشمالية بنسبة (٢١,٢%) و (١٩٩) مالكا في الاعوار الوسطى بنسبة (٢٦%).

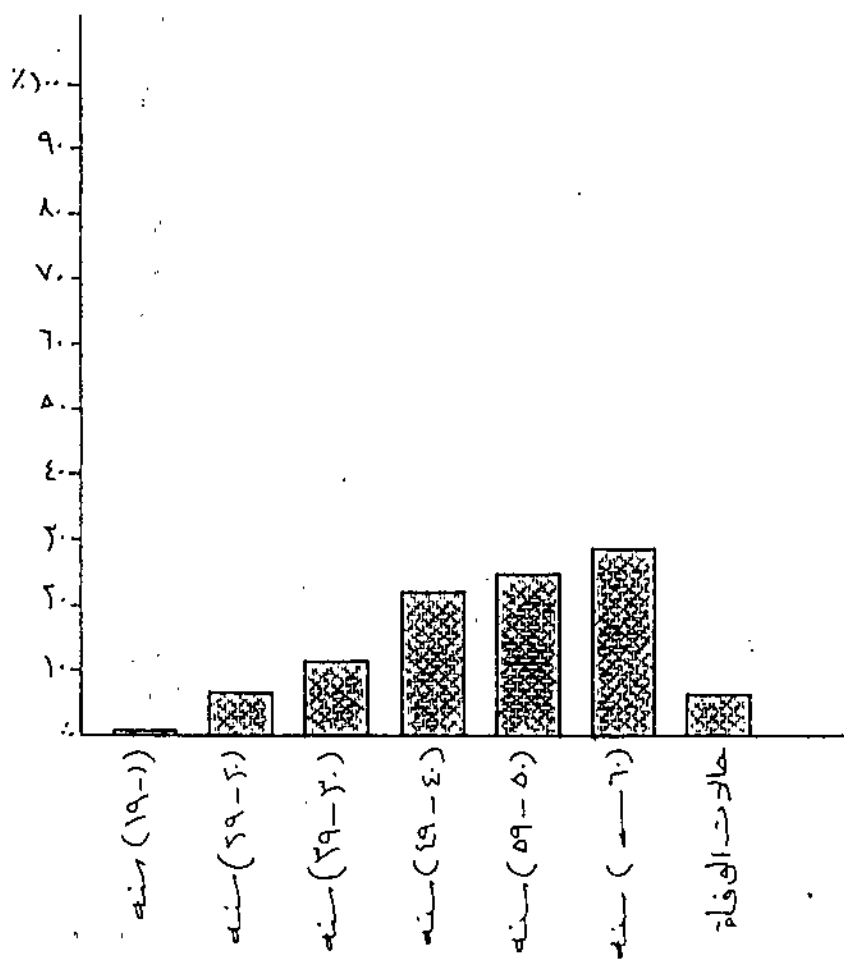
(٦) والفئة السادسة (٦٠---<) سنة فتضم (٢٩٩) مالكا بنسبة (٢٨,٦%) مقارنة مع سكان المملكة ضمن هذه الفئة و البالغ نسبتهم ٤,٣% فقط ، فهي ايضا تمتاز بارتفاع كبير ، اما توزيعهم على الاعوار الشمالية والوسطى فقد شكل (٩٧) مالكا في الاعوار الشمالية بنسبة (٣٥%) و (٢٠٢) مالكا في الاعوار الوسطى بنسبة (٢٦,٣%).

(٧) اما فئة المتوفين والبالغ (٦٦) مالكا بنسبة (٦,٣%) ، فقد كان توزيعها على الاعوار الشمالية والوسطى يمتاز بتباين كبير اذ بلغ عدد الملاكين المتوفيين في الاعوار الشمالية (٢٩) مالكا بنسبة (١٠,٤%) اما في الاعوار الوسطى فقد بلغ عددهم (٣٧) مالكا بنسبة (٤,٨%) وما زالت ملكياتهم مسجلة باسمائهم في قيود الدولة ولم تنفذ فيها حجة حصر ارث .

يمتاز التركيب العمري للملاكين بما يلي :

(١) ارتفاع نسبة الملاكين في الفئات العمرية الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة عنها في الفئات العمرية لسكان المملكة ، وتمتاز بارتفاع تصاعدي شديد ، اذ يشير ذلك الى مدى استقطاب الملكيات الزراعية لسكان من هذه الفئات .

(٢) انخفاض نسبة الملاكين في الفئات العمرية الثانية والثالثة والرابعة والخامسة في الاعوار الشمالية عنها في الاعوار الوسطى ، ويصاحب ذلك ارتفاع في نسبة الملاكين ممن هم في فئة (٦٠ سنة ---<) وارتفاع في نسبة الملاكين المتوفيين في الاعوار الشمالية عنها في الاعوار الوسطى ، ويضفي ذلك اهمية البعد الزمني في تأثيره على التركيب العمري للملاكين على اعتبار ان الملكيات الزراعية في الاعوار الشمالية تم الانتهاء من اعادة توزيعها في عام ١٩٦٤م - مما يعطي بعدا زمانيا مضافا لاعمار الملاكين هناك بواقع ٢٦ سنة .



شكل رقم (١٠) التركيب المصري للملكية

(٣) المستوى العلمي للمالكين .

ويقدم بالمستوى العلمي أعلى مؤهل حصل عليه المالك . حيث أظهرت نتائج الاستبيان لعينة الدراسة تبايناً في المستويات التعليمية للمالكين ، كما أظهر التباين الزمني أثره في إيجاد التباين في المستويات العلمية بين المالكين في الأغوار الشمالية والمالكين في الأغوار الوسطى، وقد تم تقسيم المستوى التعليمي للملاكين إلى ست فئات هي فئة الأميين ، وفئة المعلمين بالقراءة والكتابة والمرحلة الابتدائية . وفئة الإعدادية ، وفئة الثانوية ، وفئة المعاهد (كليات المجتمع الحالية) . وفئة الحاصلين على الشهادة الجامعية الأولى وما فوق ، وكما هو موضح في الشكل رقم (١١) ، انظر الملحق رقم (٦) .

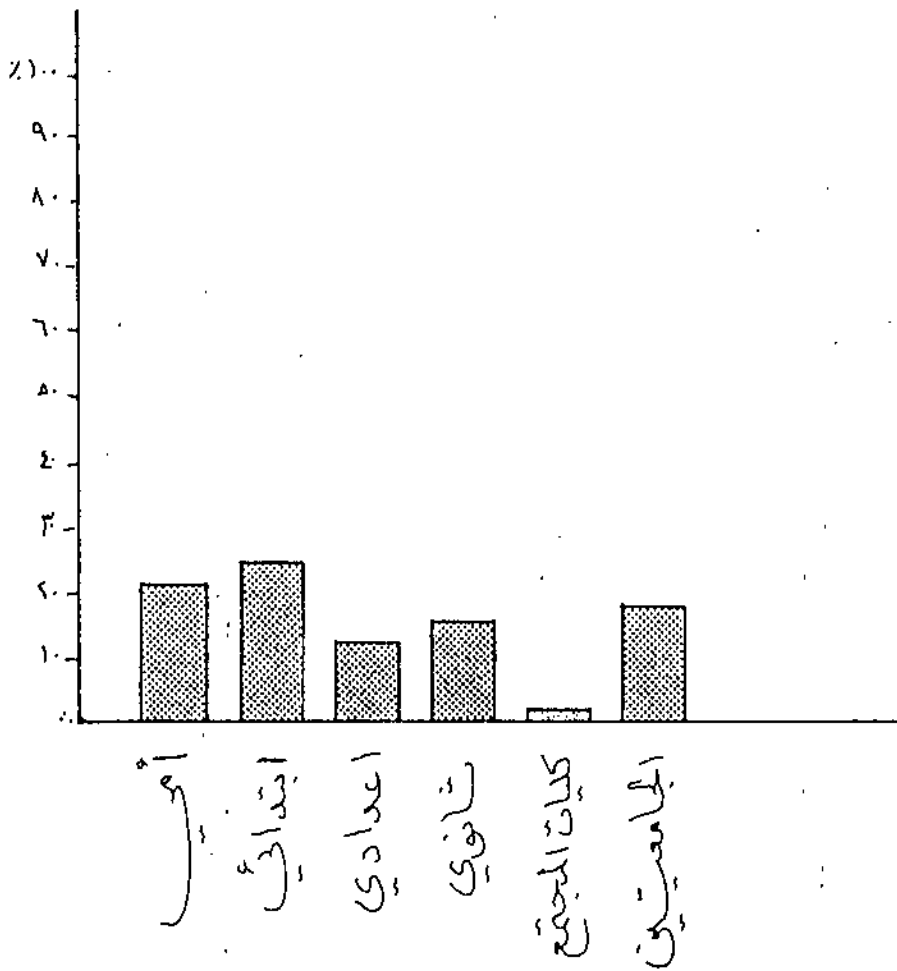
وتشير نتائج الاستبيان لعينة الدراسة إلى ارتفاع نسبة الأميين والمستوى الابتدائي ، حيث سجلت أعلى النسب (٢١,٨%) و(٢٤,٤%) ، بواقع (٢٢٨) مالكاً و (٢٥٧) مالكاً، على التوالي و تقترب من نصف حجم العينة ، حيث تنتشر الأمية ومستوى التعليم الابتدائي الذين تجاوزوا سن الخمسين كما أظهرت النتائج أيضاً تركيز هذه المستويات في الأغوار الشمالية ، حيث شكلت نسبة الأميين في الأغوار الشمالية ما نسبته (٢٩,٢%) بواقع (٨١) مالكا، اذ شكلت نسبة الأميين في الأغوار الوسطى (١٩%) بواقع (١٧٤) مالكا ، إلا أن التباين في نسبة المرحلة الابتدائية وما دون سجل فارقاً قليلاً ، حيث شكلت نسبتهم في الأغوار الشمالية (٢٦,٦%) بواقع (٧٤) مالكا مقابل (٢٤%) وبواقع (١٨٣) مالكا في الأغوار الوسطى. في حين شكلت نسبة من هم بمستوى الإعدادي والثانوي ، ما نسبته . (١٢%) ، (١٥%) ، بواقع (١٢٥) ، (١٥٥) مالكا ، على التوالي ، حيث أن التباين في ارتفاع النسب لهذه المستويات

سجل هذه المرة لصالح الاغوار الوسطى ، فقد بلغت نسبة من هم في مستوى المرحلة الاعدادية والثانوية (١٢,٥%) و (١٦,٤%) ، بواقع (٩٦) مالكا ، (١٢٦) مالكا ، على التوالي ، مقابل (١٠,٤%) و (١٠,٤%) ، بواقع (٢٩) مالكا ، و (٢٩) مالكا على التوالي في الاغوار الشمالية . اما من هم بمستوى حملة شهادات المعاهد (كليات المجتمع الحالية) ، وحملة الشهادات الجامعية وما فوق فقد سجلت نسبتهم ، (١,٩%) ، (١٨,٦) بواقع (٢٠) مالكا و (١٩٤) مالكا ، على التوالي ، حيث يتمتع بهذه المستويات العلمية ممن هم ضمن الفئة العمرية الشابة الاقل من (٥٠) سنة ، ممن واكبوا بداية التطور العلمي في البلاد ، الا ان التباين في ارتفاع النسب بين حملة شهادات كليات المجتمع سجل لصالح الاغوار الشمالية ، بنسبة (٣%) بواقع (٨) ملاكيين مقابل (١,٦%) بواقع (١٢) مالكا في الاغوار الوسطى ، الا ان التباين في نسبة الجامعيين في الاغوار الشمالية والاعوام الوسطى يعكس الاقبال الشديد على تملك الاراضي الزراعية في الاغوار الوسطى والتي تم استصلاحها واعدادها للزراعة في مرحلة لاحقة للاغوار الشمالية ، ارتفاع نسبة المالكين من حملة الشهادات الجامعية حيث وصلت في الاغوار الوسطى ما نسبته (١٢,٧%) بواقع (١٦٦) مالكا ، مقابل (١٠%) بواقع (٢٨) مالكا في الاغوار الشمالية ، وبنسبة عامة (١٨,٦%) بواقع (١٩٤) مالكا .

ان التباين في المستويات التعليمية الذي تمثل في ارتفاع نسبة الامية ومستوى الدراسة الابتدائية في الاغوار الشمالية وانخفاضه في الاغوار الوسطى وكذلك تمثل في ارتفاع نسبة حملة الاعدادي والثانوي والشهادات الجامعية في الاغوار الوسطى وتدنيها في الاغوار الشمالية ، ناجم عن البعد الزمني الذي تمثل في اعادة توزيع الملكيات الزراعية في الاغوار الشمالية والذي تم في نهاية عام ١٩٦٤م في حين لم يتحقق ذلك في الاغوار الوسطى حتى عام ١٩٧٧م .

سجل هذه المرة لصالح الاغوار الوسطى ، فقد بلغت نسبة من هم في مستوى المرحلة الاعدادية والثانوية (١٢,٥%) و (١٦,٤%) ، بواقع (٩٦) مالكا ، (١٢٦) مالكا، على التوالي ، مقابل (١٠,٤%) و (١٠,٤%) ، بواقع (٢٩) مالكا، و (٢٩) مالكا على التوالي في الاغوار الشمالية . اما من هم بمستوى حملة شهادات المعاهد (كليات المجتمع الحالية) ، وحملة الشهادات الجامعية وما فوق فقد سجلت نسبتهم ، (١,٩%) ، (١٨,٦) بواقع (٢٠) مالكا و (١٩٤) مالكا، على التوالي ، حيث يتمتع بهذه المستويات العلمية ممن هم ضمن الفئة العمرية الشابة الاقل من (٥٠) سنة ، ممن واكبوا بداية التطور العلمي في البلاد ، الا ان التباين في ارتفاع النسب بين حملة شهادات كليات المجتمع سجل لصالح الاغوار الشمالية ، بنسبة (٣%) بواقع (٨) ملاكيين مقابل (١,٦%) بواقع (١٢) مالكا في الاغوار الوسطى ، الا ان التباين في نسبة الجامعيين في الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى يعكس الاقبال الشديد على تملك الاراضي الزراعية في الاغوار الوسطى والتي تم استصلاحها واعدادها للزراعة في مرحلة لاحقة للاغوار الشمالية ، ارتفاع نسبة المالكين من حملة الشهادات الجامعية حيث وصلت في الاغوار الوسطى ما نسبته (١٢,٧%) بواقع (١٦٦) مالكا، مقابل (١٠%) بواقع (٢٨) مالكا في الاغوار الشمالية، وبنسبة عامة (١٨,٦%) بواقع (١٩٤) مالكا.

ان التباين في المستويات التعليمية الذي تمثل في ارتفاع نسبة الامية ومستوى الدراسة الابتدائية في الاغوار الشمالية وانخفاضه في الاغوار الوسطى وكذلك تمثل في ارتفاع نسبة حملة الاعدادي والثانوي والشهادات الجامعية في الاغوار الوسطى وتدنيها في الاغوار الشمالية ، ناجم عن البعد الزمني الذي تمثل في اعادة توزيع الملكيات الزراعية في الاغوار الشمالية والذي تم في نهاية عام ١٩٦٤م في حين لم يتحقق ذلك في الاغوار الوسطى حتى عام ١٩٧٧م .



شكل رقم (١١) المستوى التعليمي للمالكين

(٤) مكان الاقامة المالك :

ويقصد بذلك تقسيم مكان الاقامة للمالكين حسب محافظات المملكة والمقيمين في منطقة وادي الاردن والمقيمين في خارج المملكة لتحديد نصيب كل منها من حيث عدد ونسبة المالكين المقيمين فيها ولتحديد حجم التباين في استقطاب الملكيات الزراعية للملاكين من خارج منطقة الوادي وبلاضافة الى ذلك فان التوزيع الجغرافي لاقامة الملاكين يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على تحديد حجم الملكية الغائبة والملكية المقيمة والتي نوقشت سابقا ، ويؤكد ذلك بيانات الجدول رقم (٨) ، حيث تبين الحقائق الواردة فية ، مدى استقطاب الملكيات الزراعية لملاك مقيمين في خارج منطقة الوادي ، كما تبين حجم الملاك موزعا توزيعا جغرافيا ، على محافظات المملكة المختلفة واماكن اخرى .

جدول رقم (٨) التوزيع الجغرافي للملاكين حسب مكان الاقامة ، في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
وادي الاردن	١٤٣	١٣,٦%
الضفة الغربية	٤	٠,٤%
خارج الاردن	٤٤	٤,١%
محافظة عمان	٣٣٦	٣٢,٣%
محافظة اربد	٢١٦	٢٠,٧%
محافظة البلقاء	٢١٦	٢٠,٧%
محافظة الزرقاء	٢٠	١,٩%
حالات الوفاة	١٦	١,٣%
المجموع	١٠٤٥	١٠٠%

المصدر: الباحث المسح الميداني / ١٩٩٠م .

ويلاحظ من الجدول رقم (٨)

(١) ان المقيمين في منطقة وادي الاردن كانوا بواقع (١٤٣) مالكا بنسبة ١٣,٦% من عدد المالكين في العينة .

(٢) ان المقيمين في الضفة الغربية وخارج المملكة الاردنية (المغتربين) ، كانوا بواقع (٤٨) مالكا بنسبة (٤,٥%) ، من حجم الملاك في العينة .

(٣) اما نصيب باقي محافظات المملكة الاخرى فسجلت الالهية التالية :

- محافظة عمان كان نصيبها (٢٣٦) مالكا بواقع (٣,٣%) حيث شكلت اعلى نسبة تليها محافظة اربد ومحافظة البلقاء بالتساوي .

- محافظة اربد كان نصيبها (٢١٦) مالكا بواقع (٢٠,٧%) .

- محافظة البلقاء كان نصيبها (٢١٦) مالكا بواقع (٢٠,٧%) .

- محافظة الزرقاء كان نصيبها (٢٠) مالكا بواقع (١,٩%) .

(٤) اما حالات الوفاء فهي (٦٦) حالة أي بنسبة (٦,٣%) .

الخصائص الاقتصادية للملاكين :

(١) مستوى الدخل السنوي

بلغ متوسط الدخل السنوي للمالك الواحد (٤٨٦٤) ديناراً كما بلغ متوسط الدخل الزراعي للمالك (١٦١٥) ديناراً فقط وذلك حسب نتائج الاستبيان ، ويشكل ما نسبته (٣٣,٢%) من معدل الدخل العام لهم ، لذلك يمثل قطاع ملاك الوحدات الزراعية قطاعاً راسالياً اذا ما قورنت دخولهم بمتوسط الدخل الفردي (٧٦٨) ديناراً وبمستوى دخل الاسرة (٤٩١٥) ديناراً في المملكة (١٩٩٠) ، (٣) * على اعتبار ان حجم الاسرة (٦,٤) افراد (٤) ، وبغض النظر عما اذا كان الملاكون ارباب اسر ام لا ، ان ارتفاع دخولهم وتدني مساهمة الدخل الزراعي فيه يدل على ان هناك مصادر اخرى للدخل تغير الزراعة

* يتم حساب الدخل الفردي بمعرفة الناتج القومي الاجمالي (٢٤٧٤,٤) مليون ديناراً مقسوماً على عدد السكان (٣,٢٢١,٨٠٠) شخص .
(البنك المركزي الاردني ١٩٩٠م ، تقارير غير منشورة .

ناجم عن ممارسة الملاكين لنشاطات اقتصادية اخرى ، وسيلاحظ ذلك عند توضيح المهن السائدة لدى المالكين فيما بعد. لذلك فان توزيع متوسط الدخل العام ضمن الفئات التالية الموضحة في الجدول رقم (٩) يظهر تركز الملاكين حسب مستويات دخولهم في كل فئة شكل رقم (١٢) .

جدول رقم (٩) مستوى دخل المالكين (بالدينار) في وادي الاردن

الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .

فئة الدخل بالدينار	القل من	١٠٠١-٣٠٠١	٣٠٠١-٥٠٠١	٥٠٠١-١٠٠٠١	فئة المجموع المؤنون	العدد	النسبة المئوية
١٠٠٠	٣٠٩	٣١٠	١٥٠	١٣٤	٧٦	٦٦	١٠٤٥
	٢٩,٦%	٢٩,٧%	١٤,٤%	١٢,٩%	٧,١%	٦,٣%	١٠٠%

نستنتج من الجدول السابق ما يلي :

(١) يتركز اعلى عدد للمالكين ضمن الفئتين (اقل من ١٠٠٠ دينار، وذلك بنسبة (٢٩,٦%) بواقع (٣٠٩) مالكا، وهم في معظمهم من الملاك الصغار ، الذين يمارسون الزراعة في ملكياتهم ولا يمارسون عملا آخر ولا يتمتعون بدخول اضافية .

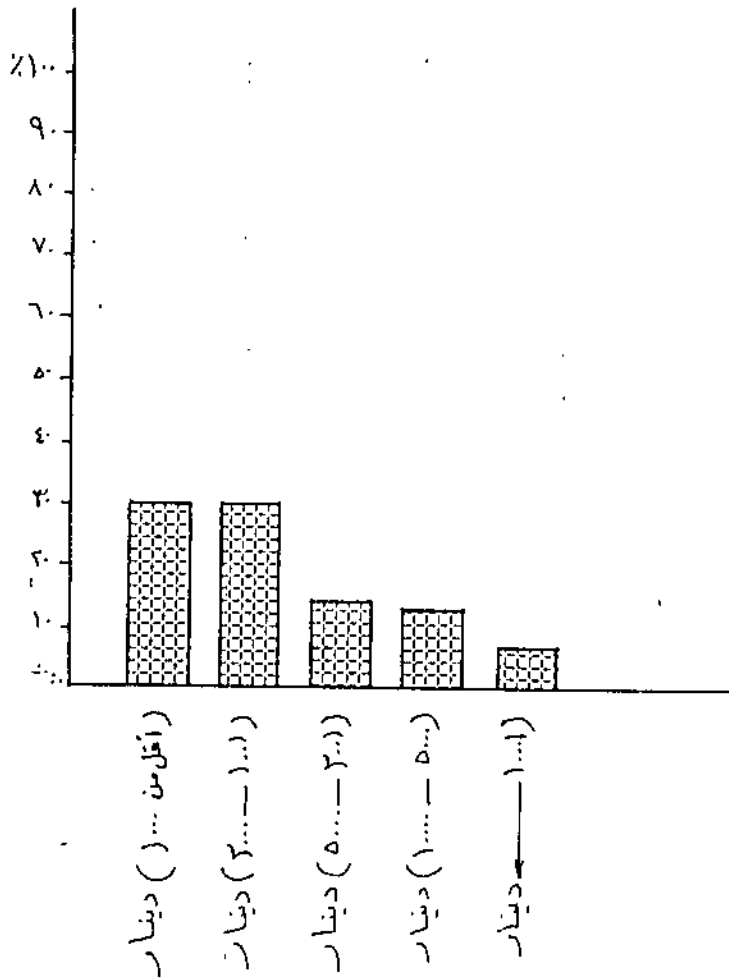
(٢) الفئة (١٠٠١-٣٠٠١) دينار تشمل ما نسبته (٢٩,٧%) وبواقع (٣١٠) ملاكين ويتركز في هذه الفئة صغار الموظفين والحرفيين ممن تساهم ملكياتهم بدخل زراعي عن طريق تنجيرهها او حيازتها بالمشاركة وكذلك بعض المزارعين .

(٣) في حين شملت فئة (٣٠٠١-٥٠٠١) دينار ما نسبته (١٤,٤%) بواقع (١٥٠) مالكا، ويتركز في هذه الفئة بعض التجار وبعض

الموظفين أو المزارعين والذين تقدر ملكياتهم بحوالي (٤٠) دونما،
أو اقل أو اكثر منها بقليل .

(٤) اما فئة (٥٠٠١-١٠٠٠٠) دينار فقد شكلت نسبة ممن هم ضمن هذه
الفئة (١٢,٩%) بواقع (١٣٤) مالكا، ويتركز فيها كبار التجار
واصحاب الشركات وبعض كبار موظفي الدولة الذين يتقلدون مناصب
هامة ويتمتعون بدخول مرتفعة ، أو بعض الملاك الذين يديرون
حيازات كبيرة .

(٥) اما فئة (١٠٠٠١- >) دينار ، فتشمل (٧٦) مالكا بنسبة
(٧,١%) ويتركز فيها كبار الملاكين الذين يديرون حيازات اخرى
بالاضافة الى ملكياتهم ، وكذلك بعض الملاكين الذين يملكون
ملكيات مزروعة بالاشجار المثمرة كالحمضيات والموز .



شكل رقم (١٢) مستوى الدخل السنوي للمالكين

(٢) التركيب المهني للملاكين .

لقد كشفت نتائج تحليل الدراسة الميدانية عن أهم الخصائص المهنية للقطاع ملاك الوحدات الزراعية في وادي الأردن والتي يمارسونها. حيث تم التركيز على المهن الرئيسية وأنواع المهن السائدة ، ونظرا لتعدد أنواع المهن فقد لجا الباحث الى تقسيمها الى اربع فئات وتشمل :

- فئة العاملين في القطاع العام / الموظفون المدنيون والعسكريون .
- فئة العاملين في القطاع الخاص / التجار والمحامون واصحاب الشركات وموظفوها والسواقون والحرفيون .
- فئة المزارعين .

- فئة ربات البيوت والمتقاعدين والعاطلين عن العمل والطلبة .

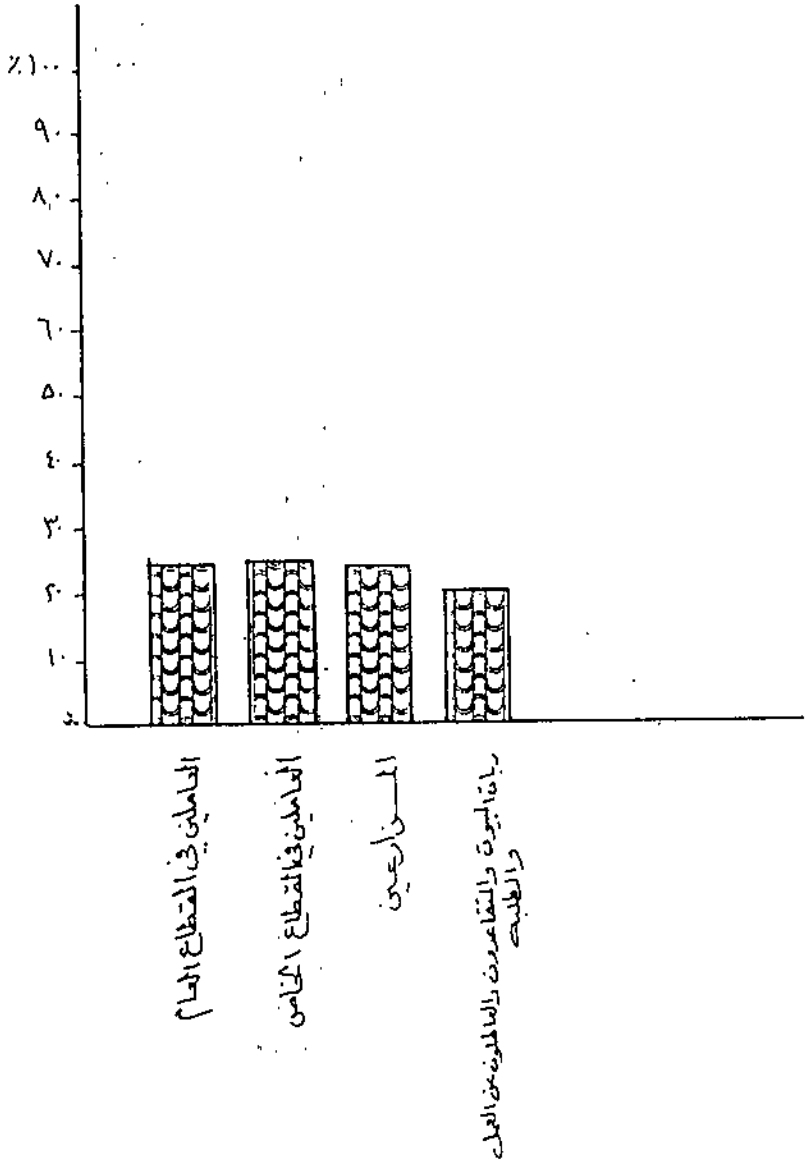
لذلك فان بيانات الملحق رقم (٧) تظهر التوزيع النسبي للمهن

السائدة لدى قطاع ملاك الوحدات الزراعية، الموضحة في الشكل رقم (١٣). وبطبيعة الحال وبسبب كون ملاكي الوحدات الزراعية ، يقيمون بنسب (٨٠,١%) خارج منطقة وادي الأردن ، فهم يمثلون بشكل او باخر طبيعة التركيب المهني للمجتمع الاردني ، لذلك فان التركيب المهني لهم يعتبر بمثابة شريحة مهنية لمعظم المهن السائدة في المجتمع الاردني ، وقد تبينت بخصوص التركيب المهني للملاكين (افراد العينة) ، النتائج التالية :

- (١) ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص وهم التجار والحرفيون واصحاب الشركات وموظفوها والسواقون والمحامون ، حيث شكلت نسبتهم ، (١٣,٥) % ، (٥,٧) % ، (٣) % ، (٢,٨) % ، بواقع (١٤٠) مالكا ، (٦٠) مالكا ، (٣٣) مالكا ، (٣٠) مالكا على التوالي ، بنسبة عامة (٢٥) % وبواقع (٢٦٣) مالكا من حجم العينة ال (١٠٤٥) مالكا .
- (٢) ويأتي ذلك العاملون في القطاع العام ، في الوظائف المدنية والعسكرية وجاءت نسبتهم (١٤) % و (١٠,٥) % بواقع (١٤٦) مالكا ،

(١١٠) مالكا على التوالي بنسبة عامة (٢٤,٥%) ، بواقع (٢٥٦) مالكا .
 (٣) أما فئة المزارعين فقد احتلت المرتبة الثالثة فبلغت نسبتهم (٢٤,١%) بواقع (٢٥٠) مالكا بمتهمون الزراعة ، وهي من ادنى النسب ، ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة الملكية الفائضة (٨٠,١%) ، وامتهان الملاكين لمهن أخرى ثابتة تدر دخلا ثابتا ، كالوظائف في القطاعين العام والخاص بالإضافة الى تدني نسبة مساهمة الدخل الزراعي (٣٣,٢%) ، في مدخولهم العام ، إذ يفسر ذلك عزوف الملاكين عن ممارسة النشاط الزراعي مما ساهم في تدني نسبة المزارعين من الملاكين .

(٤) وتأتي في المرتبة الرابعة فئة ، ربات البيوت والطلبة والمتقاعدون والعاطلون عن العمل وحالات الوفاة ، حيث شكلت النسب التالية ، (١٦,٥%) (٢,٣%) (١,٣%) ، و (٦,٣%) ، بواقع (١٧٠) مالكا ، (٢٥) مالكا ، و (١٥) مالكا ، و (٦٦) حالة وفاة .



شكل رقم (١٣) التركيب المحلي للمالكين

خالصا : الخصائص الاجتماعية للحائزين :

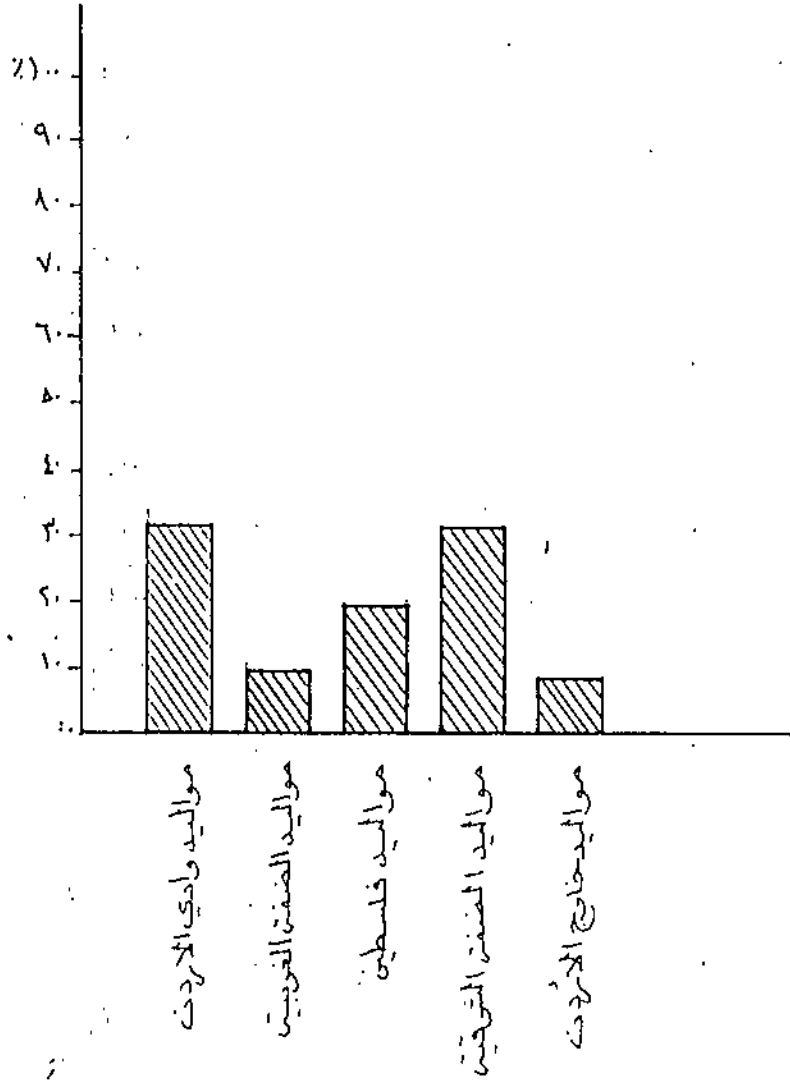
(١) المواطن الاصلي للحائزين .

نظرا لاستفحال الملكية الفاشية في وادي الاردن وتدني نسبة مساهمة الملاكين في القطاع الزراعي ، فان ذلك قد ساهم في ان جعل حائزين زراعيين جديدا من مواليد مناطق مختلفة يساهمون في الاستغلال الزراعي لمنطقة وادي الاردن ، ولذلك فان توزيع الحائزين حسب مكان الولادة ، يحدد البعد الجغرافي لمدى ارتباط سكان الوادي الاصليين بالارض ومدى مساهمتهم بالنشاط الزراعي ، مقارنة مع الحائزين من مواليد المناطق الاخرى الذين ساهم النشاط الزراعي في استقطابهم . ولهذه الغاية فقد تم تقسيم الحائزين حسب مكان الولادة الى اربعة اقسام ، جاءت كما هي موضحة في الشكل رقم (١٤) ، حيث اظهرت بعض الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع اثر البعد الزمني في ايجاد التباين في نسبة مساهمة كل اقليم في هذه الخاصية . ويتضح من الملحق رقم (٨) ان نسبة المولودين في وادي الاردن ، بلغت (٣١,٥%) بواقع (١٣٥) حائزا من مجموع الحائزين البالغ عددهم (٤٢٨) ، وعلى الرغم من انها جاءت اعلى نسبة الا انها تعتبر متدنية نوعا ما اذا ما قورنت بنسبة هذه الخاصية في دراسة (Hisham sharab. 1974) والتي كانت (٣٧,٥%) (٥) ، (٥١,٣%) في دراسة (Ali Anbar. 1983) (٦) ، وبناء على الحالات الثلاث السابقة فان هذه النسب جاءت انعكاسا واضحا لتدني نسبة الملاكين من مواليد وادي الاردن الذي يتضمن (١٩%) من مجموع المالكين ، وكذلك تعتبر هذه النسب دليلا قاطعا على ان مجموعات من الحائزين من مواليد وادي الاردن يمتنون الزراعة ويعملون في حيازات غير مملوكة .

وتشير بيانات الملحق نفسه الى ان (٣١,٥%) وبواقع (١٣٥) حائزا هم من مواليد محافظات الضفة الشرقية وهم من مواليد التجمعات السكانية المجاورة لمنطقة الوادي ، بعضهم يعملون في حيازات

مملوكة ويمتھنون الزراعة وبعضھم الآخر يعملون كمشاركين او مستاجرین وهي تساوي نسبة الحائزين من مواليد منطقة الوادي ، مع ان نسبة الملاكين من مواليد محافظات الضفة الشرقية قد بلغت (٥٣%) من مجموع الملاكين ، وهذا يدل على أن بعض من يمتلكون الاراضي من مواليد هذه المحافظات لا يعملون فيها، ولكن تعتبر هذه النسبة مؤشرا مشجعا على تقدم مساهمة مواليد محافظات الضفة الشرقية في النشاط الزراعي (وحتى كاستثمار زراعي) وذلك من خلال التدرج في ارتفاع مساهمتهم . حيث جاءت في دراسة الباحث بنسبة (٣١,٥%) كما جاءت في دراسة (Hisham Sharab, 1974) بنسبة (٧,٧%) . وفي دراسة (Ali Anbar, 1983) بنسبة (١١%) . وبالإضافة الى ذلك فقد بلغ عدد الحائزين من مواليد فلسطين والضفة الغربية ، (١٢٢) حائزا بنسبة (٢٨,٥%) ، وهم من المهاجرين الذين قدموا الى المنطقة بعد عام ١٩٤٨م ، ١٩٦٧م ، حيث يجيدن مهنة الزراعة وقد ساهموا في تنشيط العملية الزراعية واستقرارها في وقت مبكر في وادي الاردن وخاصة في الاغوار الشمالية ، حيث يمتلك بعضهم حيازته ويعمل بعضهم الآخر في حيازات مستأجرة ، ومما يدل على ذلك ان نسبتهم تفوق نسبة الملاكين من مواليد فلسطين والضفة الغربية البالغة (٢٦%) ، هذا يؤكد ان هناك حائزين مزارعين من اصول فلسطينية يمتھنون الزراعة ويعملون في حيازات مملوكة لغيرهم . الا ان البعد الزمني يظهر تناقضا مستمرا في نسبة مساهمة الفلسطينيين في النشاط الزراعي ، اذ جاءت في دراسة الباحث بنسبة (٢٨,٥%) ، وفي دراسة (Hisham sharab, 1984) بنسبة (٥٤,٨%) وفي دراسة (Ali Anbar, 1983) بنسبة (٣٦,٣%) ، وينجم هذا التناقض المستمر نتيجة لاستمرار اتجاههم نحو ممارسة نشاطات مهنية غير الزراعة ، في حين بلغت نسبة الحائزين من مواليد خارج المملكة ما نسبته (٨,٥%) وبواقع (٣٦) حائزا ، وهم من العاملين بالزراعة بصفة العمالة المستوردة من المصريين والباكستانيين ،

حيث يستطيعون بعد فترة من عملهم حيازة ملكيات زراعية عن طريق الضمان او المشاركة ، او من الحائزين الاردنيين من اصول غير اردنية كاليمنيين والحجازيين واللبنانيين وقد امتازت نسبتهم بارتفاع كبير عن نسبة الملاكين من مواليد خارج المملكة حيث بلغت (٢%) ، كما اظهر البعد الزمني ارتطاع هذه النسبة بشكل منقطع النظر اذا ما قورنت بدراسة (Hisham Sharab,1974) ، بنسبة (صفر) ، وهي دراسة (Ali Anbar,1983) ، بنسبة (١,٤) % .



شكل رقم (١٤) المولدين الاصحاب للباحثين

(٢) التركيب العمري للحائزين .

تنحصر أعمار الحائزين بين (١٨-٧٨) سنة ، بينما يبلغ متوسط أعمارهم ٤٨ سنة ، ومن الممكن اعتبار النشاط الزراعي ، كبقية النشاطات المهنية الأخرى ، يستقطب بعض الفئات الأكثر شباباً ، إلا أن معظمهم يتركزون في فئتين سواء على مستوى المملكة أو على مستوى منطقة وادي الأردن ، ولهذه الغاية فقد تم توزيع الحائزين ضمن الفئات العمرية التالية ، كما هو مبين في الملحق رقم (٩ أ، ب) الموضحة في الشكل رقم (١٥) .

والذي نستنتج منه مايلي :

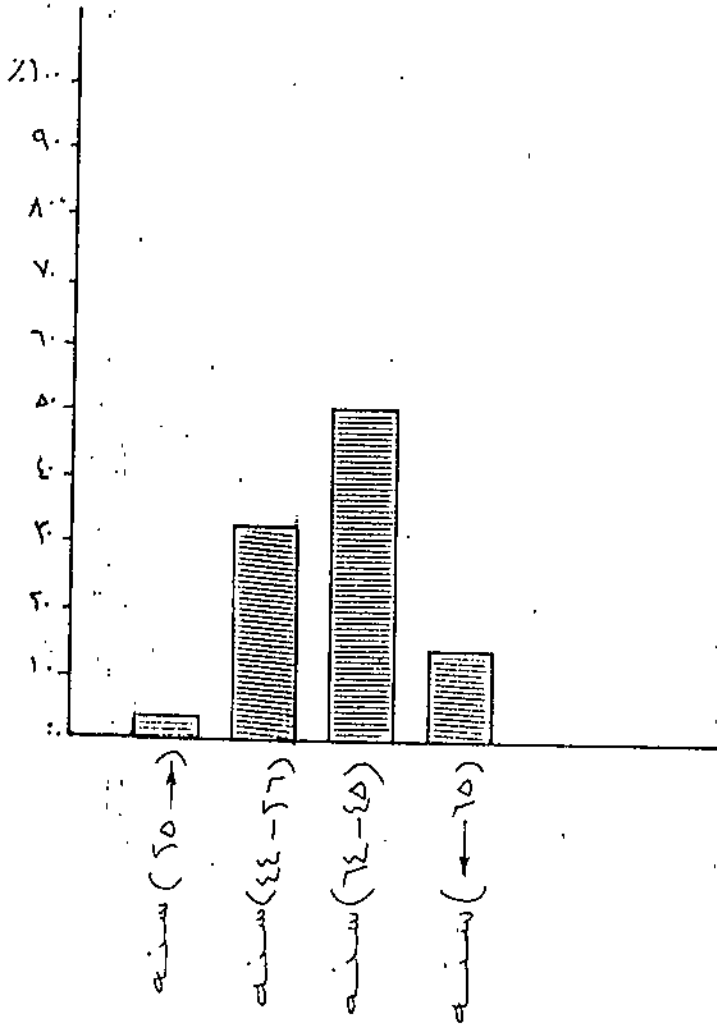
(١) يقل تركيز الحائزين ضمن الفئة العمرية الأولى (أقل من ٢٥) سنة سواء في وادي الأردن والتي جاءت بنسبة (٣,٥%) بسواقع (١٥) حائزا من مجموع الحائزين البالغ (٤٢٨) حائزا ، أو على مستوى المملكة إذ بلغت نسبة الحائزين الزراعيين ضمن هذه الفئة (٣%) فقط . (٧) ، وذلك نظراً لأن نشاطات أخرى كالتعليم أو الوظائف أو النشاطات المهنية الأخرى تستقطب الشباب وربما يكون ذلك عائداً إلى النظرة الاجتماعية للعمل في القطاع الزراعي والتوجه إلى المدينة للعمل في قطاع الخدمات سواء في الوظائف الحكومية أو في القطاع الخاص.

(٢) تتركز أعمار معظم الحائزين ضمن الفئة العمرية الثالثة (٤٥-٦٤) سنة حيث بلغت نسبة من هم ضمن هذه الفئة (٥٠,٥%) ، بسواقع (٢١٦) حائزا ، وتعتبر نسبة مرتفعة إذا ما قورنت بنسبة الحائزين الزراعيين في المملكة والتي تصل إلى (٢٦%) ، وهذا يدل على أن النشاط الزراعي في وادي الأردن يستقطب الأفراد ممن هم ضمن هذه الفئة على الرغم من ارتفاع مستوى أعمارهم فيها وذلك لأن النشاط الزراعي يحتاج إلى إشراف ومراقبة دائمة ، ويستطيع الحائز توفير مجهوده الجسمي على الرغم من اعتماد الزراعة على المجهود العضلي وان يكتفي بالإشراف والادارة وان يقوم بتوظيف العمالة اللازمة ،

وعلى الرغم من المستوى التكنولوجي المرتفع الذي وصلت اليه الزراعة في الاغوار الا أن قدرة هذه الفئة (وخاصة كبار السن) على التحديث والابتكار تبقى محدودة وهذا يفسر الرتابة في اختيار انواع المحاصيل وعدم الانتقال الى انتاج انواع جديدة والبحث عن اسواق جديدة لتسويقها .

(٣) تستأثر الفئة العمرية (٢٦-٤٤) سنه بالدرجة الثانية ، حيث تشمل (١٣٩)حائزا ، بنسبة (٣٢,٤%) فهي تقل عن نسبة الحائزين المزارعين في المملكة والتي تشكل ما نسبته (٥٦%) مما يشير الى أن القطاع الزراعي في بقية انحاء المملكة يستقطب الافراد ممن هم ضمن هذه الفئة العمرية أكثر من القطاع الزراعي في وادي الاردن .

(٤) الفئة العمرية من (٦٥ سنة - وأكثر) ، مع أن التقدم في السن يعتبر من العوامل المحددة لمشاركة الافراد ممن هم ضمن هذه الفئة العمرية لممارسة النشاطات الاقتصادية المختلفة الا أن مشاركتهم في القطاع الزراعي جاءت مرتفعة نوعا ما حيث بلغت نسبتهم (١٣,٦%) في وادي الاردن و (١٥%) في المملكة . وخاصة اذا علمنا أن هذه الفئة من كبار السن الذين يفترض بأنهم تقاعدوا عن العمل .



شكل رقم (١٥) التركيب العمري للباحثين

(٣) المستوى العلمي للحائزين .

ان القطاع الزراعي يستأثر باستقطاب الافراد الاقل تعليماً إذ تنتشر الامية بين قطاع المزارعين في المملكة بشكل عام وفي وادي الاردن بشكل خاص، وثقل بالتدريب ، مساهمة المتعلمين في ممارسة النشاط الزراعي ، اذ يدل على ان القطاع الزراعي لم يستأثر في استقطاب قطاع المتعلمين لممارسة الزراعة نظراً لملائمة نشاطات مهنية اخرى لمستوياتهم العلمية مما يدفعهم للاتجاه نحوها. ولهذه الغاية فان توزيع الحائزين حسب المستوى العلمي يتحدث عنه بيانات الملحق رقم (١٠، ا، ب) ، والموضحة في الشكل رقم (١٦) .

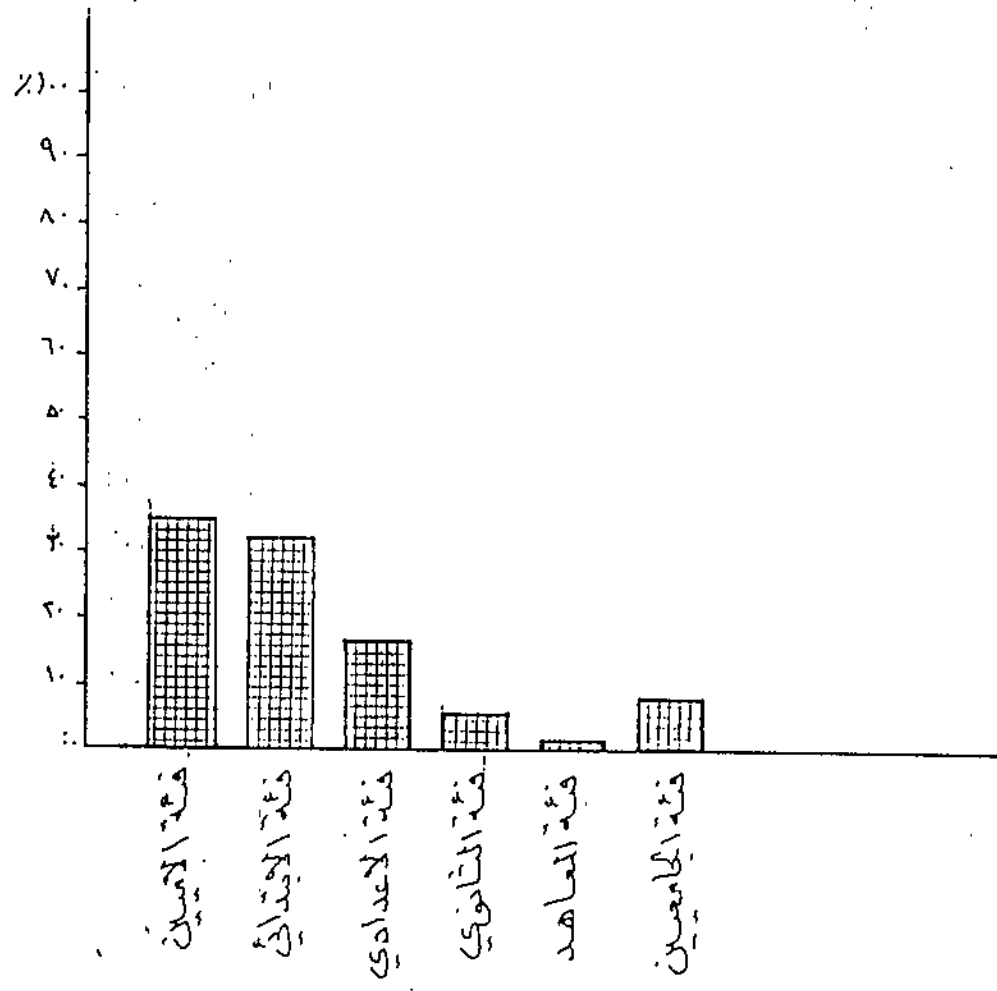
(١) يتبين من الملحق نفسه ان اعلى نسبة تركزت ضمن فئة الادميين ، حيث سجلت ما نسبته (٣٥%) ، بواقع (١٥٠) حائزاً ، مقارنة مع الملاك الادميين ، التي سجلت لهم نسبة اقل ، (٢٣,٩%) ، أما اذا ما قورنت نسبة الحائزين الادميين في الوادي مع نسبة الحائزين الزراعيين في المملكة والتي سجلت لها نسبة (٤٥%) ، (٨) ، فان ذلك يعتبر مؤشراً عاماً على مرونة القطاع الزراعي في استقطاب فئة الادميين نحو ممارسة العمل ، الزراعي .

أما فئة المعلمين بالقراءة والكتابة او ممن انهموا احد الصنوف الابتدائية ، العاملين في القطاع الزراعي فقد شكلت نسبتهم (٣٢,١%) بواقع (١٣٧) حائزاً حيث سجلت للملاك من هذا المستوى (٢٤,٢%) ، لا زال القطاع الزراعي في وادي الاردن يستأثر باستقطاب الفئات السكانية الاقل تعليماً. اذا ما قيست بنسبة الحائزين ممن هم في هذا المستوى في المملكة والتي شكلت (١٧%) فقط.

لذلك فان ارتفاع نسبة مشاركة الحائزين من هذه المستويات العلمية ، في القطاع الزراعي ، دليل قاطع على توجه الافراد الاقل تعليماً نحو ممارسة مهنة الزراعة والتي تعتمد على الخبرة والجهد الشخصي ، نظراً لعدم قدرتهم على اشغال وظائف هامة في القطاعين العام والخاص، لتدني مستواهم العلمي .

في حين شكلت نسبة من هم بمستوى الاعدادي والشانوي (١٦,٨%) ،
 (٦%) بواقع (٧٢) حائزا و(٢٦) حائزا على التوالي ، وبنسبة عامة
 بلغت (٢٢,٨%) ، مقابل (١٢,٣%) و (١٤,٤%) ، للملاكين و بنسبة
 عامة بلغت (٢٦,٧%) ، ولذلك نلاحظ انخفاضا تدريجيا في نسبة توجه
 الافراد ممن هم في هذه المستويات التعليمية نحو القطاع الزراعي،
 في وادي الاردن ، كما انه يسجل انخفاضا عاما عن نسبة مساهمة
 الحائزين الزراعيين في المملكة والتي سجلت لها نسبة (٣٣%) ، الا
 ان كلا النسبتين سجلتا انخفاضا عاما تدريجيا ، لان هذا المستوى
 العلمي للافراد ، يساعدهم على التحرك نحو اشغال بعض الوظائف
 البسيطة في الجيش والادارات الحكومية وكذلك نحو ممارسة بعض
 النشطات المهنية الحرفية كاعمال البناء والتشييد، والحرف
 الصناعية ، ولذلك تقل مرونة القطاع الزراعي في استقطاب الافراد
 ممن هم ضمن هذه المستويات العلمية .

وبالاضافة الى ذلك فان مساهمة الحائزين ممن يتمتعون بمستويات
 علمية عليا ما زالت تسجل انخفاضا تدريجيا كلما ارتفعت هذه
 المستويات اذ ان الحائزين من حملة شهادة المعاهد (كليات
 المجتمع) والشهادة الجامعية وما فوق سجلت ادنى النسب المثوية
 فكانت (١,٩%) و (٨,٢%) ، بنسبة عامة (١٠,١%) مقابل (٢,٤%) و
 (١٦,٥%) للملاكين ، ويلاحظ ايضا انخفاض نسبة الحائزين من حملة
 الشهادات العليا سواء في وادي الاردن او على مستوى المملكة
 والتي سجلت النسبة (٥%) فقط ، الذين يمارسون الزراعة ويعملون
 على حيازة ملكياتهم نظرا لان مستواهم العلمي المرتفع اجمالا
 يساعدهم على اشغال وظائف هامة في القطاعين العام والخاص ، اما
 من يعملون على حيازة الارض بالاضافة لاعمالهم فهم قللة بالنسبة
 لغيرهم ويرتبطون بها عن طريق المشاركة او بالاشراف شبه المباشر
 عن طريق توظيف العمالة الشهرية او الوكلاء ، وهم في اغلب الاحيان
 ممن يمتلكون ملكيات كبيرة ، تفوق الحد الادنى للملكية المنصوص
 عليها في القانون .



شكل رقم (١٦) المستوى التعليمي للباحثين

٤-مكان إقامة الحائز :

ان التوزيع الجغرافي للحائزين حسب مكان الإقامة يساهم في تحديد حجم مساهمة سكان الوادي في النشاط الزراعي مقارنة بمساهمة السكان من خارج منطقة الوادي حيث تؤكد الحقائق المتعلقة بذلك عن مساهمة كبيرة لسكان وادي الاردن في النشاط الزراعي ، ولقد بلغ عدد الحياز من سكان الوادي (٢٩٦) حائرا ، بنسبة (٦٩,٢%) من العدد الكلي للحائزين المزارعين في احواض العينة ، اذا ما قيست بنسبة الملاك من سكان الوادي والتي بلغت (١٣,٦%) من عدد الملاك القانونيين فانها تؤكد حقيقة هي ان نسبة كبيرة من الحياز المزارعين من سكان منطقة السوادي يمارسون النشاط الزراعي ولا يمتلكون اراضي زراعية .

اما بقية الحياز في العينة فهم موزعون توزيعا جغرافيا حسب بقية المحافظات فبلغ عدد الحياز من سكان محافظة عمان (٦٨) حائرا بنسبة (١٦%) ، (٢٤) حائرا من سكان محافظة اربد بنسبة (٥,٦%) و(٣٨) حائرا بنسبة (٨,٨%) من سكان محافظة البلقاء ، و (٢) حائزين بنسبة (٠,٤%) من سكان محافظة الزرقاء ، وجاءت كما هي موضحة في الجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠) توزيع الحائزين حسب مكان الإقامة في وادي الاردن الشرقي /مسح بالعينة ١٩٩٠ م .

المنطقة	العدد	النسبة المئوية
سكان وادي الاردن	٢٩٦	٦٩,٢%
محافظة عمان	٦٨	١٦,٠%
محافظة اربد (باستثناء الاغوار)	٢٤	٥,٦%
محافظة البلقاء (باستثناء الاغوار)	٣٨	٨,٨%
محافظة الزرقاء	٠٢	٠,٤%
المجموع	٤٢٨	١٠٠%

الخصائص الاقتصادية للحائزين .

مستوى الدخل السنوي :

يتمتع الحائزون بمستوى دخل عام بلغ متوسطه (١٩٨٢) ديناراً ، سنوياً وبلغ متوسط الدخل الزراعي لهم ١٣٨٧ ديناراً وهو يشكل ما نسبته (٧٠%) من مستوى الدخل العام لهم ، وهذا دليل على أن هناك بعض مصادر الدخل الأخرى للحائزين ، إلا أنه يعتبر دخلاً متدن نوعاً ما إذا ما قيس بالدخل العام للملاك البالغ (٤٨٦٤) ديناراً أو بمستوى الدخل العام لسكان المملكة البالغ (٤٩١٥) في حين يمكن القول أن قطاع المزارعين في وادي الأردن يتمتع بمستوى دخل أعلى من مستوى دخل العاملين في القطاع الزراعي في بقية أنحاء المملكة البالغ (١٣٦١) ديناراً لعام ١٩٨٦/١٩٨٧ م (٩) وقد تم توزيع الحائزين حسب دخولهم ضمن خمس فئات كما هو مبين في الجدول رقم (١١) ، شكل رقم (١٧)

جدول رقم (١١) توزيع الحائزين حسب الدخل السنوي (بالدينار)

في وادي الأردن الشرقي ، المسح بالعينه ، ١٩٩٠ م .

فئة الدخل	أقل من ١٠٠٠	١٠٠٠ - ٣٠٠٠	٣٠٠٠ - ٥٠٠٠	٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠	أكثر من ١٠٠٠٠	المجموع
العدد	٢٠٩	١٦٧	٢٠	٢٠	١٢	٤٢٨
النسبة	٤٩%	٣٩%	٤,٦%	٤,٦%	٢,٨%	١٠٠%

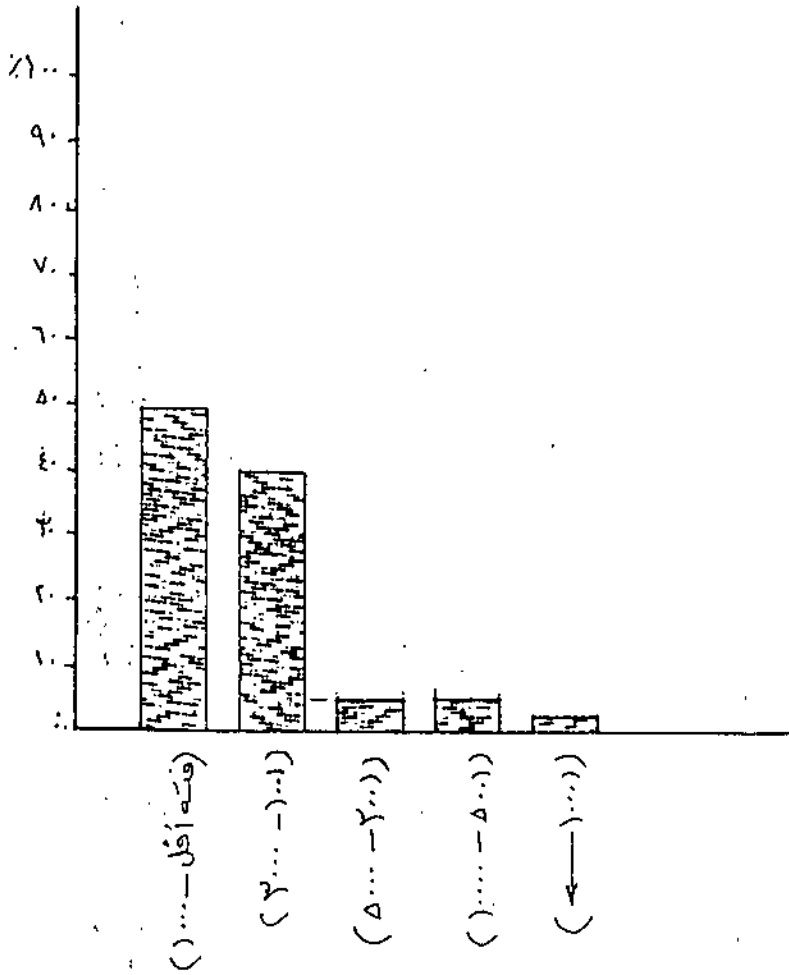
المصدر : الباحث ، المسح الميداني / ١٩٩٠ م .

(١) تتركز أعلى نسبة لعدد الحياز من حيث مستوى الدخل العام لهم ضمن فئة الدخل الأقل من - ١٠٠٠ دينار ، بنسبة (٤٩%) بسواقع (٢٠٩) حائزاً ، حيث تعتبر هذه النسبة مرتفعة إذا ما قيست بنسبة الملاك ضمن هذه الفئة - البالغة (٢٩,٦%) ، وهذا يعود لاعتماد

الحائزين على الدخل الزراعي ، اكثر من اعتماد المالكين عليه ، ويتركز في هذه الفئة صغار (الملاكين الحائزين) الذين يديرون حيازات صغيرة المساحة ، وبعض الحائزين الذين يديرون حيازات مستاجرة .

(٢) تاتي في المرتبة الثانية فئة (١٠٠١-٣٠٠٠) دينار، حيث تشمل (١٦٧) حائزا بنسبة (٣٩%) ، وهي ايضا مرتفعة نوعا ما اذا ما قيست بنسبة الملاكين الفئة نفسها (٢٩,٧%) ، حيث يستأثر بهذه الفئة بعض الملاكين الحائزين ممن يمتلكون ملكيات متوسطة تتراوح ما بين اقل من (٤٠) دونما أو اكثر ويعملون على ادارتها وحيازتها أو بعض الحائزين الذين يديرون مساحات كبيرة تكون مستاجرة أو ملكيات بعض الاقارب كملكية الزوجة أو الاشقاء .

(٣) في حين تاتي في المرتبة الثالثة فئات الدخل (٣٠٠١-٥٠٠٠) دينار و (٥٠٠١-١٠,٠٠٠) دينار وفئة الدخل (١٠٠٠١ --- < دينار) ، حيث شكلت هذه الفئات ادنى النسب فكانت (٤,٦%) ، (٤,٦) ، (٢,٨%) بواقع (٢٠) حائزا ، (٢٠) حائزا ، (١٢) حائزا على التوالي ، وتعتبر ايضا متدنية اذا ما قورنت بنسب الدخل للملاك ضمن هذه الفئات و التي سجلت لهم النسب ، (١٤,٤%) ، (١٢,٩%) ، (٧,١%) ، ويستأثر بهذه الفئات ، الحائزون ممن يتمتعون بدخول اضافية أو يديرون حيازات كبيرة مملوكة أو ملاكو حيازات الاشجار المثمرة أو مستاجروها وتتمف هذه الحيازات بعائدات مرتفعة نوعا ما تبعا لكبر المساحة أو نوع الاستثمار مما ساهم في ارتفاع دخول من تشملهم هذه الفئات .



شكل رقم (١٧) مستوى الدخل للباحثين

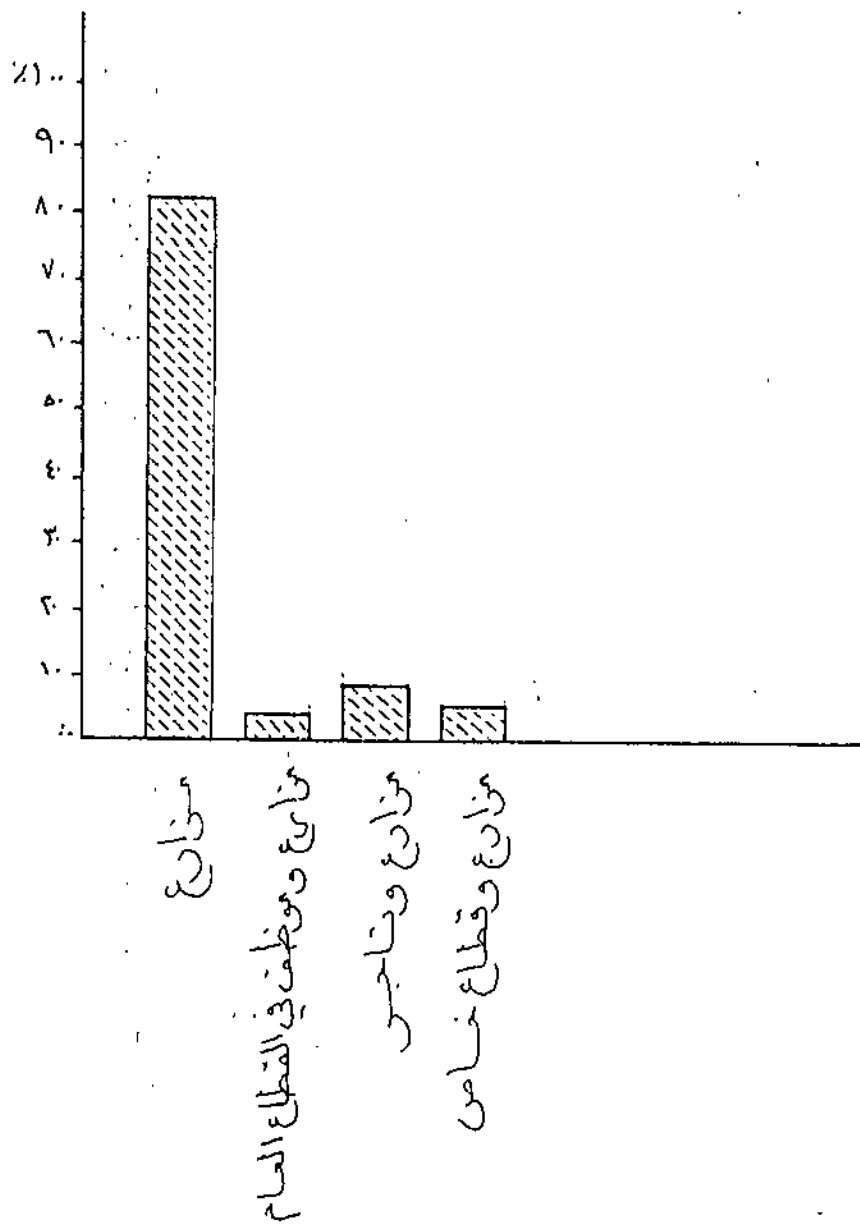
التركيب المهني للحائزين :

لقد تبين من تحليل استبانة البحث الميداني ، ان اهم الخصائص المهنية ، للحائزين الفائزين على الاستغلال الفعلي للحيازات الزراعية تركزت بشدة في فئة المزارعين أكثر منها في الفئات الأخرى ، حيث اقتصرت في بعض الاحيان ببعض المهن الأخرى ، كما هو مبين في الملحق رقم (١١١،ب) الموضحة في الشكل رقم (١٨) .

تبين لنا من قراءة بيانات الملحق وجود ارتفاع ملحوظ في نسبة الممتهنين لمهنة الزراعة كمهنة رئيسية بين الحائزين ، حيث بلغت (٨١,٧%) بواقع (٣٥٠) حائزا من مجموع الحياز البالغ ٤٢٨ حائزا ، وهذه حليقة طبيعية نظرا ، لاحتياج العملية الزراعية وخاصة الزراعات المروية لنشاط مكثف ومراقبة دائمة للوصول الى الانتاج ، بدءا بالزراعة وجني المحصول حتى عملية التسويق ، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا اذا ما قورنت بنسبة الملاكين الممتهنين لمهنة الزراعة كمهنة رئيسية والتي بلغت نسبتها (٢٤,١%) ، وهذا يدل على ان هناك مجموعات من المزارعين لا تمتلك أراضي زراعية ، وبأضافة لذلك فان قطاع الزراعة في وادي الاردن يتصف بمرونة في استقطاب الافراد الذين يتمتعون بالقدرة على التطرق للعمل الزراعي اكثر ، اذا ما قورنت نسبة الحائزين الممتهنين للزراعة كمهنة رئيسية في وادي الاردن مع المزارعين الذين يديرون حيازات زراعية ومهنتهم الرئيسية الزراعة في المملكة حيث بلغت نسبتهم (٥٧%) ، (١٠) . ويلسي ذلك بقية المهن الأخرى المقترنة بمهنة الزراعة (غير رئيسية) ، مثل العاملين في القطاع الخاص بمهن مختلفة او في القطاع العام ، فقد سجلت هذه المهن نسبة مختلفة ، وجاءت بواقع (١٧) حائزا وبنسبة (٣,٩%) مزارع وموظف في القطاع العام ، و (٣٨) حائزا وبنسبة (٨,٩%) مزارع وتاجر ، و (٢٣) حائزا بنسبة (٥,٥%) مزارع وموظف في القطاع الخاص ، بنسبة عامة (١٨,٣%) حيث يرتبط الحائزون ضمن هذه الفئات بحيازاتهم عن طريق المشاركة ويتمتعون بدخول مرتفعة نوعا ما ، وفي الوقت نفسه تعتبر هذه النسبة من أدنى النسب اذا ما قورنت بنسبة الحائزين الزراعيين في

المملكة والتي مهنتهم الرئيسية غير الزراعة، كان يكون عاملا في الجيش او في المؤسسات المدنية او يمارس بعض النشاطات المهنية ، حيث بلغت النسبة (٤٣%) ، (١١)

ولهذا فقد تم استعراض اهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للملاكين والهاشزين في هذا الفصل مع تحديد اوجه التباين فيما بينها .



شكل رقم (١١) التركيب المهني للباحثين

هوامش الفصل الثالث :

- (١) دائرة الاحصاءات العامة ، القوى العاملة في الاردن ، دراسات تحليلية من واقع مسح القوى البشرية ، ١٩٨٢م ، ١٩٨٣م ، ص . ١١
- (٢) دائرة الاحصاءات العامة ، نتائج عينية التعداد العام للمساكن والسكان ١٩٧٩م ، ص . ٧٥ .
- (٣) الاردن ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد ٧ ، ١٩٩٠م ، ص٧٠ . (٥)
- (٤) دائرة الاحصاءات العامة نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ، ١٩٧٩م ، ص ٢٣ .
- (٥) Hisham sharab, Agro-Economic Aspects of Tenancy in , the East Jordan Valley ,Amman ,Royal Scientific Society 1975 , P.P. 22-23 .
- (٦) Ali Anbar, Socio - Economic Aspects of The East Ghor Canal Project, Jordan, (Unversity of southampton Ph.D.)Thesis Unpublished . 1983, P.P. 194,196,197 .
- (٧) دائرة الاحصاءات العامة - النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٣م ، ص - ٢١ .
- (٨) دائرة الاحصاءات العامة - النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٣م ، ص ، ٢١ .
- (٩) دائرة الاحصاءات العامة ، دراسة نفقات ودخل الاسرة ١٩٨٦م ، ١٩٨٧م .
- (١٠) دائرة الاحصاءات العامة ، النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٧م ، ص ٢١ .
- (١١) دائرة الاحصاءات العامة ، النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٧م ، ص ٢١ .

الفصل الرابع

الاستغلال الزراعي

مقدمة

- النمط الزراعي
- التركيب المحصولي
- استغلال الوحدات الزراعية
- الكثافة الزراعية
- التركيب المحصولي للوحدات الزراعية
- الاستغلال والاهمال في الوحدات الزراعية
- الحالة التعليمية للمزارع وتكنولوجيا الزراعة
- التنظيم الزراعي
- الاستغلال والملكية
- الاستغلال والحيازة
- القوى العاملة في الزراعة

الفصل الرابع الاستغلال الزراعي

مقدمة :

تأتي أهمية قطاع الزراعة في الاردن كونه مصدرا رئيسيا للدخل لحوالي (٢٠%) من السكان كما يوفر العمالة لحوالي (١٢%) من القوى العاملة ، بالإضافة الى تحقيق الامن الغذائي وتحسين الميزان التجاري، وعلى الرغم من تزايد اسهام قطاع الزراعة المستمر في الدخل القومي ،الذي أدى الى ارتفاع هذه المساهمة من (٢٤,٦) مليون دينار للفترة (١٩٧٣ - ١٩٧٥م) ، الى حوالي (٤٩٢) مليون دينار للفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ والى حوالي ٩٠,٧ مليون للفترة ١٩٨١-١٩٨٤ ثم حوالي (١١٢) مليون دينار لعام ١٩٨٥م فان نسبة مساهمته في اجمالي الدخل المحلي تراجعت من حوالي (٩%) خلال الخطة (١٩٧٦-١٩٨٠م) الى (٧,٩%) خلال الخطة (١٩٨١-١٩٨٥م) (١) .

وعلى الرغم من تراجع هذه المساهمة على مستوى المملكة فان معظم الناتج يأتي من وادي الاردن الذي اصبح منذ نهاية الخمسينات موضع عناية واهتمام الدولة نظرا لما يتمتع به من مزايا طبيعية فريدة من حيث توفر المياه ،التربة الخصبة ، المناخ الملائم للزراعات الشتوية .

لقد رافق عملية استصلاح الاراضي ، انشاء مشاريع الري و البنية التحتية الاساسية في منطقة وادي الاردن ووضع اراضي جديدة تحت الري المكثف توسعا مضطربا في عملية الزراعة حيث تضاعفت المساحات المزروعة فعليا من (٤٦٤) الف دونما عام ١٩٥٥م (٢) ، اي ما قبل البدء بمشروعات الاستصلاح الزراعي ، الى حوالي (١٥٢) الف دونما ، (للعروة الشتوية وحوالي (١٠٥) الف دونما للعروة الصيفية لعام ١٩٩٠م (٣))

وكذلك شهد الوادي اقبالا متزايدا من المزارعين على اتباع وسائل الزراعة الحديثة مثل البيوت البلاستيكية ، الري بالتنقيط ، الري بالرشاشات حيث بلغ عدد البيوت البلاستيكية ١٠٧٦١

بيتا منها (٥٠٦٦) هي الاغوار الشمالية ، (٥٦٩٥) فهي الاغوار الوسطى بالاضافة لذلك فقد بلغت المساحات المزروعة تحت السري بالتنقيط (٢٩,٠٢٢) الف دونما، اما المساحات المزروعة تحت السري بالرشاشات بلغت (٨٦١ر٥) الف دونما لعام ١٩٩٠م، (٤)، ولقد رافق ذلك استعمال الاسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ودخول الآلة ، مما ضاعف من الانتاج، وتطور استخدام الاليدى العاملة الماجورة ، حيث بلغ عدد المستخدمين في هذا القطاع (٣٦,٧٠٠) عاملا منهم (٧٤%) من غير الاردنيين لعام ١٩٨٣م (٥)، لذلك فان تطور النشاط الزراعي كان له انعكاسات ايجابية علي الانشطة الاقتصادية في الوادي وتحول اقتصاد الوادي الي اقتصاد متعدد الانشطة وذلك بازياد العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع الخدمات الزراعية (هي مجالات التسويق المختلفة) بالاضافة لذلك فلقد نشطت ظاهرة الاستغلال غير المباشر اي بالمشاركة وكذلك بتاجير الاراضي الزراعية بالاساليب المختلفة).

لقد بلغ انتاج الاشجار المثمرة في وادي الاردن (١٣٨٣٠١) طن بنسبة (٥٠%) من كل انتاج المملكة من الاشجار المثمرة والبالغ (٢٧٥٢٠٢) طن، كما بلغ انتاج المحاصيل الحقلية (١٣٩٠١) طن اي بنسبة (٩,٤%) من انتاج المملكة من المحاصيل الحقلية البالغ (١٤٧٨٧٣) طن في حين بلغ انتاج الخضراوات (٤٧٥٤٩٣) طن بنسبة (٧١٨%) من انتاج المملكة وذلك لعام ١٩٨٨م (٦).

١ - النمط الزراعي :

يحدد النمط الزراعي والتركييب المصصولي والكثافة الزراعية مجموعة من المتغيرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية لذلك لابد من استعراض بعض العوامل التي تحدد النمط الزراعي :

(١) - العوامل الجغرافية : الطبيعية مثل درجات الحرارة والرطوبة وساعات الشمس والمياه والتربة .

(٢) - العوامل الاجتماعية :حيث التركيب الهرمي للسكان من حيث العمر والجنس والواقع الاجتماعي والهجرة الداخلية والخارجية والثقافة والصحة العامة .

(٣) - القطاعات المساندة : وذلك كسبعض المؤسسات المساندة للقطاع الزراعي مثل مؤسسة الأفراف الزراعي، والخدمات العامة والقامة البنية التحتية مثل الطرق والمصانع ومحطات التعبئة والتدريج والاسواق المركزية .

(٤) - العوامل التنظيمية : وتتضمن تنظيم وربط عناصر الانتاج وطبيعة الحيازات وحجمها والعلاقات الانتاجية وطرق الاستغلال .

(٥) - العوامل الاقتصادية : ان الهدف الاول للمخطط هو الدخل الزراعي كما ان هدف المنتج هو تحقيق الربح من الموارد المتاحة وعليه فان النمط الزراعي الاوفق هو ذلك النمط الذي يرفع من الدخل الزراعي في ظل الظروف والموارد الزراعية المتاحة (٧) .

التركيب المحصولي :-

لتوضيح التركيب المحصولي في منطقة الدراسة تتسم الاستعانة بتقارير النمط الزراعي الشهري التي تعدها (مديرية التشغيل والصيانة في سلطة وادي الاردن) حيث اختار الباحث شهر كانون الثاني لتمثيل العروة الشتوية، وشهر حزيران لتمثيل العروة الصيفية لعام ١٩٩٠م بتقسيم منطقة وادي الاردن الي قسمين ، الاغوار الشمالية والاغوار الوسطى ويوصف التركيب المحصولي كما هو في الشكل رقم (١٩) للعروة الشتوية والشكل رقم (٢٠) للعروة الصيفية ،(التوزيع الجغرافي لانتشار التركيب المحصولي) ، وهي:

(١) - الخضراوات : وتشمل البندورة ، الخيار، الكوسا ،

الفاصوليا ، الفول، الشام، البطيخ، البطاطا، الفلفل، الباذنجان .

(٢) - المحاصيل الحقلية : وتشمل القمح الشعير، الذرة ،

البرسيم .

(٣) - الاشجار المثمرة : وتشمل الحمضيات، الموز، العنب .

وعلى ضوء ما سبق سيتم التركيز على الكشافة الزراعية لانسواع المحاصيل الزراعية المختلفة وذلك ضمن الحقائق التالية :-

١ - نسبة الاراضي المزروعة في العروة الشتوية .

٢ - نسبة الاراضي المزروعة في العروة الصيفية .

٣ - نسبة الاراضي المزروعة بالخضراوات والاشجار المثمرة

والمحاصيل الحقلية من الاراضي المزروعة فعلا لكل من العروتين .

بلغت مساحة الاراضي الزراعية الفعلية (٢١١٥٣) دونما

تعتبر من الاراضي الزراعية المروية، المصنفة من الاصناف، الاول

والثاني، والثالث والرابع، من مجمل المساحة التي شملتها الدراسة

اي ما يعادل ٦٧% اما باقي المساحة والبالغة (١٠٤٣٨) دونما فهي

من الاراضي العطلية المصنفة، ضمن الصنف السادس غير صالحة

للاستغلال الزراعي وكذلك تشمل مساحة الاراضي المستعملة

لاستعمالات غير زراعية، وتشكل ما نسبته ٣٣%، جدول رقم (١٠١٢)

والشكل رقم (١٠٢١).

اما من حيث الاستغلال الزراعي فلقد بلغت المساحة المستغلة

في العروة الشتوية (١٥٤٦٩) دونما، بنسبة (٤٩%) من مجمل المساحة ،

او بنسبة (٧٣%) من مساحة الاراضي الزراعية، وان ما مساحته

(١٦١٢٣) دونما كانت مبنورة غير مزروعة بنسبة (٥١%) من مجمل

المساحة التي خضعت للدراسة كما هو مبين في الجدول رقم (١٢، ب) ،

والشكل رقم (٢١، ب) .

وقد انخفضت المساحة المستغلة في العروة الصيفية ، الى الثلث

تقريبا حيث بلغت (١١٧٩١) دونما ما يعادل (٣٧%) من مجمل المساحة

التي خضعت للدراسة ، والى النصف تقريبا ، (٥٦%) من مساحة

الاراضي الزراعية ، اما المساحة المبنورة ، لقد ارتفعت في

العروة الصيفية الى اكثر من النصف فبلغت (١٩٧٩٦) دونما ما يعادل

(٦٣%) من مجمل مساحة احواض العينة ، هي تسجل ارتفاعا ملحوظا عن

المساحة المبنورة في الشتاء ، ويعزى ذلك لارتفاع الودادات

المستغلة شتاءا ويعود ذلك لما يتميز به غور الاردن في فصل الشتاء بخاصية المنافسة في انتاج الخضار، ويوضح الجدول رقم (١٢ج) والشكل رقم (٢١، ج) ، البيانات السابقة ، ويعزى ارتفاع مساحات ، ونسب الاراضي المبرورة الى احتساب مساحات الاراضي العطلية (المنف السادسة) ومساحات الاراضي المخصصة لاستعمالات غير زراعية والتي ذكرت سابقا، اما بقية الاراضي المبرورة فعلا والتي تعود بالدرجة الاولى الى نقص كميات المياه وخاصة في العروة الصيفية ، حيث ابدي معظم الذين شملتهم الدراسة ، شواهم من ذلك وخاصة في الاغوار الوسطى ، حيث افادوا بانه لا تملهم الكميات الكافية من مياه الري .

من مقارنة نسبة المساحات المستغلة والمساحات المبرورة في احواض العينة في الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى يتبين ان هناك ارتفاعا في نسبة الاراضي المستغلة في الاغوار الشمالية عنها في الاغوار الوسطى والتي بلغت ما نسبته (٥٥%) ، للعروة الشتوية و (٦٠%) للعروة الصيفية يقابل ذلك (٤٧%) و (٣٠%) للعروة الصيفية في الاغوار الوسطى . من مجمل المساحة الكلية لاحواض عينة الدراسة ، لكل منطقة على حدى ، ويفسر ارتفاع نسبة المساحات المزروعة في الاغوار الشمالية الى ارتفاع نسبة الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة .

اما من حيث التركيب المحصولي للاستغلال الزراعي فان المساحة المزروعة بالخضروات في احواض العينة تقدر ب (١٠٥٨٠) دونما في العروة الشتوية بنسبة (٦٨%) من مجمل المساحة المستغلة فعلا ، في حين انخفضت الى (٦٢١٢) دونما في العروة الصيفية اي بنسبة (٥٢,٧%) من مجمل المساحة المستغلة للعروة الصيفية ، اما المساحة المستغلة بزراعتها بالاشجار المثمرة فقد بلغت (٤٠٣٦) دونما للعروة الشتوية والصيفية بالتساوي وبنسبة (٢٦%) و (٣٤,٢%) على التوالي، من مجمل المساحة المستغلة لهاتين

العروتين، والذي يساهم في ارتفاع نسبة المساحات المستغلة بالأشجار المثمرة للعروة الصيفية، هو انخفاض نسبة العامة للأراضي المزروعة فعلا في العروة الصيفية، في حين بلغت المساحات المستغلة بالمحاصيل الحقلية للعروة الشتوية ما مساحته (٨٥٣) دونما بنسبة (٦%) من مجمل المساحات المستغلة لهذه العروة، ولقد بلغت المساحة المستغلة للعروة الصيفية ما مساحته (١٥٤٣) دونما بنسبة (١٣,١%) من المساحات المستغلة في العروة الصيفية، جدول رقم (١٢، د) (شكل رقم ٢١، ب) في العروة الشتوية والجدول رقم (١٢، هـ) والشكل رقم (٢١، هـ) في العروة الصيفية.

أما من حيث تركيز الكشافات الزراعية للتركيب المحصولي لإجراء المقارنة بين الأغوار الشمالية والأغوار الوسطى فإن الأهمية النسبية لذلك تأتي كما يلي:

- (١) بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات والأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية، (١٣١٣) دونما، و(٢٢٩٠) دونما، و(٤٤٠) دونما، على التوالي وتشكل النسب التالية، (٢٣%)، و(٥٧%) و(١٠%) للعروة الشتوية في الأغوار الشمالية.
- (٢) بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات والأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية، (٩٢٥٥) دونما و(١٧٤٦) دونما و(٤١٣) دونما، على التوالي وتشكل النسب التالية، (٨١%)، و(١٥%) و(٤%) للعروة الشتوية في الأغوار الوسطى.
- (٣) بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات والأشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية، (١٧٢٩) دونما و(٢٢٩٠) دونما، و(٨٠٠) دونما على التوالي، وتشكل النسب التالية، (٢٩%) و(٥٢%) و(١٩%) للعروة الصيفية في الأغوار الشمالية.

(٤) بلغت مساحة الاراضي المزروعة بالخضروات والاشجار المثمرة والمحاصيل الحقلية (٤٩٣٣) دونما، و(١٧٤٦) دونما، و(٧٤٣) دونما على التوالي وتشكل النسب التالية. (٦٦%) و (٢٤%) و (١٠%) ، للعروة الميضية في الاغوار الوسطى .

من قراءة النسب المختلفة السابقة يؤخذ على النمط الزراعي في وادي الاردن ما يلي :

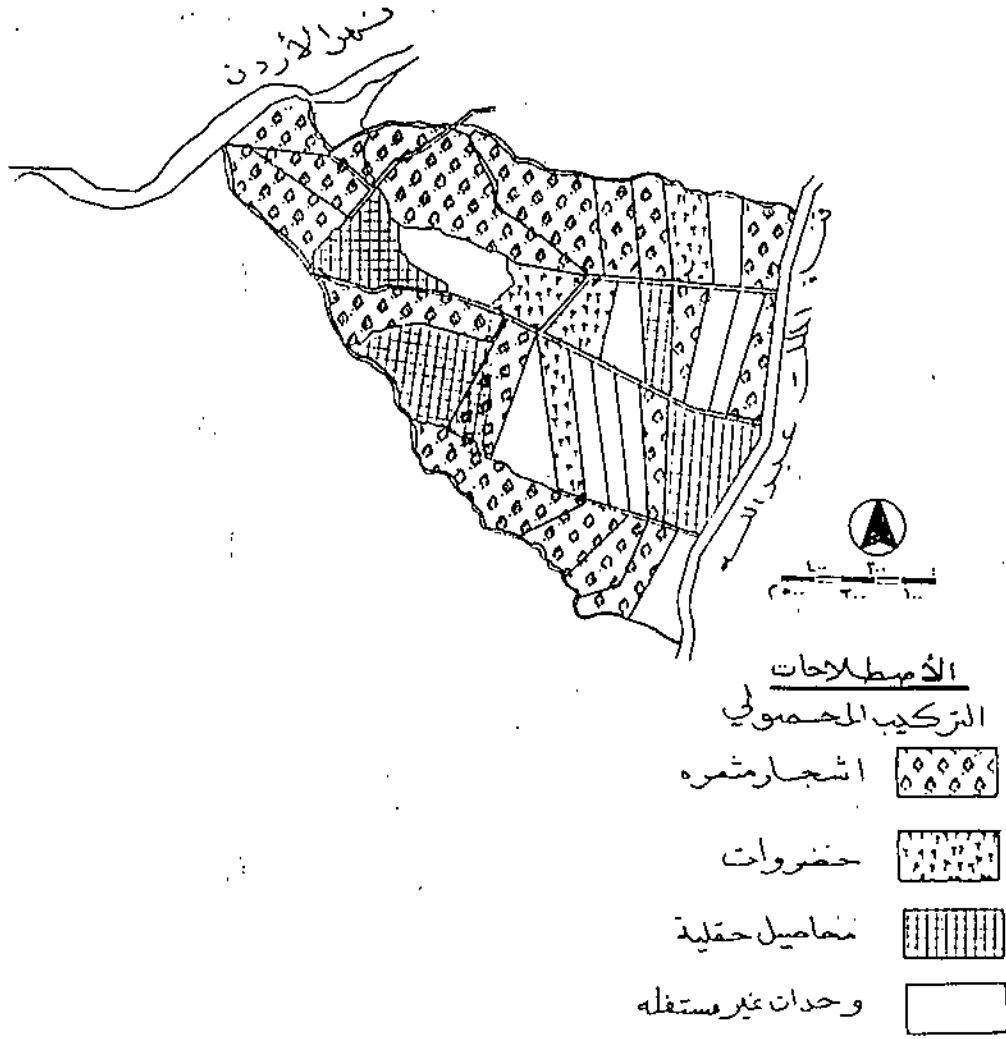
(١) التخصص العام في زراعة الخضراوات في العروتين الشتوية والميضية يلي ذلك في الالهمية زراعة الاشجار المثمرة ومن ثم المحاصيل الحقلية

(٢) التخصص في زراعة الاشجار المثمرة في الاغوار الشمالية وزيادة المساحات المزروعة عنها في الاغوار الوسطى .

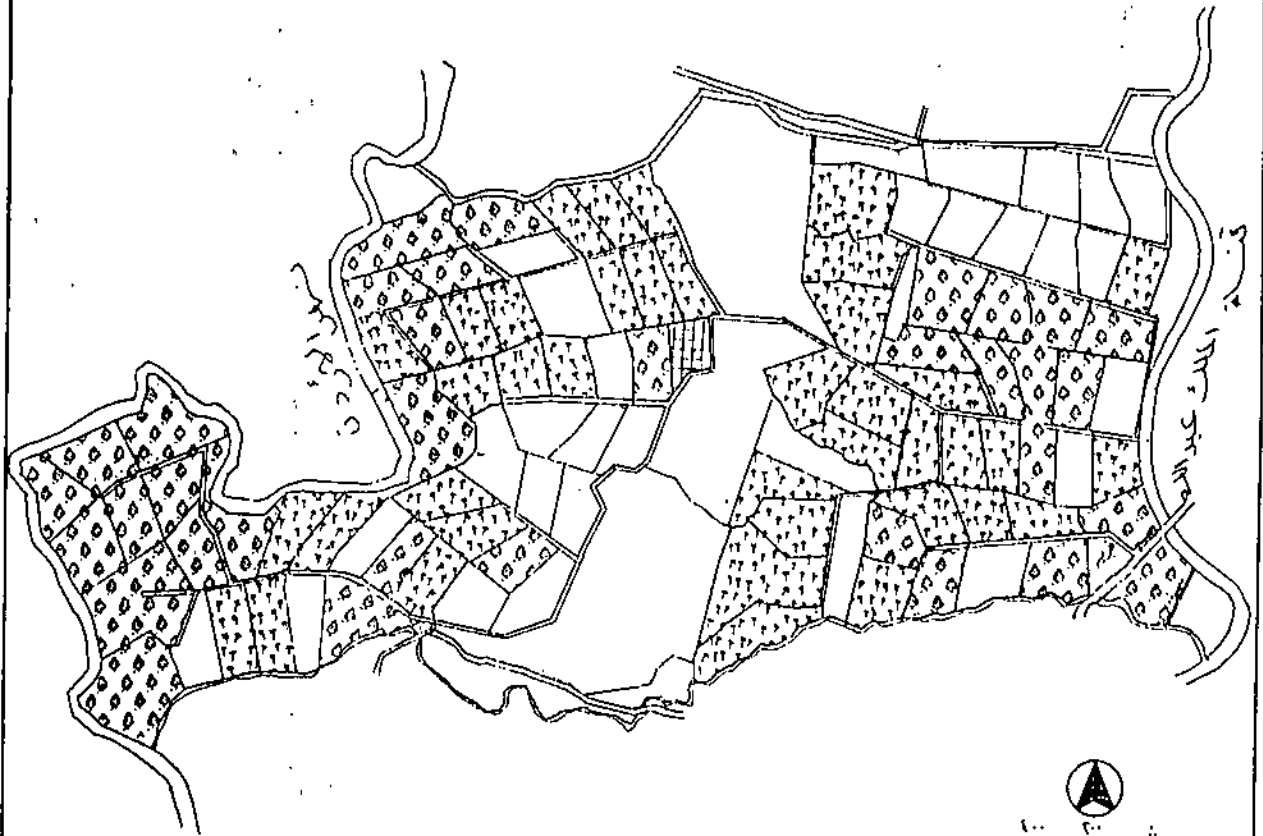
(٣) التخصص في زراعة الخضراوات في الاغوار الوسطى وزيادة المساحات المزروعة عنها في الاغوار الشمالية ، لكلا العروتين .


لكل منهما .

د		ع						ح						ج						
مساحات المحاصيل الصيفية			مساحات الثروة السمكية			مساحات الثروة الحيوانية			مساحات المحاصيل الشتوية			مساحات الثروة السمكية			مساحات الثروة الحيوانية			مساحات الثروة السمكية		
مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة	مساحة الأرض	مساحة المحاصيل	نسبة
21	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
22	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
23	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
24	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
25	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
26	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
27	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
28	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
29	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
30	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
31	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
32	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
33	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
34	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
35	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
36	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
37	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
38	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
39	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%
40	1020	48%	1100	780	71%	1200	850	71%	1300	950	73%	1400	1000	71%	1500	1100	73%	1600	1200	75%

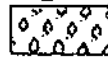

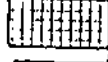
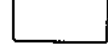


شكل رقم (١٩) التركيب المحمولي/العروة الشتوية/حوض (٩) ٢١٩٩ م

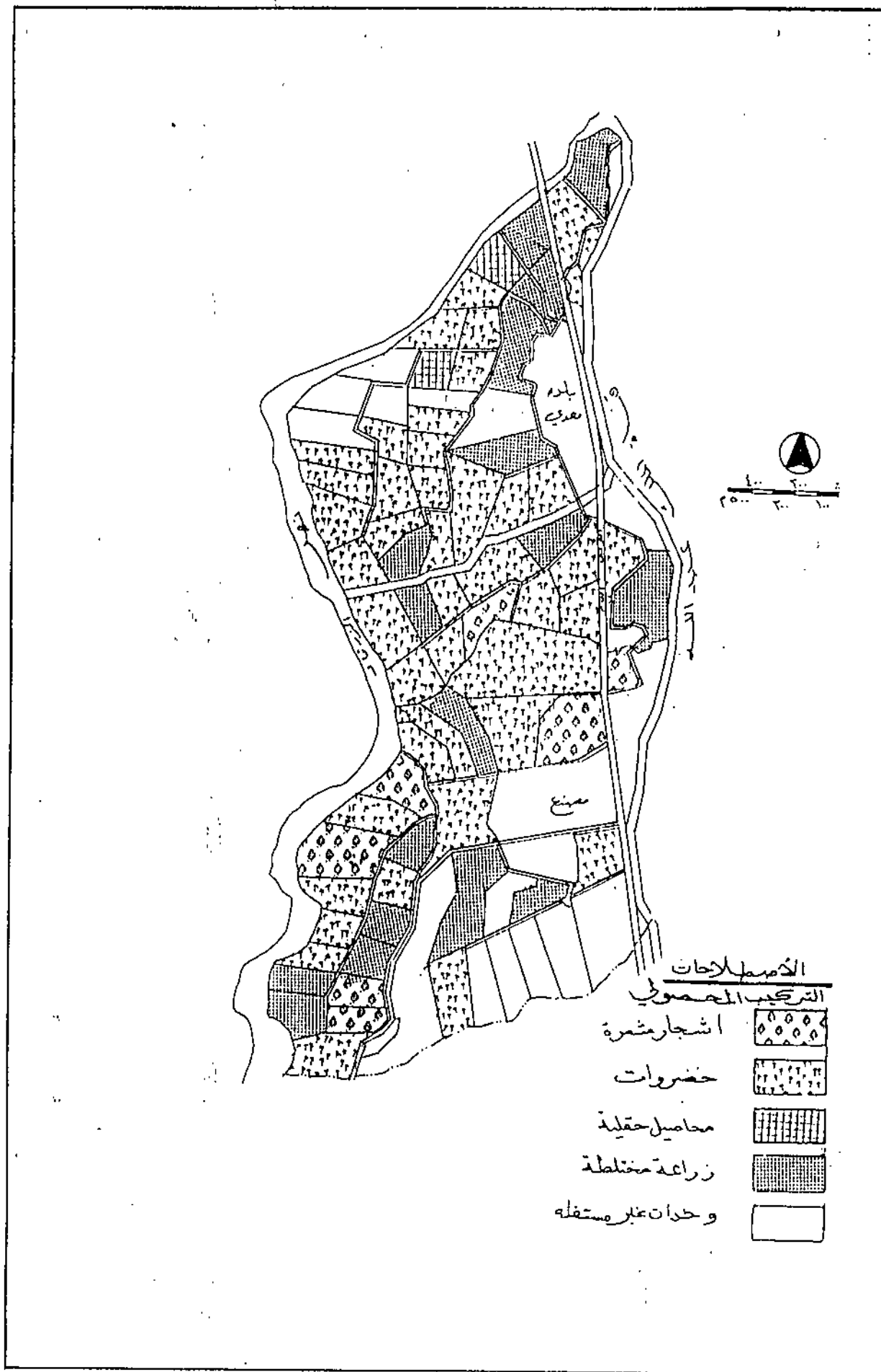



 ١٠٠
 ٢٠٠
 ٣٠٠
 ٤٠٠
 ٥٠٠
 ٦٠٠
 ٧٠٠
 ٨٠٠
 ٩٠٠
 ١٠٠٠
 ١١٠٠
 ١٢٠٠
 ١٣٠٠
 ١٤٠٠
 ١٥٠٠
 ١٦٠٠
 ١٧٠٠
 ١٨٠٠
 ١٩٠٠
 ٢٠٠٠
 ٢١٠٠
 ٢٢٠٠
 ٢٣٠٠
 ٢٤٠٠
 ٢٥٠٠
 ٢٦٠٠
 ٢٧٠٠
 ٢٨٠٠
 ٢٩٠٠
 ٣٠٠٠
 ٣١٠٠
 ٣٢٠٠
 ٣٣٠٠
 ٣٤٠٠
 ٣٥٠٠
 ٣٦٠٠
 ٣٧٠٠
 ٣٨٠٠
 ٣٩٠٠
 ٤٠٠٠
 ٤١٠٠
 ٤٢٠٠
 ٤٣٠٠
 ٤٤٠٠
 ٤٥٠٠
 ٤٦٠٠
 ٤٧٠٠
 ٤٨٠٠
 ٤٩٠٠
 ٥٠٠٠
 ٥١٠٠
 ٥٢٠٠
 ٥٣٠٠
 ٥٤٠٠
 ٥٥٠٠
 ٥٦٠٠
 ٥٧٠٠
 ٥٨٠٠
 ٥٩٠٠
 ٦٠٠٠
 ٦١٠٠
 ٦٢٠٠
 ٦٣٠٠
 ٦٤٠٠
 ٦٥٠٠
 ٦٦٠٠
 ٦٧٠٠
 ٦٨٠٠
 ٦٩٠٠
 ٧٠٠٠
 ٧١٠٠
 ٧٢٠٠
 ٧٣٠٠
 ٧٤٠٠
 ٧٥٠٠
 ٧٦٠٠
 ٧٧٠٠
 ٧٨٠٠
 ٧٩٠٠
 ٨٠٠٠
 ٨١٠٠
 ٨٢٠٠
 ٨٣٠٠
 ٨٤٠٠
 ٨٥٠٠
 ٨٦٠٠
 ٨٧٠٠
 ٨٨٠٠
 ٨٩٠٠
 ٩٠٠٠
 ٩١٠٠
 ٩٢٠٠
 ٩٣٠٠
 ٩٤٠٠
 ٩٥٠٠
 ٩٦٠٠
 ٩٧٠٠
 ٩٨٠٠
 ٩٩٠٠
 ١٠٠٠٠

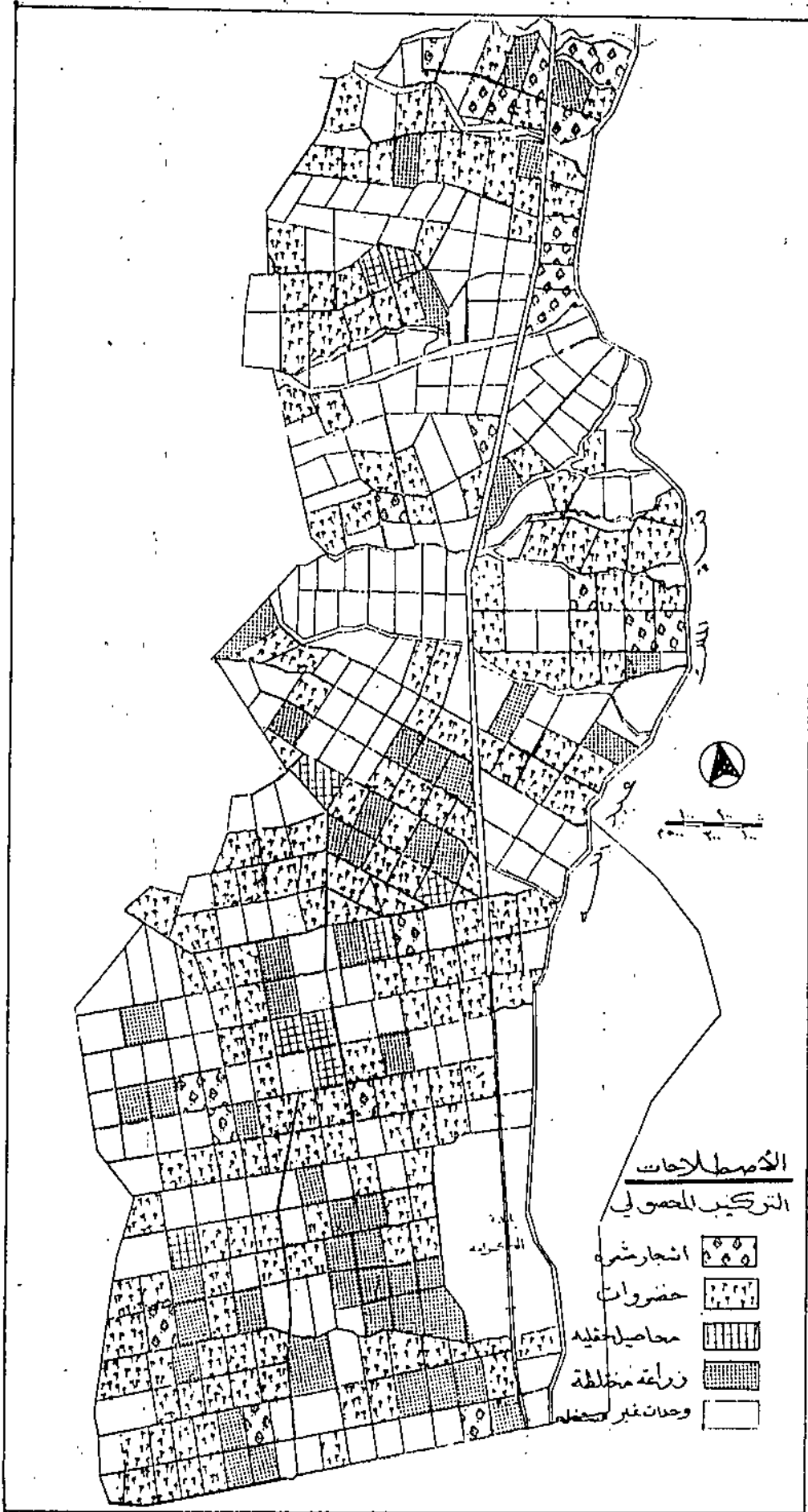
الأمشاطات
التركيب المصنوي

اشجار مشعره	
مضرووات	
معاميل حقلية	
وحدات غير مستغله	

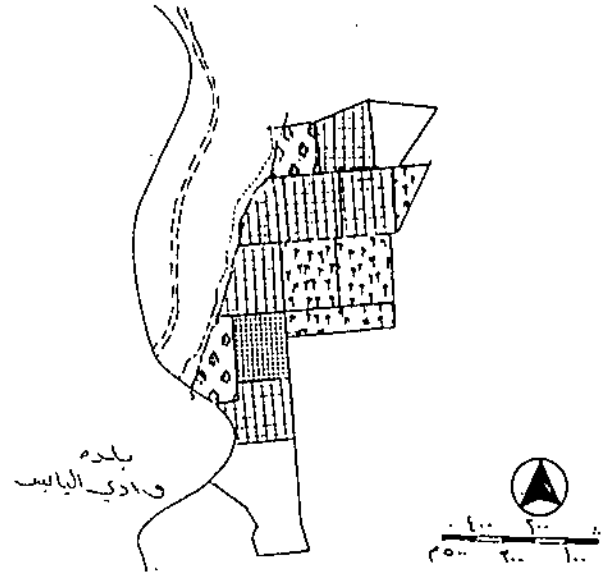
شكل رقم (١٥) التركيب المصنوي / العروة الشتوية / حوض (١٥) ١٩٩٠ م



شكل رقم (١٩) التركيب المحصولي / الغزو الشتوي / حوض (٢٤) ١٩٩٠ م



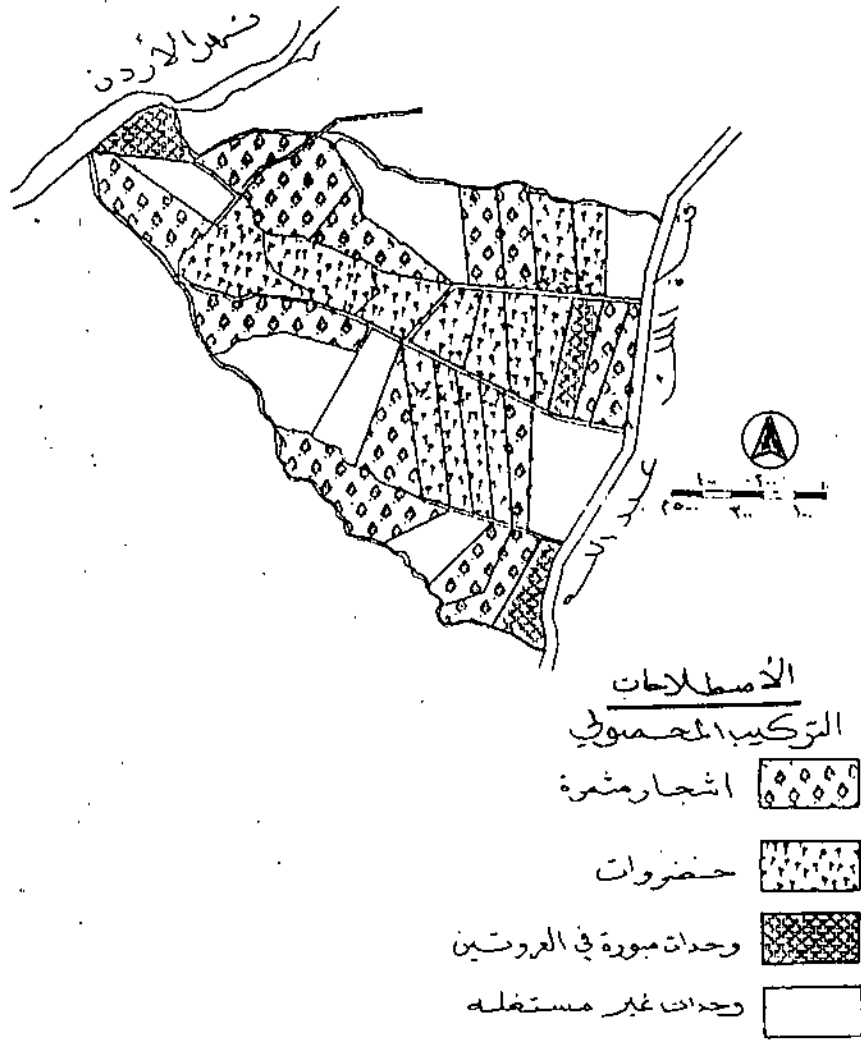
شكل رقم (١٩) التركيب المحصولي / العروة الشتوية / حوض (٤٧) ١٩٩٠م



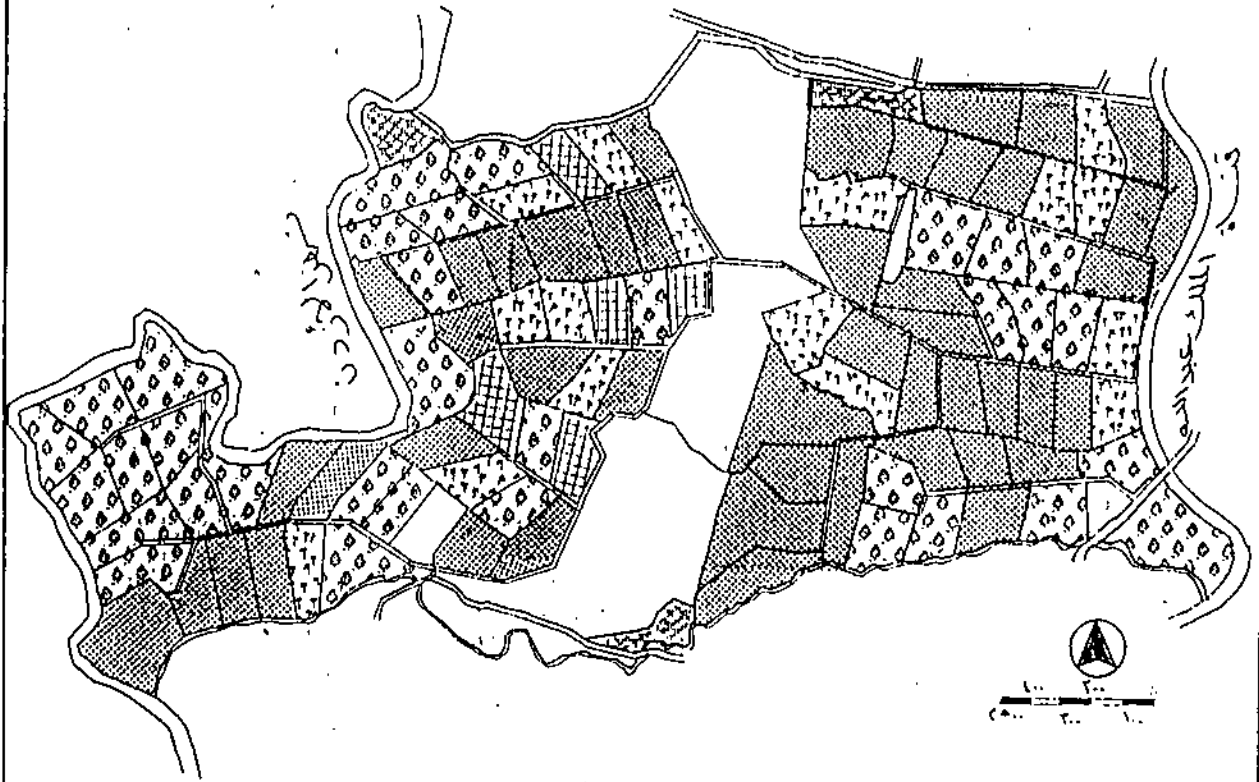
التصنيفات
التركيب المحصولي

اشجار مشعره	
حضررات	
محاصيل حقلية	
زراعة مختلطة	
وحدات غير مستغلة	

شكل رقم (١٩) التركيب المحصولي / العرق الشنوبية / حوض (٣٩) ١٩٩١ م

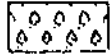


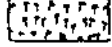
شكل رقم (٤٠) التركيب المحمودي / العرة الشمالية / حوزة (٩) ١٩٩٠م




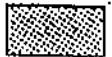
الأمطالات


التركيب المحصولي

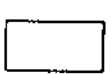
اشجار مشوية 

حضران 

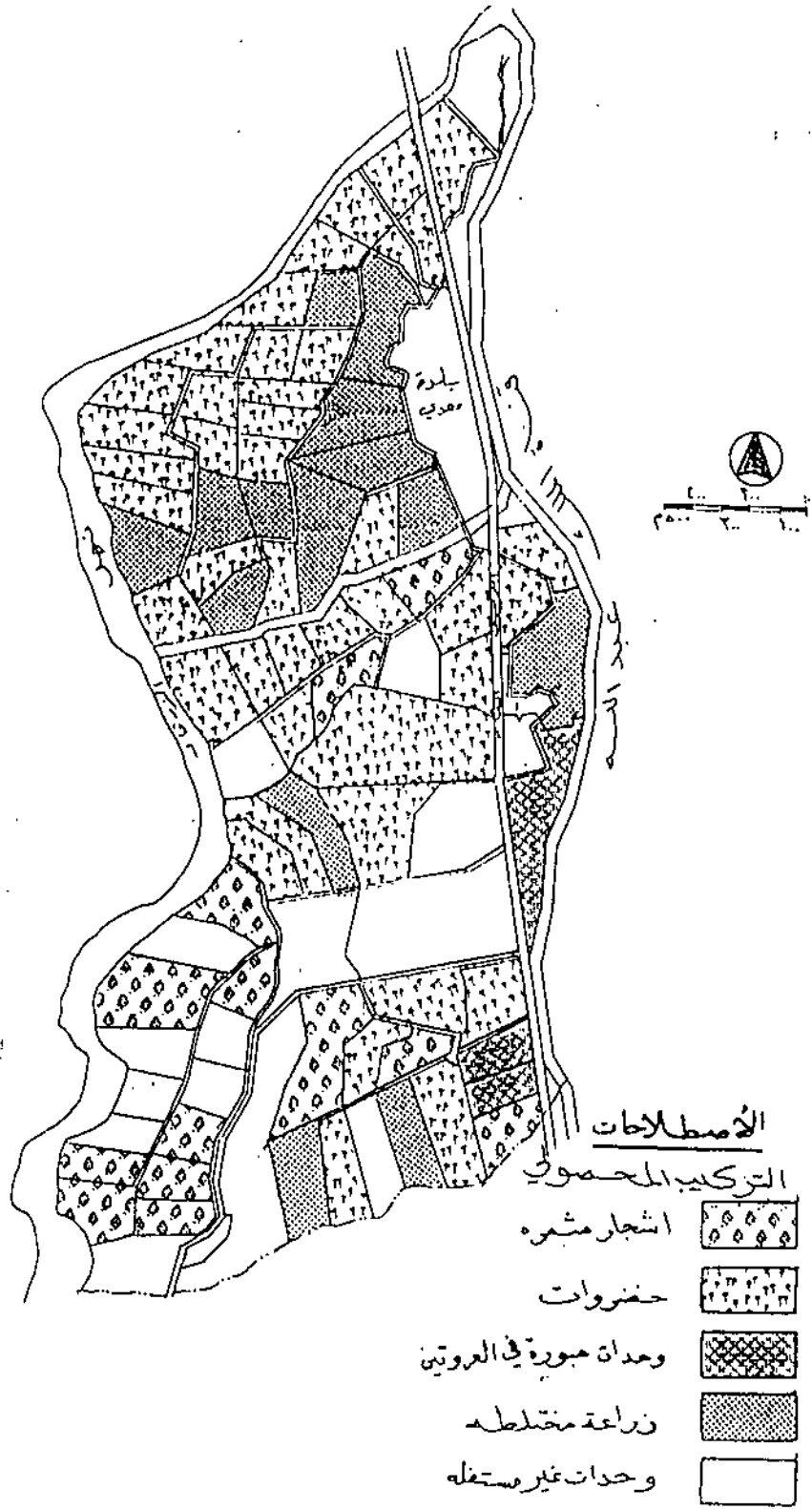
محاصيل حقلية 

زراعت مستصلحة 

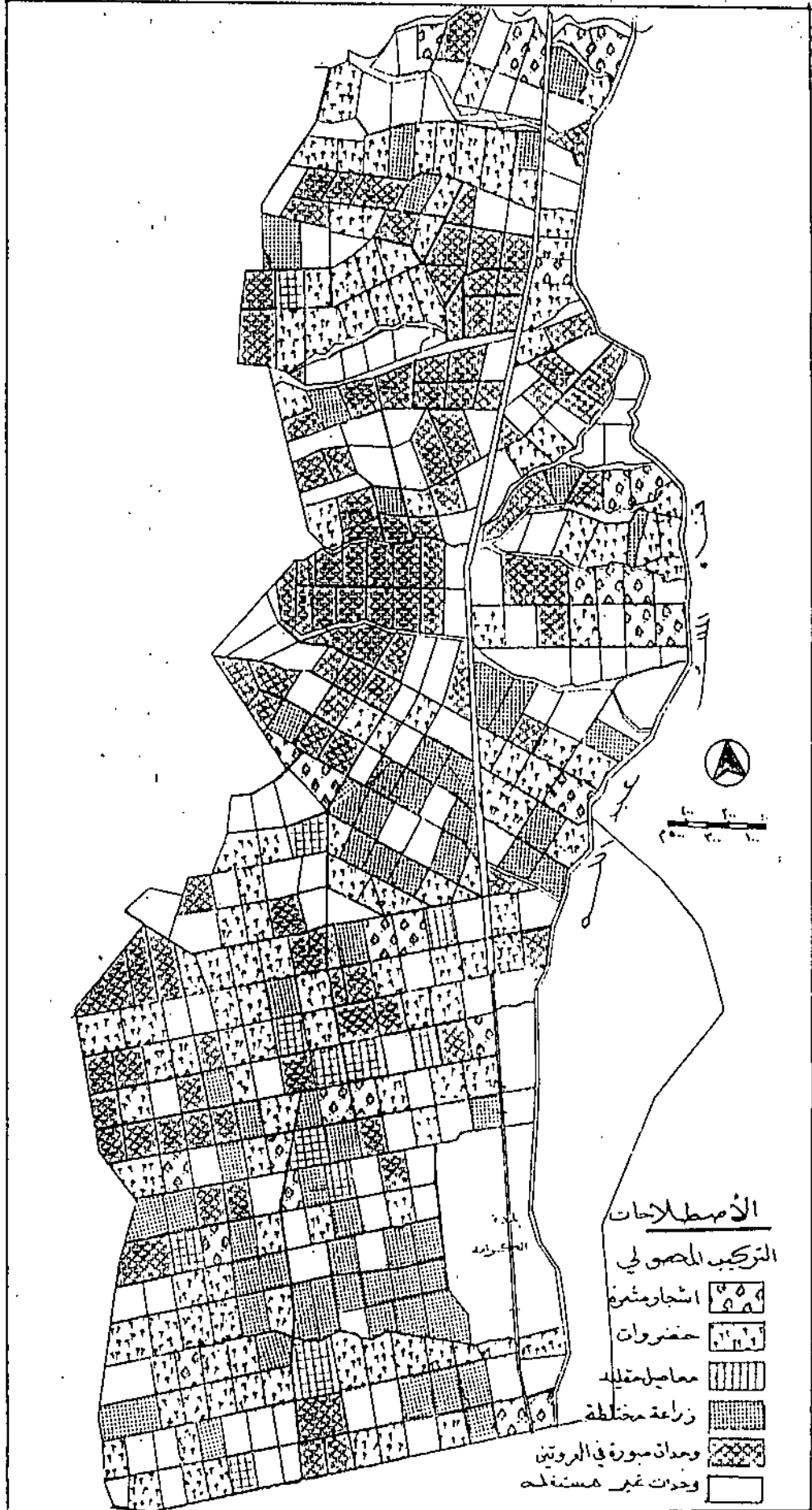
وحدات مبرورة في المروتين 

وحدات غير مستفله 

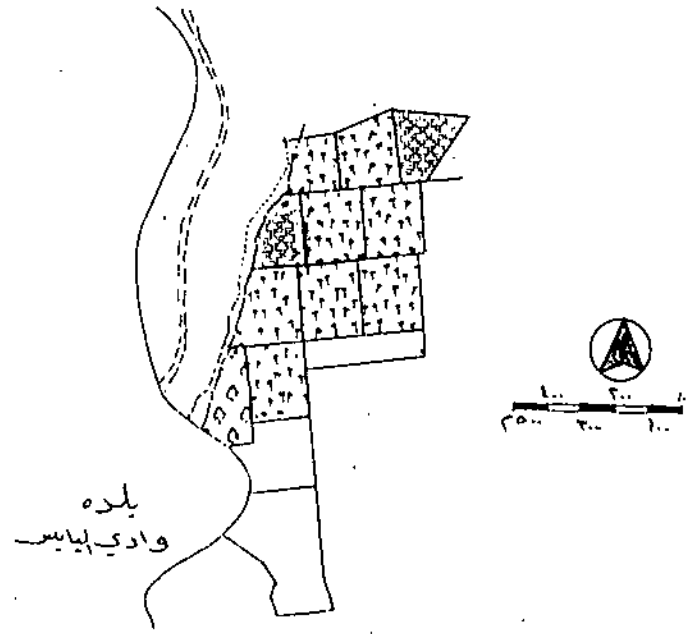
شكل رقم (٢٠) التركيب المحصولي / القوم لصيفية / حوض (١٥) ٢١٩٩ م



شكل رقم (٢٠) التركيب المحمولى / العروه / الهيميه / حوض (٢٤) ١٩٩٠ م

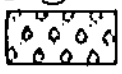


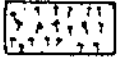
شكل رقم (٥) التركيب المصولي / العروة الصيفية / حوض (٢٧) ١٩٩٠





الاصطلاحات

التركيب المحصولي

اشجار مشرفة 

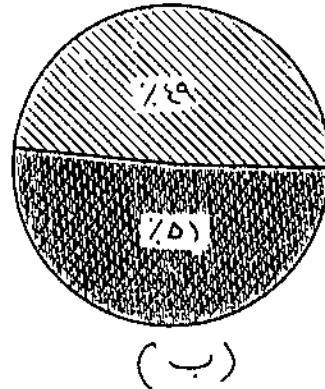
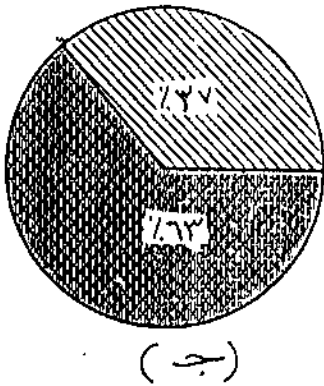
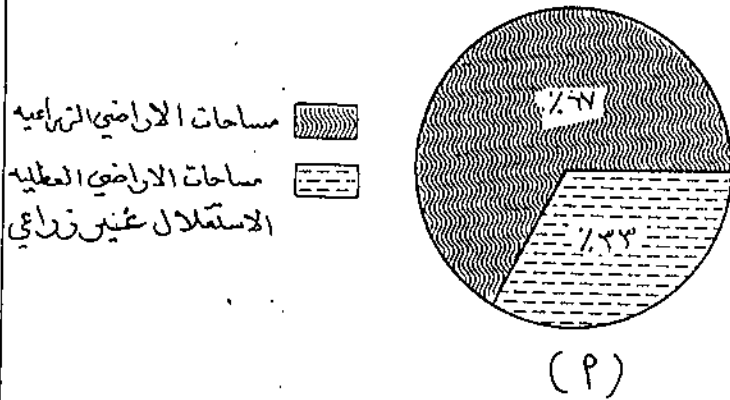
حضر واث 

وحدات مبنية في العروش 

وحدات غير مستغلة 

شكل رقم (٤٠) التركيب المحصولي / العروش المبنية / حوض (٢٩) ١٩٩٠ م

شكل رقم (٢١) التوزيع النسبي لمساحات الاراضي حسب طبيعة الاستغلال

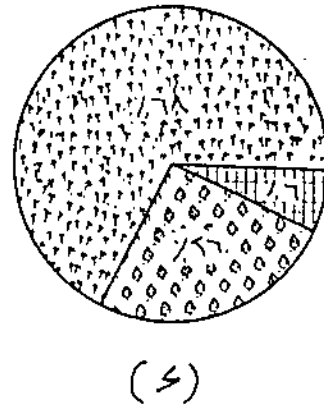
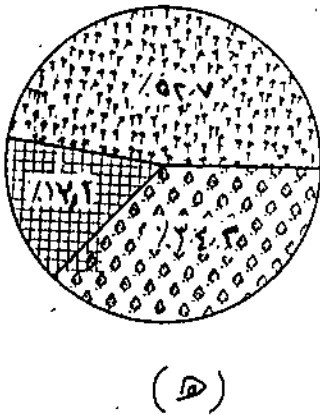


مساحه الاراضي المزروعه في المروه الصيفيه
 مساحه الاراضي المزروعه في المروه الشتويه

مساحه الاراضي المزروعه في المروه الشتويه
 مساحه الاراضي المزروعه في المروه الصيفيه

مساحات المحاصيل - المروه الصيفيه

مساحات المحاصيل - المروه الشتويه



محصولات
 اشجار اخرى
 مقتليه

محصولات
 اشجار اخرى
 مقتليه

٢- استغلال الوحدات الزراعية .

بلغ مجموع الوحدات الزراعية لـاحواض عينـة الدراسة (٧٦٩) وحدة زراعية ، منها (٦٥٠) وحده زراعية مملوكة لملاك قانونيين ، و(٤١٤) وحدة زراعية مملوكة ملكية فردية ، و (٢٣٦) وحدة زراعية مملوكة ملكية مشاعية ، بالإضافة الى (٤١) وحدة زراعية تملكها الجمعيات التعاونية ، لتشكل مجتمعة (٦٩١) وحدة زراعية فعلية ، اما البقية فهي (٧٨) وحدة زراعية ، لاستعمالات غير زراعية . وان (٥١٣) وحدة زراعية التي مورس فيها النشاط الزراعي للعروة الشتوية ، وان (٤٦٦) وحدة زراعية التي مورس فيها النشاط الزراعي للعروة المصيفية ، لذلك ان دراسته كثافة الاستغلال الزراعي حسب الوحدة الزراعية سيتم ضمن الأمور التالية :

- (١) الكثافة الزراعية .
 - (٢) التركيب المحمولي .
 - (٣) الاستغلال والاهمال في الوحدات الزراعية .
 - (٤) تاثير بعض السمات الاجتماعية في النشاط الزراعي .
- (الحالة التعليمية للمزارع وتكنولوجيا الزراعة ، ضمن الوحدة الزراعية) .

١- الكثافة الزراعية :

يشكل مجموع الكثافة الزراعية للوحدات الزراعية الكثافة العامة للاستغلال الزراعي ، والتي نوقشت فيما سبق، وان تقسيم الكثافة الزراعية الى فئات مختلفة ومعرفة تكرار الوحدات الزراعية في كل فئة يعطي تصورا عن تركيز عدد الوحدات الزراعية في كل فئة حسب نسبة الاستغلال الزراعي للوحدة بالإضافة الى ذلك فانه يوضح التباين في تركيز نسبة الاستغلال في الوحدات الزراعية ، في العروتين الشتوية والصيفية والعروة المصيفية ، لذلك تم

تقسيم كثافة الاستغلال الى اربع فئات وهي الفئة (١ - ٢٥%) ،
والفئة الثانية ، (٢٦ - ٥٠%) ، والفئة الثالثة (٥١-٧٥%) والفئة
الرابعة (٧٦ - ١٠٠%) ، حيث جاءت موضحة في الجدول رقم (١٣) ،
ويوضح الشكل رقم (٢٢)

التوزيع الجغرافي لانتشار فئات الكثافة للعروة الشتوية
والشكل رقم (٢٣) للعروة الصيفية .

جدول رقم (١٣) كثافة الاستغلال في الوحدات الزراعية المدروسة

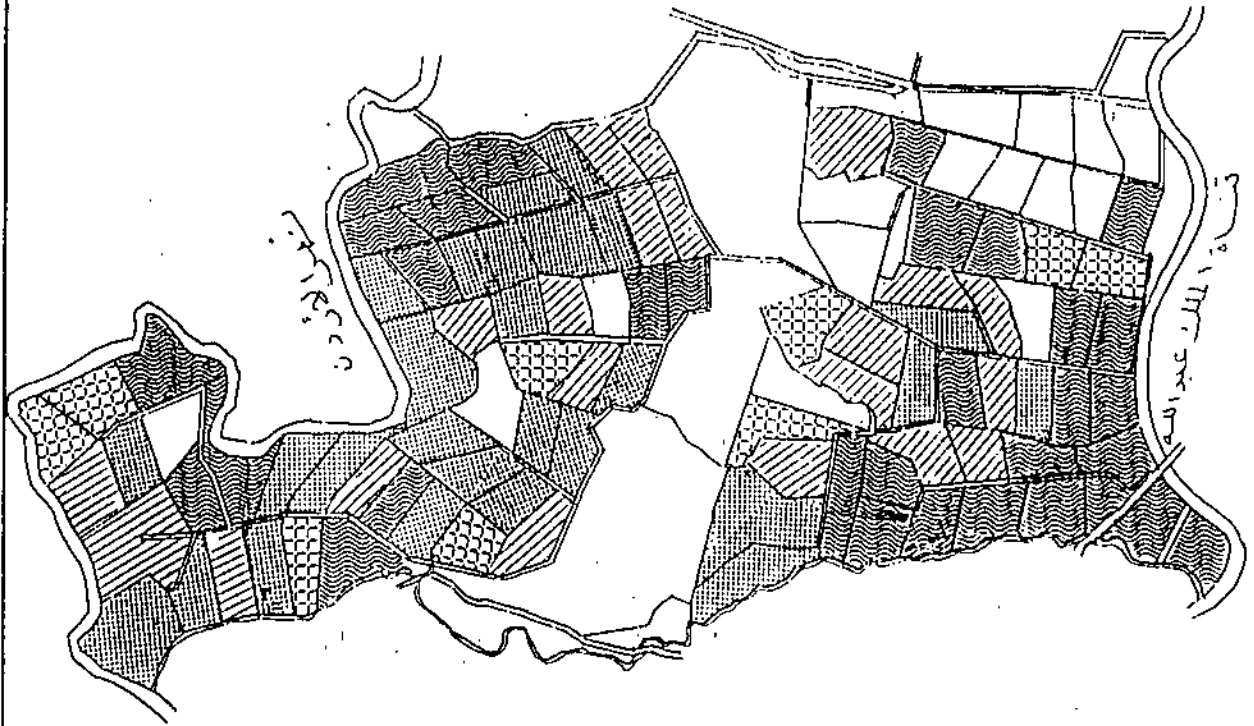
اسم المنطقة	١-٢٥%	٢٦-٥٠%	٥١-٧٥%	٧٦-١٠٠%	المجموع
الاعوار الشمالية العروة	٣٧	٤٣	٢٨	٤١	١٤٩
الاعوار الوسطى الشتوية	٤٤	٨٥	٩٥	١٤٠	٣٦٤
المجموع	٨١	١٢٨	١٢٣	١٨١	٥١٣
الاعوار الشمالية العروة	١٨	٢٨	٥١	٥١	١٤٨
الاعوار الوسطى الصيفية	٨٧	١٠٤	٦٣	٦٤	٣١٨
المجموع	١٠٥	١٣٢	١١٤	١١٥	٤٦٦

المصدر : الباحث / ١٩٩٠ م

تشير بيانات الجدول السابق الى ما يلي :

- ان الفئة الاولى (١-٢٥%) يتركز فيها (٨١) وحدة زراعية للعروة الشتوية و (١٠٥) وحدة زراعية للعروة الصيفية .
- ان الفئة الثانية (٢٦-٥٠%) يتركز فيها (١٢٣) وحدة زراعية للعروة الشتوية و (١١٤) وحدة زراعية للعروة الصيفية .
- ان الفئة الرابعة يتركز فيها (١٨١) وحدة زراعية للعروة الشتوية و (١١٥) وحدة زراعية للعروة الصيفية .

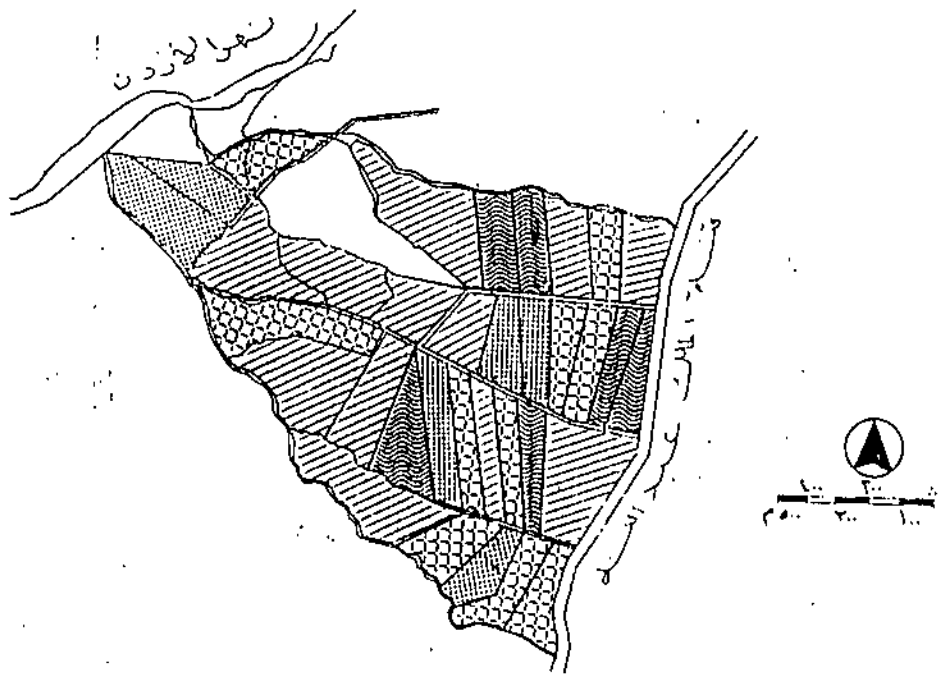
ويفسر حقيقة ارتفاع عدد الوحدات الزراعية ضمن أعلى فئتين
الثالثة والرابعة ، للعروتين الشتوية والصيفية وخاصة في الاغوار
الشمالية هو ارتفاع نسبة المساحات المستغلة بالاشجار المثمرة
والتي تتصف بانها دائمة ، الا ان قصة شبات المساحات المزروعة
بالاشجار المثمرة وعدم زيادتها بسرعة معقولة تعود الى بعض القيود
التي تفرضها المؤسسات الرسمية التي لها علاقة بمنطقة وادي
الاردن حيث تتمثل هذه القيود بعدم منح الترخيص لزراعة الاشجار
المثمرة بالرغم من العائدات الاقتصادية العالية لها نظرا لاحتياج
الاشجار المثمرة لكميات كبيرة من المياه وخاصة في الصيف .



الأمطارات
النسبة للمقاييس للأرض المزروعة

٢٥ - ١	
٥٠ - ٢٦	
٧٥ - ٥١	
١٠٠ - ٧٦	
وحدات غير مستقلة	

شكل رقم (٢٣) الكثافات الزراعية / القرية الشنوية / حوض (١٥) ١٩٩٠ م

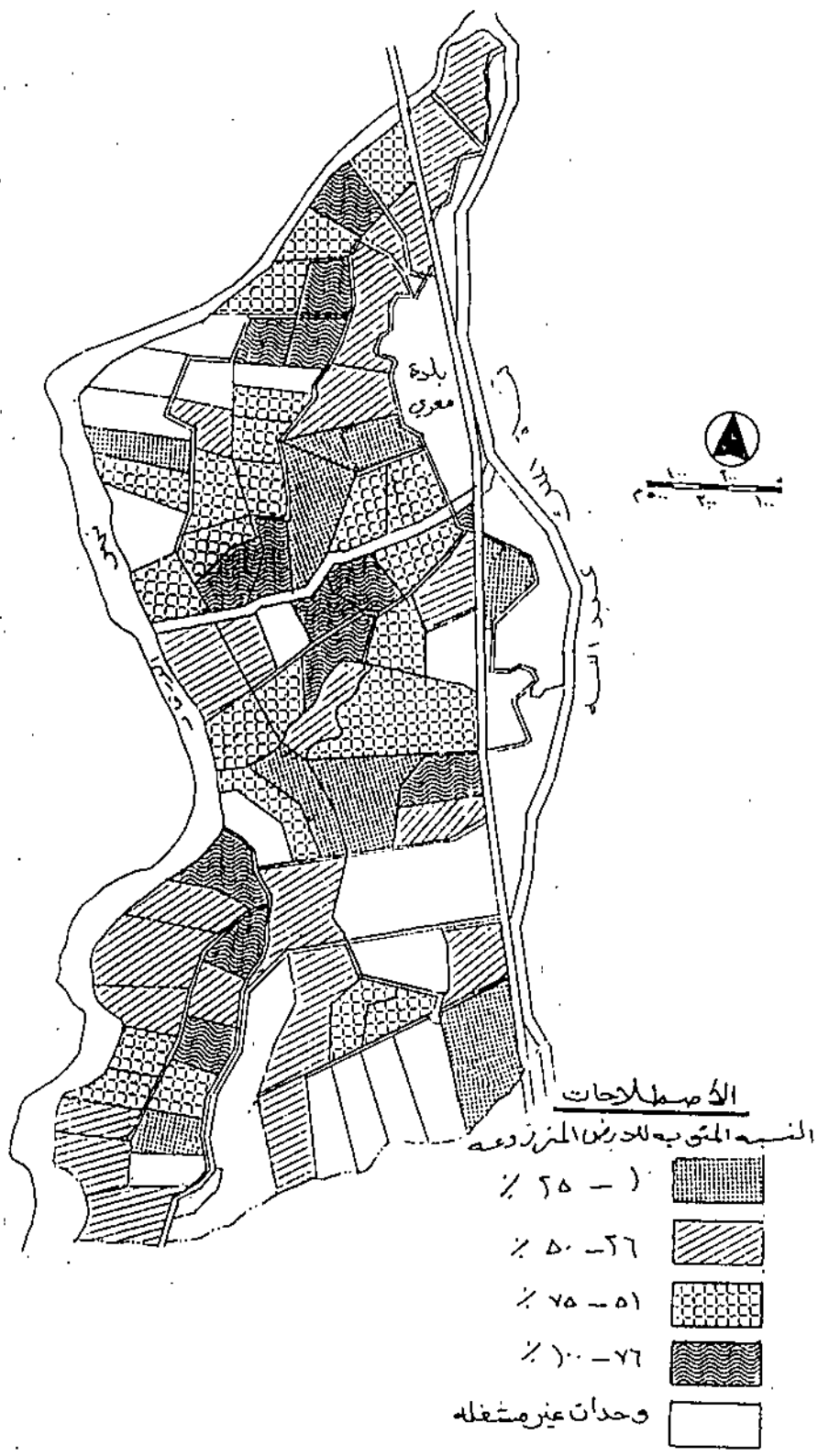


الاصطلاحات

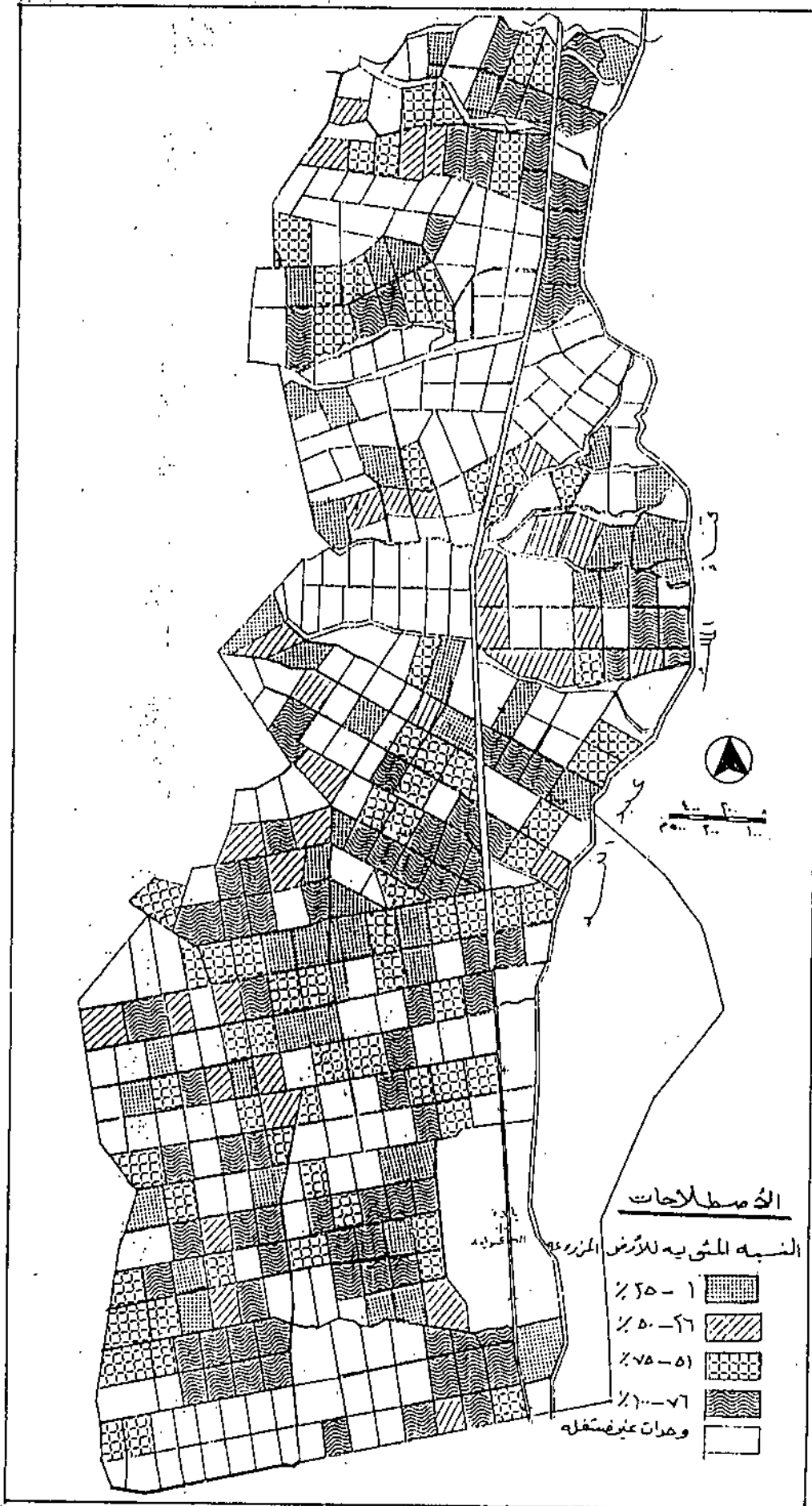
النسبة المئوية للأرض المزروعة

١ - ٢٥ %	
٢٦ - ٥٠ %	
٥١ - ٧٥ %	
٧٦ - ١٠٠ %	
وحدات غير مستغلة	

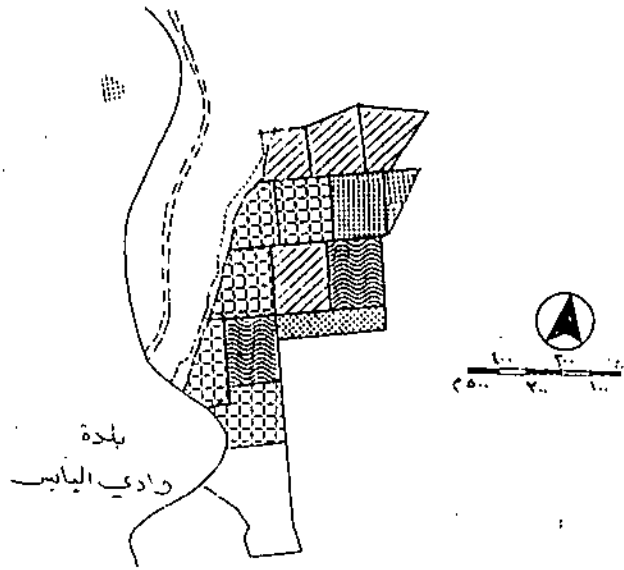
شكل رقم (٢٢) الكثافات الزراعية / الفروقات لشتوية / حوض (٩) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٢٢) الكثافات الزراعية / المزرع الشقية / حوض (٢٤) ١٩٩٠م



شكل رقم (٢٢) الكثافات الزراعية / المزارع الشتوية حوض (٢٧) ٢١٩٨



بلدة
وادي اليابس

الأمطالات

النسبة المئوية للأرض المزروعة

١ - ٦٥ %

٢٦ - ٥٠ %

٥١ - ٧٥ %

٧٦ - ١٠٠ %

وحدات غير مستغلة

شكل رقم (٢٤) الكثافات الزراعية / العروة الشتوية / حوض (٢٩) ١٩٩٠م



الأصطلاحات

النسبة المئوية للأرض المزروعة

٦٥ - ١



٥٠ - ٦٦



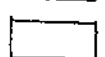
٧٥ - ٥١



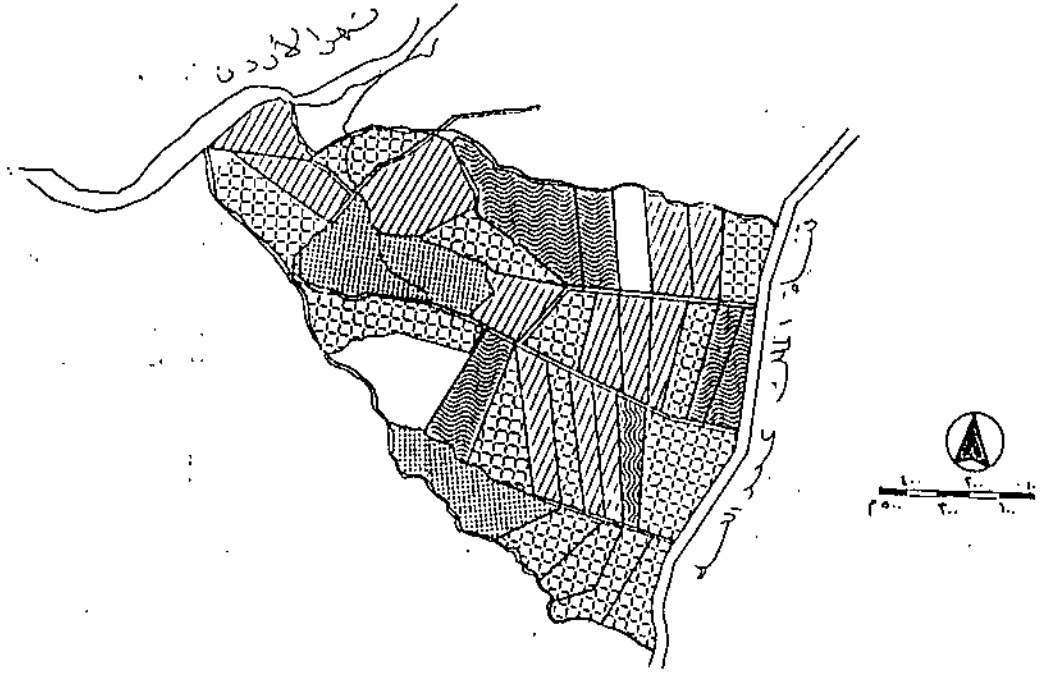
٧٦ - ١٠



وحدات غير مستقلة



شكل رقم (٢٣): الكثافات الزراعية / المروء المبيغية / حوض (١٥) ١٩٩٠ م

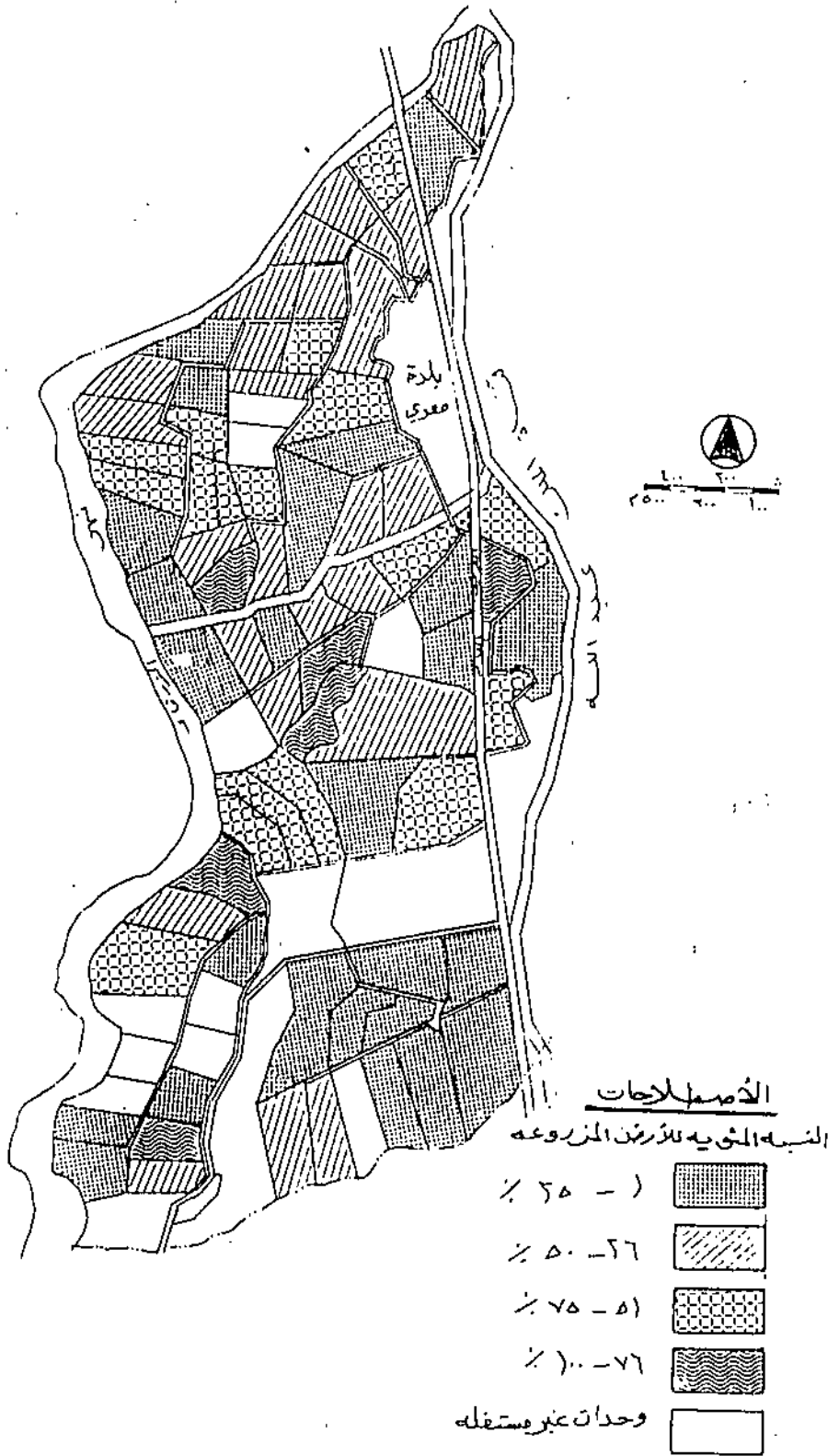


الأمشاطات

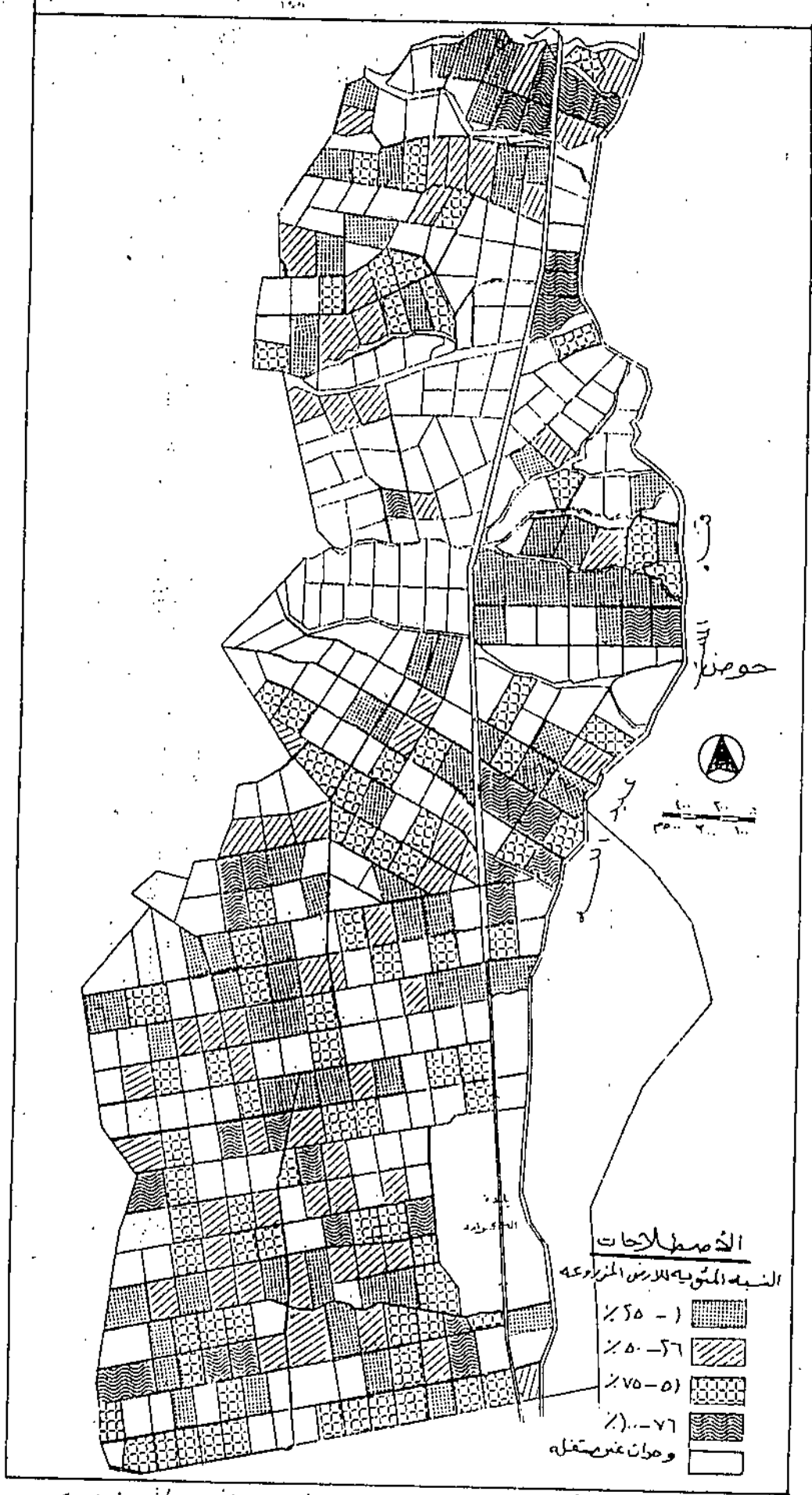
النسبة المثوية للأرض المزروعة

٦٥ - ١	
٥١ - ٦٦	
٢٥ - ٥١	
٢٦ - ١٠٠	
وحدان غير مستقلة	

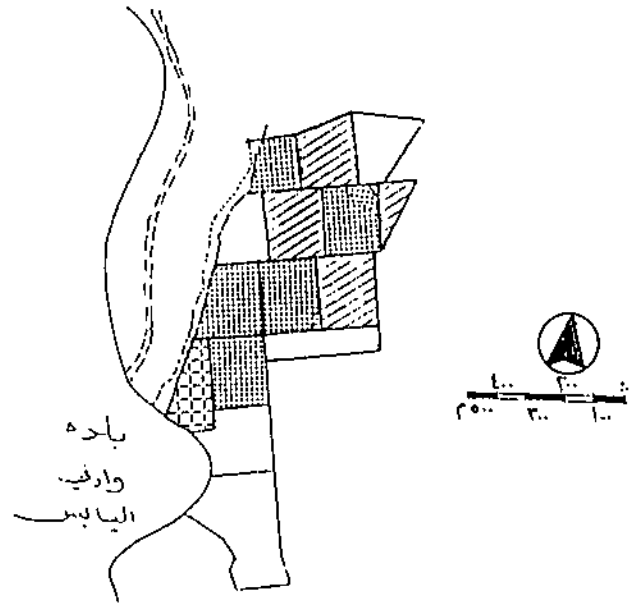
شكل رقم (٢٣) الكثافات الزراعية / العروة الصيفيه / حوض (٩) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٢٢) الكثافات الزراعية / العروة الصيفيه / خوض (٢٤) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٢٧) الكثافات الزراعية / العروة الصيفية / حوض (٢٧) ١٩٩٠م



الاصطلاحات
النسبة المئوية من المزرعة

١ - ٢٥ %	
٢٦ - ٥٠ %	
٥١ - ٧٥ %	
٧٦ - ١٠٠ %	
وحدات غير مستقلة	

شكل رقم (٢٢) الكثافات الزراعية / العروة الصيفيه / حوض (٣٩) ١٩٩٠م

ب- التركيب المحصولي للوحدات الزراعية :

من حيث التركيب المحصولي للوحدات الزراعية ، يمكن تقسيم ذلك الى ثلاثة مشاريع ، (مشروع خضروات ، مشروع اشجار مثمرة ، ومشروع المحاصيل الحقلية) ، وذلك لتحديد حجم الوحدات الزراعية المستغلة بمشروع واحد او اكثر لكل عروة وحسب تقسيم المشاريع السابقة فيمكن ان يطلق على الوحدة الزراعية المستغلة بمشروع واحد احادية المشروع ، وثنائية المشروع على الوحدة المستغلة بمشروعين وهكذا ، لذلك فقد تبين ان (٤٤٧) وحدة زراعية كانت احادية المشروع في العروة الشتوية منها (٣٩٠) وحدة زراعية احادية المحصول خضروات (٢٢) ، و (٢٢) وحدة زراعية ، احادية المشروع ، محاصيل حقلية) و (٣٥) وحدة زراعية احادية المشروع اشجار مثمرة) ، اما الوحدات الثنائية المشروع ، فكانت (٦٦) وحدة زراعية ، منها (وحدتين ، ثنائية المشروع ، خضروات ومحاصيل حقلية) ، و (٥) وحدات زراعية ، ثنائية المشروع محاصيل حقلية واشجار مثمرة) ، و (٥٩) ، وحدة زراعية ثنائية المشروع اشجار مثمرة وخضروات) ، اما العروة الصيفية فكانت الوحدات الزراعية احادية المشروع (٣٣١ وحدة زراعية) ، كان منها (٣٠٠) وحدة زراعية ، احادية المشروع ، خضروات) و (٧) وحدات زراعية ، احادية المشروع محاصيل حقلية) ، و (٢٤) وحدة زراعية احادية المشروع ، اشجار مثمرة) ، اما الوحدات الزراعية الثنائية المشروع فبلغت (١٣١ وحدة زراعية) منها (٦٠ وحدة زراعية ثنائية المشروع ، خضروات ومحاصيل حقلية) و (٦) وحدات زراعية ثنائية المشروع اشجار مثمرة ومحاصيل حقلية ، و (٦٥) وحدة زراعية ، ثنائية المشروع اشجار مثمرة وخضروات) اما الوحدات الزراعية الثلاثية المشروع فبلغت (٤ وحدات زراعية ثلاثية المشروع اشجار مثمرة وخضروات ومحاصيل حقلية) ، لذلك يمكن ان يوصف الاستغلال الزراعي في وادي الاردن من حيث هذه الخاصية بانه احادي المشروع نظرا لارتفاع نسبة الوحدات الزراعية المستغلة بمشروع واحد بلغت في العروة الشتوية (٨٧%) و (٧١%) في العروة الصيفية ، من مجموع الوحدات المستغلة (٥١٣) ، (٤٦٦) على التوالي .

ج- الاستغلال والاهمال في الوحدات الزراعية :

لقد تبين ان (١٧٨) وحدة زراعية تركت دون استغلال في العروة الشتوية وارتفع هذا العدد الى (٢٢٥) وحدة زراعية في العروة الصيفية ، بالإضافة لذلك وبعد التدقيق في النمط الزراعي واجراء المقارنة بين الوحدات الزراعية المستغلة والوحدات غير المستغلة للعروتين ، تبين ان (١٤١) وحدة زراعية ، بنسبة (٢٠%) من مجموع الوحدات الزراعية الفعلية البالغة (٦٩١) وحدة ، غير مستغلة ولم يمارس فيها النشاط الزراعي قطعيًا للعروتين ، على الرغم من صلاحيتها للزراعة وتمتاز بتباين في موقعها الجغرافي فهي موزعة هنا وهناك بين بقية الوحدات الزراعية الاخرى ، حيث تعتبر هذه الظاهرة من اخطر الظواهر التي تساهم في ارتفاع نسبة الاراضي المبورة ، حيث بلغت مساحتها (٨٦٠٠) دونما ما يعادل (٣١%) من مجمل مساحة الوحدات الزراعية الفعلية ، وخاصة اذا ما علم ان بعضها مبورا لعدة سنوات على التوالي ، حيث يعود تبويرها الى بعض خصائص الملكية ، اذ تميزت (١٣٠) وحدة زراعية بملكية غائبة وان (٧) وحدات زراعية تعود ملكيتها الى ملاكين متوفيين ، تشكل ما نسبته (٥%) من مجموع الوحدات الزراعية المبورة ، للعروتين وان (٤) وحدات زراعية تعود ملكيتها للجمعيات التعاونية ، تشكل ما نسبته (٣%) من مجموع الوحدات الزراعية المبورة وتشكل كذلك (١٠%) من ملكيات الجمعيات التعاونية البالغة (٤١) وحدة زراعية اما ال (١٣٠) وحدة زراعية ، التي تميزت بملكية غائبة ان (٦٦) وحدة زراعية منها مملوكة ملكية مشاعية اي ما يعادل (٢٨%) من مجموع الوحدات الزراعية ذات الملكية المشاعية والبالغة (٢٣٦) وحدة زراعية او (٤٦%) من مجموع الوحدات المبورة كليًا ، وان (٦٤) وحدة زراعية مملوكة ملكية فردية تشكل (١٥,٤%) من مجموع الوحدات الزراعية المملوكة ملكية فردية البالغة (٤١٤) وحدة زراعية ، او (٤٥%) من مجموع الوحدات المبورة كليًا .

يتبين ان الملكية الغائبة وراء السبب في التبوير الكلي للوحدات الزراعية سواء الفردية او المشاعية ، لذلك يمكن ان يطلق على هذا النوع من التبوير بالتبوير الاجتماعي (SOCIALFALLAW) ، تطرا لارتباط اسباب التبوير بظروف اجتماعية منها الالقامة في خارج منطقة الوادي ، وحالات الوفاة .

د- الحالة التعليمية للمزارع ، وتكنولوجيا الزراعية .

في محاولة لادراك تاثير بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في الاستغلال الزراعي ، فان تحديد تاثير المستوى العلمي للمزارع وخاصة في استخدام تكنولوجيا الزراعة الحديثة مثل استعمال الري بالتنقيط او السري بالرشاشات ، واستعمال البيوت البلاستيكية والزجاجية ، وذلك كون هذه الطرق ذات مردود اقتصادي مرتفع ، الا ان وضع هذه الحالة يشير الى تدني تاثير هذا العامل وذلك كما تبين من نتائج الدراسة الميدانية ان (٦١,٨%) من الملاك هم من مستوى الشهادة الثانوية وما دون وان (٨٩,٩%) من الجياز هم من مستوى الشهادة الثانوية وما دون ايضا ، لذلك يعتبر هذا المستوى التعليمي هو الطابع السائد ، باستثناء (١٠,١%) فقط من الحائزين من هم بمستوى ما فوق الثانوية يعملون في حيازات زراعية تعود في معظمها كملكيات زراعية لهم ، الا ان واقع نسبة الملاك من هم بمستوى ما فوق الثانوية من الملاك (٣٩,٢%) ، حيث تدني نسبة من يربط منهم بالارض ، حيث يساهم بعضهم بتسجير الارض بطرقها المختلفة او تركها بورا وذلك لانشغالهم بوظائف في القطاعين العام والخاص وارتفاع مدخولهم نوعا ما وكذلك اقامة اكثرهم في مناطق خارج الوادي ، هذا ويمكن القول بان المزارعين يعتمدون الى استخدام تكنولوجيا الزراعة الحديثة ، والاستغلال بالاشجار المثمرة ، دون تاثير هذا العامل في مثل هذه الحالات وذلك بدليل ان ال (٩٩) وحدة زراعية من الوحدات الزراعية ، في احواض العينة ، مستغلة بزراعة الاشجار المثمرة ذات السيادة ، منها (٢١) وحدة زراعية تعود (لملاكين حائزين) يتمتعون بمستوى تعليمي ما فوق الثانوية العامة والشهادة الجامعية ، وان (٢٥٠) وحدة زراعية

مستغلة بزراعة الخضروات ، يستخدم فيها البيوت البلاستيكية (٤٢٣)

بيتا) ، منها (١٦) وحدة زراعية فقط يتمتع حازوها بمستوى تعليمي ما فوق الثانوية العامة بعضهم من المهندسين الزراعيين السذين يمتلكون وحدات زراعية يعملون فيها .

هذا ويتبين ان (١٦٤) وحدة زراعية ، لم يستخدم فيها تكنولوجيا الزراعة الواردة سابقا ، حيث يستخدم فيها الري السطحي واستعمال دواليب الارض وتشتغل بزراعة المشاتل والورقيسات والمحاصيل الحقلية ، تعود حيازة (١٥) وحدة منها لحائزين من مستوى فوق الثانوية العامة وتعود حيازة (١٤٩) وحدة لحائزين من دون مستوى الثانوية العامة مثل ، (الامية ، الابتدائية ، الاعدادية ، ويعود تسابق المزارعين لاستخدام طرق تكنولوجيا الزراعة ،

لسباب التالية :-

(١) ان الزراعة في وادي الاردن ، زراعة تسويقية ، اذ ان معظم الانتاج يمدد الى اسواق المملكة او الى اسواق الدول المجاورة ، حيث لا يشكل استهلاك سكان منطقة وادي الاردن الا نسبة قليلة لا تتعدى (٢%) من انتاج الوادي من الحمضيات و (٧%) من انتاج الخيار و(٦٥%) من انتاج البصل (٨) .

(٢) يتمف نظام الري بالتنقيط ببعض المزايا التي تساهم في الحصول على انتاجية عالية ومردود اقتصادي ، مثل :

- ١- الاستغلال الامثل للمياه المتاحة .
- ب- تخدنى قيمة الحاجة الى استخدام الايدي العاملة .
- ج- سهولة اضافة الاسمدة الى الارض مع توفير (٥٠%) عن الطرق الاخرى .

هـ- الكفاءة العالية للري بالتنقيط والتي تصل الى (٩٥%). (٩)

(٣) ارتفاع المردود الاقتصادي للزراعات المروية بالتنظيم والزراعات المحمية والاشجار المثمرة ، قد بلغت ارباح الدونم من محصول الطل (٤٣) ديناراً ، ومن محصول الفاصوليا (٣٠) دينار (زراعة مكشوفة) و (٧٨) دينار لمحصول الفلفل و (٥٠) دينار لمحصول الفاصولية (زراعة محمية) ، هي حين بلغت ارباح الدونم للاشجار المثمرة ، محصول كلمنتينا (١٤٠،٤٧) دينار ، محصول البرتقال (١٤٠،٦٢) دينار محصول جوافه (١٨٦) دينار ، (١٠) (٣) التنظيم الزراعي :

يتمثل التنظيم الزراعي بالادارة المزرعية وكيفية تنظيم العلاقة العملية بين المالك القانوني للوحدة الزراعية ونظام الادارة ، ونوع الاستخدام واساليب التصرف بالاراضي فيها ، من حيث الاستغلال المباشر او طرق تاجير الاراضي او العمل بالمحاصة او تاجير المحاصيل ، وتقسيم نظم الادارة الى قسمين :

اولاً : الاستغلال والملكية : يمكن ان يوصف هذا النوع (بالاستغلال المباشر) حيث تحدد بهذه الطريقة كيفية العلاقة بين المالك القانوني والوحدة الزراعية من حيث مدى علاقة المالك بالوحدة الزراعية وذلك باشرافه الشخصي او عن طريق استخدام الوكيل او العماله الشهرية او العمالة اليومية ايضاً ، وتقسيم هذه الطريقة الى قسمين :

١- استغلال الارض بالزراعات المؤقتة ، (الخضروات والمحاصيل الحقلية) (بدءاً بزراعة المحصول وجني الثمار والتسويق) سواء من قبل المالك او الحائز ،

ب- استغلال الارض بالزراعات الدائمة (الاشجار المثمرة) بدءاً بزراعة الاشجار ورعايتها حتى الاثمار من هنا يمكن للمالك جني الثمار والتسويق او تاجيره بطريقة ضمان المحصول) ،

يتجسد الفرق بين هاتين الطريقتين للاستغلال في ان المالك في الحالة الاولى يستطيع ادارة وحدته واستغلالها او يقوم بتاجيرها

او تركها بورا او يعود لزراعتها ، الا ان المالك في الحالة الثانية يمكن اعتباره (مالك حائز) يدير اعمال مزرعة باشرافه الشخصي او باستخدام الوكيل او العمالة الشهرية لان الاشجار المثمرة تحتاج لعناية مستمرة ولسنوات طويلة ، حيث يبقي يشرف على وحدته لحين حصول موعد الاثمار فيعمد البعض الى تاجير المحاصيل لقاء مبلغ معين من المال، لشخص اخر يعرف بالضامن ، (ضامن المحصول) ، حيث تنتقل الحيازة في فترة جني المحصول الى الضامن حيث يعمل على توظيف العمالة وجني المحاصيل وتسويقها ومتابعة الاسعار ، ويقصد ملاكو الوحداتالزراعية المستغلة بالاشجار المثمرة من عملية تاجيرها هو الرغبة في الحصول على مبلغ نقدي مسبقا وعدم رغبته في متابعة اعمال جني المحاصيل وتكون عملية تاجير المحاصيل دائما عملية مجازفة يعتمد فيها الضامن على ظروف المستقبل من حيث ، كمية الانتاج وجودته ، وتذبذب الاسعار والحصول على العمالة .

والفرق الثاني بين المالك في الحالة الاولى والمالك في الحالة الثانية ، ان مالك الارض اذا رغب بزراعة الارض فانه يرتبط بحيازته طوال الموسم ويعمل على ادارة الحيازة بداية بزراعة المحاصيل حتى جني الثمار وتسويقها .

لذلك يمكن ابراز حجم هذه العملية من خلال بعض الحقائق الإحصائية ، حيث يبلغ عدد الملاك الحياز للحالة الاولى (الزراعات المؤقتة) ، (٧٦) مالكا يعملون في(٥١) وحدة زراعية ، منهم (٤١)مالكا يعملون في(٢٨) وحدة زراعية في الاغوار الشمالية ، و(٣٥)مالكا يعملون في(٢٣) وحدة في الاغوار الوسطى بالاضافة لذلك فان (٣٩) من اعضاء الجمعيات والبالغ عددهم (٢٠١) عضوا يعملون في (٢٥) وحدة زراعية بصفة مالك حائز نظرا لان الملكية تعود للجمعية وهم مسجلون لدى الجمعية كاعضاء وليسوا ملاك قانونيين ، وهم في الاغوار الوسطى .

وكما يتوفر نوع اخر من ارتباط المالك القانوني بالوحدة الزراعية وهو عن طريق استغلال الوحدة بالمشاركة الا ان المالك لا يعتبر حائزا في بعض الاحيان نظرا لان حيازة الوحدة الزراعية تنقل الى المشارك الذي يتولى ادارة اعمال المزرعة وتقسيم الارباح بين المالك والحائز حسب الاتفاق الا ان المالك يشارك في اتخاذ القرارات بعض الاحيان مثل تحديد نوع المحصول ، ويقوم بزيارات شبه مستمره للحيازة .

اما الحالة الثانية ملاكوا الاشجار المثمرة ، فيبلغ عدد الملاك في الحالة الثانية (١٦٣) مالكا يمتلكون (٩٩) وحدة زراعية يشترك (١٠٤) مالكا منهم في (٥٥) وحدة زراعية في الاغوار الشمالية و (٥٩) مالكا يشتركون في (٤٤) وحدة زراعية في الاغوار الوسطى. ويتبين ان هناك انخفاضا في نسبة الملاكين القانونيين ممن يمارسون النشاط الزراعي فعليا حيث بلغ عددهم (٢٣٩) مالكا من مجموع الملاكين البالغ (١٠٤٥) مالك ، بنسبة (٢٢,٩%) ، وان (٣٩) مالكا بصفة عضو جمعية من كافة اعضاء الجمعيات ٢٠١ يرتبطون بملكياتهم بصفة اعضاء جمعيات بنسبة (١٩,٤%).

وان (١١٨) مالكا من ال (١٠٤٥) مالك يرتبطون بملكياتهم بنوع المشاركة مع اعتبارهم عدم حياز .

ثانيا : الاستغلال والحيازة :

اما الحيازة وحدة زراعية ، او اكثر يقوم بزراعتها حائزا او مزارع بغض النظر عما اذا كانت الارض مملوكة او مستاجرة او يديرها بنظام المشاركة ، اذ يحدد نظام ادارة الحيازة ، من حيث علاقة الحائز الفعلي للحيازة الزراعية بدءا بزراعة المحصول ووصول الى مرحلة الاثمار وجني المحصول في الزراعات المؤقتة (الخضروات المحاصيل الحقلية) ، او في جني المحاصيل للاشجار المثمرة - حيث ان هناك مجموعة من الطرق المختلفة لادارة الحيازة تحددها مجموعة من العوامل والظروف ، وهذه الطرق هي .

- (١) الاستغلال المباشر من قبل المالك . (مالك حائز)
- (٢) تاجير الاراضي مقابل نقد بالطرق الرسمية حيث يكتب بذلك عقود الايجار الرسمية في سلطة وادي الاردن . (مستاجر) .
- (٣) تاجير الاراضي بالطرق غير الرسمية وتعرف بطريقة (ضمان الارض) مقابل نقد سنوي . (ضامن الارض)
- (٤) المشاركة او المحاصمة : حيث يقوم المالك باعطاء ارضه لمزارع لاستغلالها وتقسيم الارباح مناصفة (مشارك) .
- (٥) تاجير المحاصيل او ضمان المحاصيل : حيث يقوم المالك ببيع المحاصيل وهي على الاشجار المثمرة مقابل نقد معين يتفق عليه . كما وردت في حالة الاستغلال غير المباشر (ضامن المحصول) .
- (٦) الاستغلال من قبل الاقرباء . (شبه مالك) .
- سيتم بحث هذه الطرق فيما بعد وتنظيمها حسب تكرارها باضافة لذلك سيتم تحديد صفات الحائزين حسب طرق الاستغلال وان اهم صفات الجياز هي :

- (١) المالك الحائز : هو مالك الوحدة الزراعية الذي يعمل على استغلالها باشرافه الشخصي او بالاستعانة بالعمالة .
- (٢) المستاجر

- ضامن الارض . (غير رسمي)

- مستاجر بعقود رسمية .

- ضامن المحصول (غير رسمي) .

- (٣) الحائز المشارك هو المزارع الذي لا يمتلك ارضا احيانا ويقوم بحياسة اراضي زراعية بطريقة المشاركة مع المالك في الارباح .
- (٤) حائز شبه مالك : هو المزارع الذي لا يمتلك الحيازة الزراعية قانونيا التي يعمل فيها بل تعود ملكيتها الى ذوي القربى منه . كان تعود ملكية الحيازة القانونية الى اخيه او اخته او زوجته او الوالد، هذا وسيتم تحديد عدد الحياز ونسبهم لكل صفة

من هذه الصفات من ال (٤٢٨) حائزا مجموع الحياز وذلك خلال دراسة نظم العمل السائد والذي سيتم تنظيمها حسب حجم سيادتها.

لذلك ان مناقشة نظم العمل الزراعي للحيازات الزراعية تلامي الضوء على اهم النظم السائدة وتباين حجمها في اكل من الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى وتحدد العوامل التي ساعدت على انتشارها وبالتالي يتحدد عدد الجياز لكل نظام :

النظام الاول : هو نظام العمل بضممان الارض : وضمن الارض مقابل نقد يعتبر نوعا من انواع تساجير الاراضي بالطرق غير الرسمية ، حيث يتفق المالك مع المستاجر على تساجيره الارض لمدة معينة مقابل اجره سنوية تدفع في بداية الموسم او نهايته وتتراوح في اغلب الاحيان من (١ - ٥) سنوات يتجدد بعض الاحيان تلقائيا ، حيث يعتبر ضمان الارض النوع السائد في المنطقة وخاصة في الاغوار الوسطى حيث بلغ مجموع الوحدات الزراعية التي تدار بهذه الطريقة (٢٢٤) وحدة زراعية منها (٣٤) وحدة زراعية في الاغوار الشمالية و(١٩٠) في الاغوار الوسطى ، حيث ساهمت الملكية الغائبة بانتشار هذا النوع من النظام وذلك بدليل ان (١٨٩) وحدة زراعية تعود ملكيتها لملاك غائبين منها (١٣٠) وحدة زراعية

مملوكة ملكية فردية و (٥٩) وحدة مملوكة ملكية مشاعية . وان (٢٥) وحدة زراعية مملوكة لملاك مقيمين في الوادي منها (١٢) وحدة زراعية مملوكة ملكية فردية و (١٣) وحدة زراعية مملوكة ملكية مشاعية و (٣) وحدات زراعية تمتاز بملكية مركبة * و (٧) وحدات زراعية تعود ملكيتها لجمعيات تعاونية ، ونظرا لسيادة هذا النوع من نظم العمل فان المساحة المستغلة بهذا النظام تبلغ (٧٨٧٥) دونما بنسبة (٥١%) من مجمل المساحة المستغلة للعبوة الشتوية . ولقد بلغ عدد الحياز بهذه الصفة (١٤٣) حائزا بنسبة (٣٣,٤%) من مجموع الحياز البالغ (٤٢٨) حائزا .

يتراوح لقيمة الايجار ما بين (١١-٢٥) ديناراً ، للدونم في الاغوار الشمالية بمعدل (١٧) ديناراً ، اما في الاغوار الوسطى فان المدى يتراوح من (٨ - ٢٧) ديناراً للدونم بمعدل (١٧) ديناراً للدونم . وهذا مؤشر على انه ليس هناك فرق في معدل تاجير الدونم بين الاغوار الشمالية والاعوار الوسطى .

ويفضل الملاك القانونيين ، هذه الطريقة للاسباب التالية :

(١) عدم رغبة المالك بممارسة الزراعة وذلك للأسباب التالية :

- أ- الإقامة في خارج منطقة وادي الاردن .
- ب- امتهان المالك لمهنة اخرى غير الزراعة ، مما يترتب على ذلك تحقيق دخل اضافي ، غير الدخل الزراعي .
- هـ- عدم رغبة البعض بالمخاطرة الزراعية بخوفا من تقلب الاسعار .

* الملكية المركبة : الملكية المشاعية والتي يكون بعض الملاكين مقيمون في وادي الاردن وبقيسة الملاكين يقيمون خارج منطقة الوادي يتشاركون في ملكية وحدة زراعية واحده .

ويفضل المستأجرون هذه الطريقة للأسباب التالية :

(١) اجرة الارض نقدا اقل منها في الطرق الاخرى، اذ يحلق المستأجر ربحا اكثر لقاء استغلاله الوحدة الزراعية ، وذلك عند تحديد اجرتها السنوية بنقد معين لانه اذا عمل بالمشاركة على سبيل المثال فان المالك سيقتسم معه الارباح .

(٢) التمتع بحرية التصرف واتخاذ القرار في زراعة الارض وكذلك في توظيف العمالة وتحديد حجمها ، والتحكم بتسويق محصوله .

(٣) قدرة المستأجر المادية على دفع الاجرة نقدا ولقدرته المادية على ادارة اعمال حيازته والانفاق عليها ، وتوقعاته تحقيق ارباحا عالية .

اما نظام العمل الثاني :

فهو نظام العمل بالاستغلال المباشر من قبل المالك القانوني ، اذ يتولى المالك القانوني ادارة اعمال الوحدة الزراعية وحيازتها ويكون صاحب القرار بالتصرف بالحيازة . حيث ياتي هذا النظام بالدرجة الثانية بعد نظام العمل بالضمنان ، حيث بلغ مجموع الوحدات الزراعية التي يقوم ملاكوها بحيازتها (١٣٨) وحدة زراعية منها (٥٤) وحدة زراعية في الاغوار الشمالية و(٨٤) وحدة زراعية في الاغوار الوسطى ولقد ساهمت الملكية الفردية في سيادة هذا النوع من العمل والتي كان لها دور في استغلال (٨٦) وحدة زراعية منها (٥١) وحدة زراعية مملوكة ملكية فردية غائبة و (٣٥) وحدة زراعية مملوكة ملكية فردية مقيمة في وادي الاردن ، وكذلك ان (٢٥) وحدة زراعية موزعة فيها النشاط الزراعي تعود ملكيتها القانونية لجمعيات تعاونية يمارس فيها بعض اعضاء هذه الجمعيات ، الزراعة بالطرق التقليدية ، حيث ساهمت الملكية المشاعية الغائبة بادارة (١٣) وحدة زراعية ، بهذه الطريقة ، الا ان الملكية المشاعية المقيمة لم تساهم الا بادارة (١٠) وحدات زراعية . في

حين ساهمت الملكية المركبة بإدارة (٤) وحدات زراعية فقط .
 ولقد بلغت المساحات المستغلة بهذه الطريقة (٣٣٩٥) دونما
 بنسبة (٢١,٥%) من مجمل المساحة المستغلة ، ولقد بلغ عدد الحياز
 بمئة مالك حائز (١٣٤) حائز ، بنسبة (٣١,٤)% من مجموع المائتين
 منهم (٣٩) حائرا بمئة عضو جمعية .
 ويدفع بعض الملاك القانونيين لحيازة ملكياتهم بعض الامور
 منها :

(١) امتهان بعض الملاك لمهنة الزراعة وليس لديهم اعمال اخرى
 مما يساعدهم على ادارة وحداتهم الزراعية ، وحيازتها والتفرغ
 للعمل الزراعي .

(٢) توفر القدرة المالية لبعض الملاك لادارة حيازاتهم حتى
 ولو لم يكونوا بمتهنون الزراعة ومليمين خارج منطقة وادي الاردن
 رغبة في تحقيق دخل زراعي ، اضافي .

اما نظام العمل الثالث : هو نظام العمل بالمشاركة ، ونظام

العمل بالمشاركة يتجدد ب ($\frac{1}{3}$) الارباح ، وهو عبارة عن استغلال
 الارض من قبل مزارع يعمل فيها وفق شروط معينة ، يتحدد فيها نصيب
 المالك من الارباح حسب الاتفاق واهم نظم المشاركة هي المشاركة
 بمنافسة الارباح ، وتخضم تكاليف الانتاج من اجمالي المبيع ، حيث
 يقدم المالك الارض ويكدم الحائز الجهد ، ويقدم بعض الملاك احيانا
 سلفا نقدية للمشاركين - تخضم من رأس المال الناتج اذا استخدمت
 للاتفاق على الحيازة وتخضم من حصة المشارك اذا انفكها بشكل شخصي.
 ولقد بلغ عدد الوحدات الزراعية والتي يمارس فيه النشاط
 الزراعي بطريقة المشاركة (٦٣) ، وحدة زراعية فقط، منها (١٦)
 وحدة زراعية في الاغوار الشمالية و (٤٧) وحدة زراعية في الاغوار
 الوسطى ، ولقد ساهمت الملكية الفائبة بالدرجة الاولى ، في
 انتشار نظام المشاركة ، حيث ان (٤٨) وحدة زراعية مملوكة لملاكين
 غائبين كان العمل فيها بنظام المشاركة ، اقترنت منها (٣٢)

وحدة ، زراعية بملكية فردية غائبة و (١٦) وحدة زراعية بملكية مشاعية غائبة ، الا ان الملكية المقيمة لم تساهم الا بآدارة (١٢) وحدة زراعية بملكية ارتبط منها (٩) وحدات زراعية بملكية فردية مقيمة و(٣) وحدات زراعية بملكية مشاعية مقيمة ، في حين اكثر منها (٣) وحدات زراعية بملكية تعود لجمعيات تعاونية .
ولقد بلغت المساحة المستغلة بهذه الطريقة (١٥٦٤) دونما ، بنسبة (١٠,١%) من مجمل المساحة المستغلة ، منها (٣٧٤) دونما في الاغوار الشمالية و (١١٩٠) دونما في الاغوار الوسطى ، ولقد بلغ عدد الحائزين بصفة (حائز مشارك) (٦٣) حائزا بنسبة (١٤,٧%) من مجموع الحائزين .

ويفضل بعض المالكين ، المشاركة للأسباب التالية :

(١) رغبة بعض المالكين في الحصول على عائدات اكثر من طرق الاستغلال الأخرى وخاصة طرق تاجير الاراضي .
(٢) توفر القدرة المالية ، للمالك على دعم المشارك لكن عدم تفرغه لممارسة الزراعة يحول دون ذلك .

(٣) تليل عنصر المخاطرة لدى المزارع المالك .

اما المشارك المزارع ، فيفضل هذه الطريقة .

(١) عدم قدرة المزارع على دفع اجرة نقدية لقاء تاجيره وحدة زراعية ، بالاضافة لحاجة بعض المزارعين المشاركين للتمويل حتى نهاية الموسم ، حيث يساعد بعض المالكين مشاركيهم بتقديم بعض الاموال للانفاق على الحياة او الانفاق الشخصي .

(٢) عدم قدرة المزارع على تسديد نفقات الانتاج .

(٣) عدم رغبة المشارك المجازفة او المخاطرة الزراعية ، على

اعتبار ان حصلت خسارة في المحصول ان يتحمل المالك جزءا منها .

اما النظام الرابع : وهو ما يسمى بنظام ضمان المحصول :

اذا يعتمد بعض ملاك الوحدات الزراعية المستغلة بالاشجار المثمرة الى بيع المحصول الى ضمان المحاصيل لقاء مبلغ معين من المال يدفع نقدًا في بعض الاحيان او يدفع منه جزءا في بداية الموسم ويدفع الجزء الاخر في نهاية الموسم وتعرف هذه الطريقة بطريقة ضمان الانتاج . وتسود هذه في محاصيل الاشجار المثمرة كالحمضيات ، وتعتبر من نظم الحيازة السائدة ، اذ تنقل الحيازة من المالك القانوني الى الضامن .

وقد بلغ عدد الوحدات الزراعية التي ضمنت محاصيلها (٥٣) وحدة زراعية من اصل ال (٩٩) وحدة زراعية المزروعة بالاشجار المثمرة ، حيث كان منها (٣٢) وحدة زراعية في الاغوار الشمالية و (٢١) وحدة زراعية في الاغوار الوسطى ، حيث ساهمت الملكية الغائبة بتاجير (٤٤) وحدة زراعية (بطريقة ضمان المحصول) ، حيث ارتبطت (٣٤) وحدة زراعية بملكية فردية غائبة و (١٠) وحدات زراعية بملكية مشاعية غائبة ، ولم تساهم الملكية المقيمة الا بتاجير (٩) وحدات زراعية فقط ارتبطت منها (٨) وحدات زراعية بملكية فردية مقيمة ، ووحدة واحدة ارتبطت بملكية مشاعية مقيمة ، حيث بلغت مساحة اراضي المحاصيل المؤجرة بهذه الطريقة (١٨٠٤) دونما ، بنسبة (١٢%) من المساحة المزروعة فعلا ، منها ١١٦٣ دونما في الاغوار الشمالية ، (٦٤١) دونما في الاغوار الوسطى.

ولقد بلغ عدد الجياز بهذه الصفة (٥٣) حائزا بنسبة (١٢,٣%) من مجموع الحياز البالغ (٤٢٨) حائزا .

ويتراوح مدى قيمة الايجار للدونم المحمولى من (١٥٤ ديناراً - ٤٣٣ ديناراً) بمعدل (٢٨٤) ديناراً للدونم وذلك في الاغوار الشمالية . اما في الاغوار الوسطى فقد بلغ بدل الايجار للدونم من (٤٥-٢٠٠) ديناراً ، بمعدل (١٣٦) ديناراً للدونم ، ويقرر قيمة

الايجار للدوئم بعض العوامل منها :

١- حمولة الاشجار وجودة الاثمار .

٢- عمر الاشجار .

ويفضل الملاك تاجير المحاصيل للأسباب التالية :

(١) رغبة الملاك في الحصول على قيمة نقدية مسبقة .

(٢) رغبة الملاك في الاستراحة من عناء ومتابعة جني المحاصيل

وتسويقها .

(٣) تخوف الملاك من تذبذب الاسعار .

يرغب الحياز بهذه الطريقة للأسباب التالية :

(١) توفر القدرة المالية لديهم في دفع القيمة الايجارية

وتوظيف العمالة ومتابعة التسويق وتوفير وسائل نخلل خاصة للبعض منهم .

(٢) يعمل البعض منهم في الاتجار بهذه المحاصيل في المدن

المجاورة في محلات تعود لديهم .

اما النظام الخامس : وهو نظام عقود الايجار الرسمية :

وهو نوع خاص من تاجير اراضي الوحدات الزراعية بمعرفة الجهات

الرسمية (سلطة وادي الاردن) ، حيث يتم الاتفاق بين المالك

والمستاجر على تاجير الوحدة ، ويكتب عقد ايجار خاص (نموذج) ،

ويوقع من قبل المسؤولين يتضمن شروط واضحة فيه ، يشمل بعض

المعلومات الخاصة بالوحدات الزراعية وشروط العقد ، حيث تتراوح

مدة العقد بين (٣ - ١٠) سنوات ، ولا تزيد عن ذلك وهي ملزمة

للطرفين بتنفيذ الشروط التي تحتويها ، ولقد بلغت العقود ومن هذا

النوع (٢٢) عقداً في (٢٢) وحدة زراعية منها (٦) وحدات زراعية في

الاعوار الشمالية و(١٦) وحدة زراعية في الاعوار الوسطى ، حيث

ارتبط (١٢) عقداً بملكية فردية غائبة و(٧) عقود بملكية مشاعية

غائبة ، و (٣) عقود بملكية فردية مقيمة ، ولقد بلغت المساحات

المستغلة بهذه الطريقة (٤٦٣) دونماً ، بنسبة (٣%) من مجمل

المساحات المستغلة فعلا . منها (١٨٥) دونما في الاغوار الشمالية و (٢٧٨) دونما في الاغوار الوسطى ، ولقد بلغ عدد الجياز من هذا النوع (٢٢) حائزا بنسبة (١,٥%) من مجموع الجياز البالغ (٤٢٨) حائزا . تبلغ قيمة الايجار للدونم لهذا النوع من التاجير في مدى (١٠-٣٣) ديناراً ، بمعدل (٥,١٧) ديناراً للدونم الواحد في الاغوار الشمالية اما في الاغوار الوسطى فقد بلغ المدى الايجاري من (٨ - ٢٧) ديناراً ، بمعدل (٥) ديناراً للدونم الواحد ، تدفع قيمة الايجار في هذه الحالة لكامل الوحدة الزراعية اما سنويا او مقدما لكافة سنوات التاجير وذلك حسب الاتفاق ، بالاضافة لذلك لا يجوز فسخ عقد الايجار قبل المدة المحددة فيه الا بعلم وموافقة الجهات الرسمية (سلطة وادي الاردن) .

يفضل الملاكون هذه الطريقة للأسباب التالية :

- (١) ملزمة لتنفيذ الشروط المتفق عليها .
- (٢) الرغبة في انتظام تاجير الوحدة الزراعية لمدة (٣ - ١٠) سنوات تؤمن دخلا زراعيا منتظما لهذه الفترة .
- (٣) عدم امتهان الزراعة لبعضهم واقامتهم خارج الوادي وعدم الرغبة في ممارسة الزراعة .

يفضل الحائزون هذه الطريقة للأسباب التالية :

- (١) توفر القدرة المالية لدى البعض منهم ودفعها مقدما .
- (٢) رغبة البعض في اقامة مشاريع ري كبرى ، واستخدام البيوت البلاستيكية او زراعة الاشجار المثمرة كالموز .

النظام السادس: نظام استغلال الارض من قبل حائزين اقرباء

المالك القانوني وهذا النوع لا يستند الى اي من الاسس السابقة حيث يقوم بعض الحائزين المزارعين باستغلال وحدة زراعية تعود الى ذوي القرى ، كان تكون ملكية زوجته او ابنه او والده ... الخ ، حيث لا يحكمها اتفاق معين (كضمان ارض او مشاركة) بل تكون كاستغلال لعيش العائلة وتكون في معظم الاحيان بدون مقابل ،

ويطلق على الحائز من هذا النوع شبه مالك ، ولقد بلغ عدد الوحدات الزراعية المستغلة بهذه الطريقة (١٣) وحدة زراعية منها (٧) وحدات زراعية في الاغوار الشمالية و(٦) وحدات زراعية في الاغوار الوسطى، حيث بلغت المساحات المستغلة بهذه الطريقة (٣٦٨) دونما، بنسبة (٢,٣%) من كافة الاراضي المستغلة ، منها (٢٦٥) دونما في الاغوار الشمالية ، و (١٠٣) دونما في الاغوار الوسطى ، ولقد بلغ عدد الحياز من هذا النوع (شبه مالك) (١٣) حائزا بنسبة (٣,١%) من مجموع الحياز (٤٢٨) حائزا .

جدول رقم (١٤) وشكل رقم (٢٤) . (١,١ب) ، كما ويوضح

الشكل رقم (٢٥) التوزيع الجغرافي لانتشار التنظيم الزراعي .

جدول (١٤) انماط الحيازة حسب المساحة وعدد الحيازات في وادي

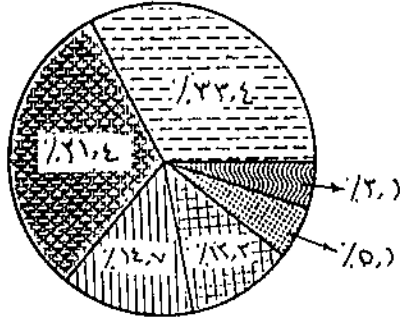
الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م .

المساحات	النسبة المئوية	عدد الحياز	النسبة المئوية
٧٨٧٥	%٥١	١٤٣	%٣٣,٤
٣٣٩٥	%٢٢	١٣٤	%٣١,٤
١٥٦٤	%١٠	٦٣	%١٤,٧
١٨٠٤	%١١,٧	٥٣	%١٢,٣
٤٦٣	%٣	٢٢	%٥,١
٣٦٨	%٢,٣	١٣	%٣,١
١٥٤٦٩	%١٠٠	٤٢٨	%١٠٠

المصدر : الباحث ، ١٩٩٠ م .

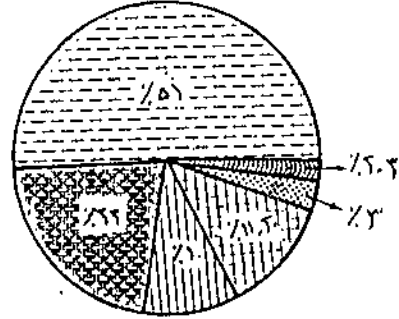
شكل رقم (٢٤) (ب)

التوزيع النسبي لعدد المحاثين حسب التنظيم الزراعي















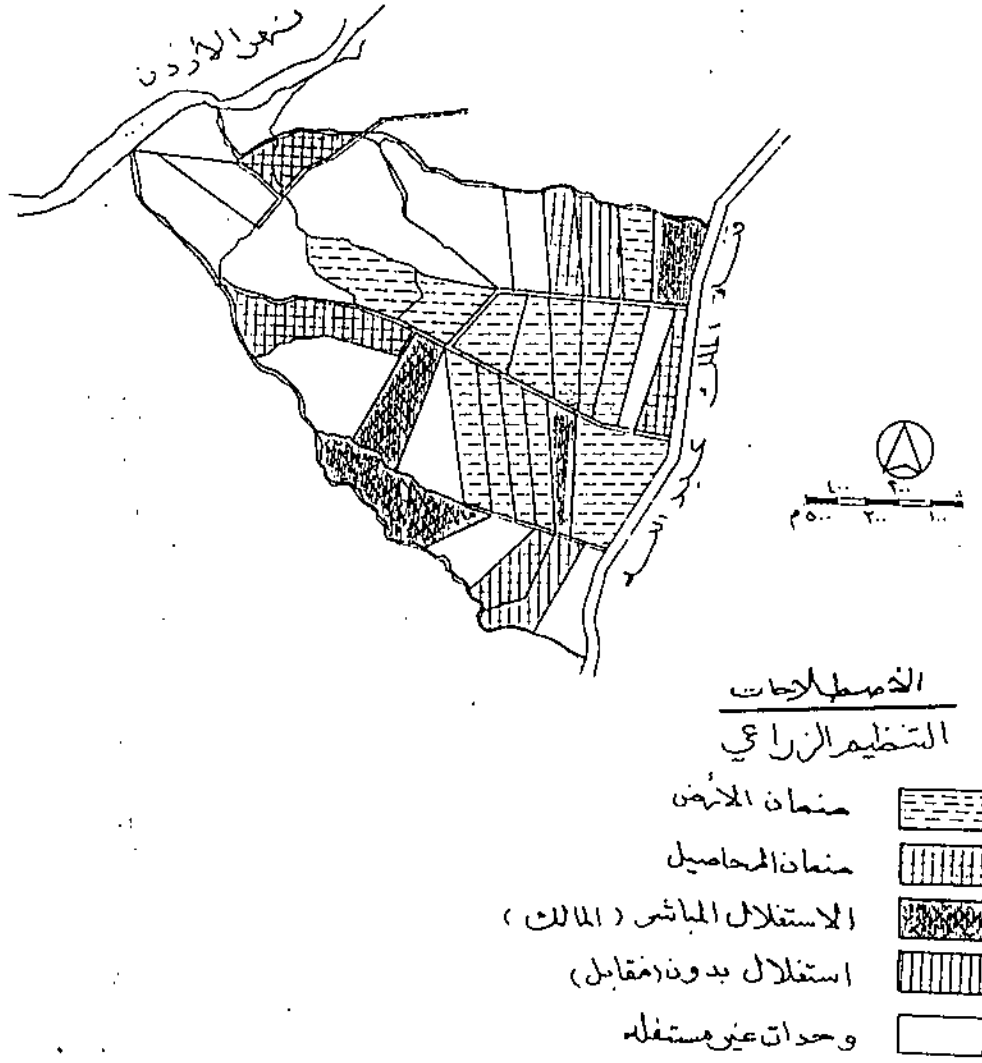
شكل رقم (٢٤) (أ)

التوزيع النسبي للمساحات المستغلة حسب التنظيم الزراعي

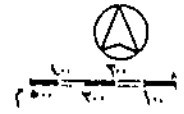
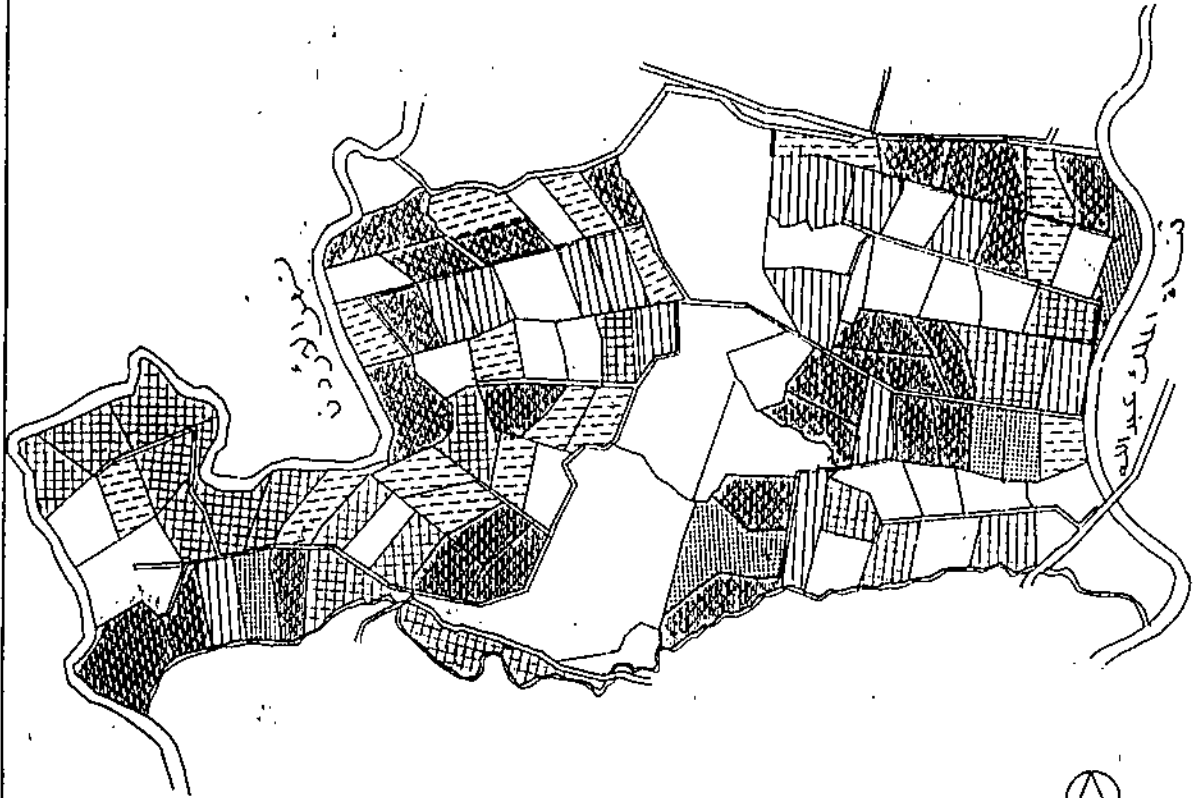


الاصطلاحات

ضامن الارض		ضمان الارض	
المالك		المالك	
المشاركة		المشاركة	
صاحب المحصول		ضمان المحصول	
مستأجر رسمي		عقود الايجار	
شبه مالك		شبه مالك	









شكل رقم (٢٥) التنظيم الزراعي / حوض (١٩) ١٩٩٠ م

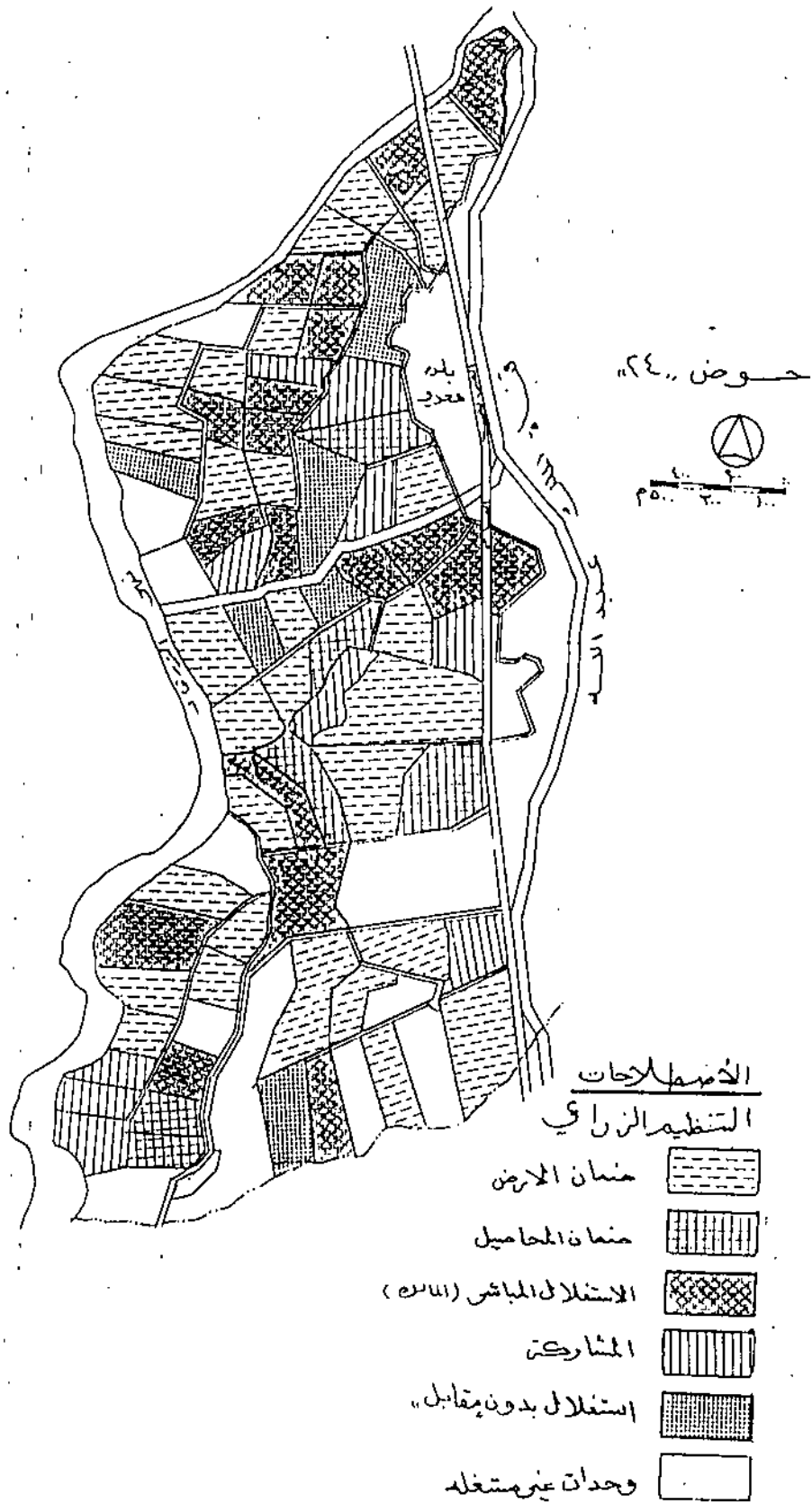


الاصطلاحات

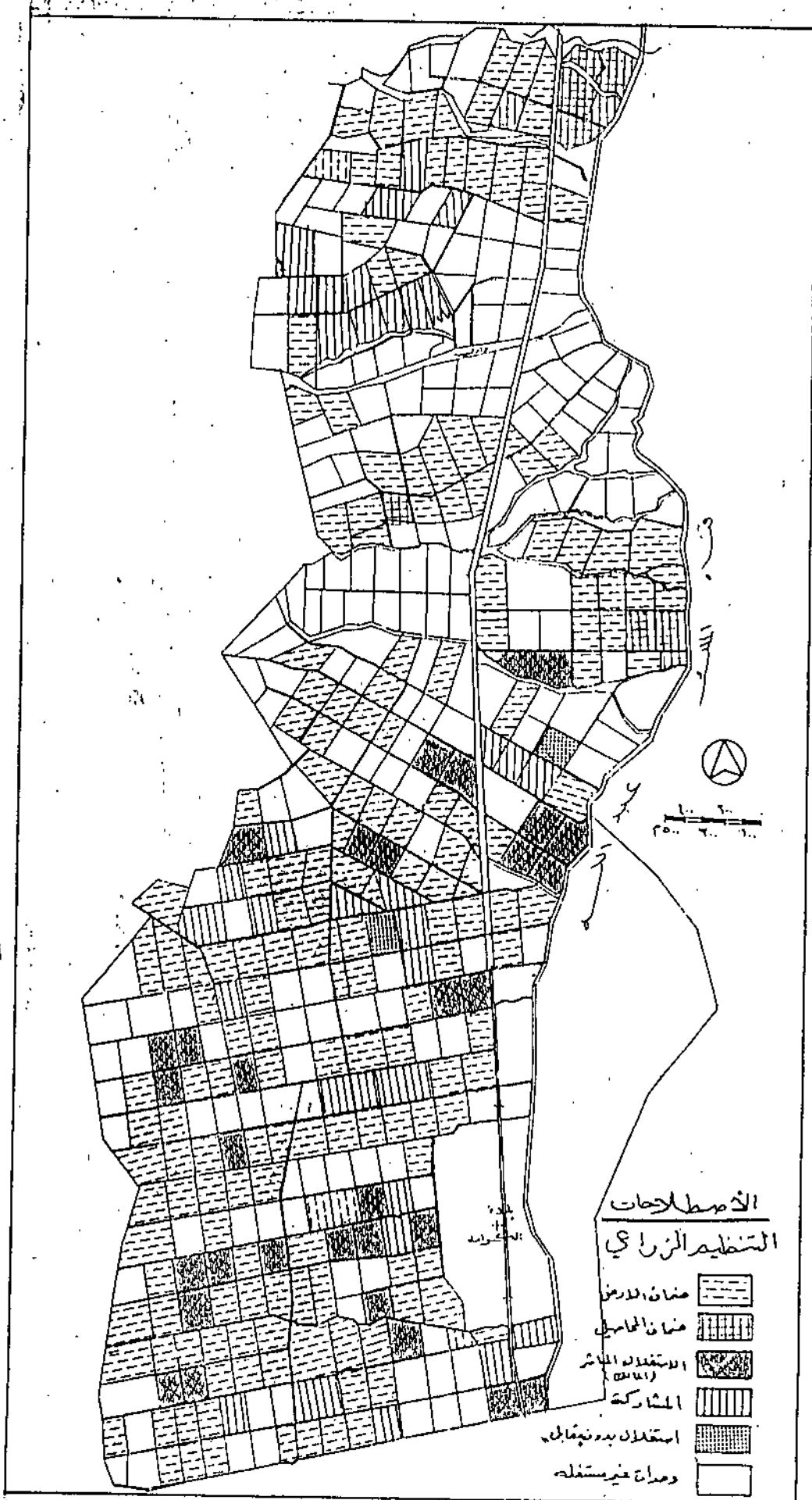
التنظيم الزراعي

- ضمان الأرض 
- ضمان المحاصيل 
- الاستغلال المباشر (المالك) 
- المشاركة 
- استغلال بدون مقابل 
- وحدات غير مستغلة 

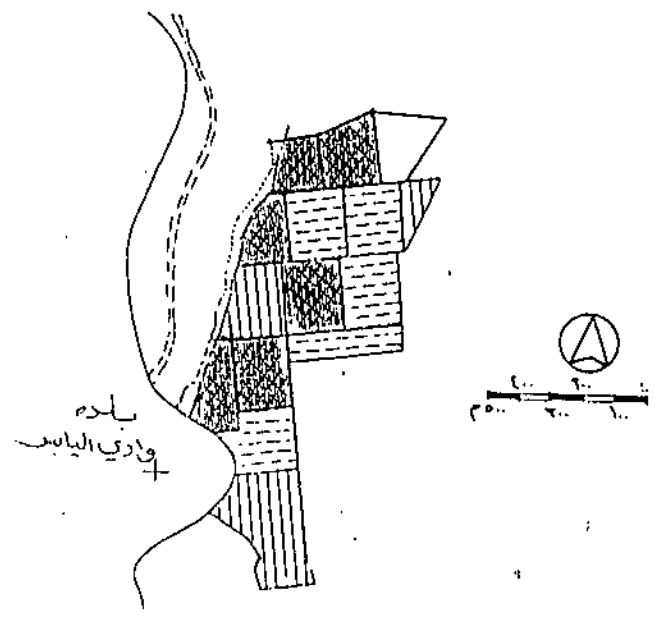
شكل رقم (٢٥) التنظيم الزراعي / حوض (١٥) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٢٤) التنظيم الزراعي / حوض (٢٤) ١٩٩٠ م



شكل رقم (٢٥). التنظيم الزراعي / حوض (٢٧) ١٩٩٠ م



- الأصطلاحات
- التنظيم الزراعي
- صفاة الارض
 - الاستغلال المباشر (المالك)
 - المشاركة
 - وحدات غير مستغلة

شكل رقم (٢٥) التنظيم الزراعي / حوض (٣٩) ١٩٩٠م

٤- القوى العاملة في الزراعة : -

يتصف النشاط الزراعي في وادي الاردن كما عرف بانه نشاط اقتصادي قائم على تسويق نسبة كبيرة من الانتاج الزراعي ، وان تنفيذ العمليات الزراعية ذات السمة الاقتصادية يحتاج الى حجم معين من العمالة المختلفة للقيام بتنفيذ متطلبات الانتاج الزراعي من الناحية العملية، بدءا بمشاركة الحائز الى استخدام العمالة اليومية او العمالة الشهرية او استخدام الوكيل، ومما لا شك فيه ان العمل الزراعي في وادي الاردن يتصف بالعمل المجاور ، حيث ينعدم العمل العائلي الزراعي في منطقة وادي الاردن باستثناء المشاركات الرمزية لافراد العائلة في بعض الاحيان خاصة الزوجة او الاطفال اثناء الاجازات المدرسية ، حيث لا تعتبر مشاركات فعلية في العمل الزراعي ، ويعتبر مدى استخدام العمل المجاور يشكل عام المظهر السائد ، والمقياس المبسط لدرجة التمايز بين المزارعين في استخدام العماله ، حيث يعتمد حجم العمالة التي يستخدمها المزارع في حيازته على عدة عوامل منها، كثافة الاستغلال الزراعي ، نوع الاستغلال الزراعي ومدى استخدام تكنولوجيا الزراعة الحديثة وحجم الحيازة ، والذي يجدر ذكره ان (٤٢٨) حائزا بصفاتهم المختلفة ، والذين يعملون في (٤٢٨) حيازة ال (٥١٣) وحدة زراعية ، حيث ان (٣٩٠) حيازته تعتمد على عمل مستاجر بالإضافة لعمل الحائز، وان (٣٨) حيازة لا تعتمد على عمل مستاجر ، بسبب قلة الكشافة الزراعية فيها واعتمادها على عمل الحائز ، او نوع الاستغلال وخاصة المحاصيل الحقلية التي لا تحتاج الى عماله ، وهذا ومن خلال نتائج المسح الميداني لاجواز العينة يمكن القاء الضوء على نوع وحجم وتوزيع العمل المجاور ، حيث يبلغ عدد العمال المستخدمين ، (١٧٣٤) منهم (١٣٢٩) عمال يومية بنسبة (٧٦,٧%) و (٣٦٩) عماله شهرية بنسبة (٢١,٢%) و (٣٦) وكييل بنسبة (٢,١%) .

تقسيم العمالة : -

يمكن تقسيم العمالة في وادي الأردن الى ثلاثة انواع

اولا : العمالة اليومية :

وهم مجموعات العمال اللذين يعملون باجور يومية يتقاضون اجرتهم بدل كل يوم يعملونه ويمتاز عمسال هذه النوعية بالتنقل العملي بين الحيازات الزراعية وتنصف من ناحية اخرى بانها من العماله المؤقتة او العرضية والتي تعمل حسب احتياجات الحائزين ومن اهم مميزات العامل اليومي ، بانه يعمل لمدة ٦ ساعات يوميا في العروة الميضية ، ولمدة ٨ ساعات في العروة الشتوية وان طابع الاجرة اليومية للعامل الزراعي يفتقرن باجره الساعة والتي تقدر بنصف دينار للماعة الواحدة ، لذلك فان مدى الاجرة اليومية يتراوح ما بين (٣ - ٤) دنائير .

هذا وتشير نتائج المسح الميداني الى ان مجموع العمال المستخدمين بالاجرة اليومية بلغ (١٣٢٩) عاملا من جنسيات مختلفة منهم (١١٥٢) عاملا مصريا بنسبة (٨٧%) وان (٣٣) عاملا بنسبة (٢%) من جنسيات مختلفة (باكستان ، بنغال ، سوريين) اما البقية وهم (١٤٤) عاملا بنسبة (١١%) فهم من الاردنيين معظمهم من الاناث العاملات بالزراعة والتي تساهم في تعشيب الارض وجني المحاصيل .

ثانيا : العمالة الشهرية : هم مجموعات العمال اللذين يعملون باجور شهرية يتقاضونها كل شهر وتمتاز هذه العماله بانها موسمية تعمل لنهاية الموسم في بعض الاحيان وتستبدل في الموسم الجديد حيث تعمل هذه العمالة على مساعدة الحائز في ادارة اعمال الحيازة الزراعية ، ويبلغ عدد العمال ممن يتصفون بهذه الصفة ب(٣٦٩) عاملا . من جنسيات مختلفة منهم (٣٣٨) عاملا مصريا بنسبة ٩١,٥% وان (٢٠) عاملا منهم من جنسيات اخرى (باكستان ، بنغال ، سودان هنود) بنسبة (٥,٥%) ، وان (١١) عاملا منهم من الاردنيين بنسبة (٣%) فقط .

اما من حيث الأجر الشهرية للعمال الشهرية تحدد ضمن معطيات مختلفة تفرضها الاتفاقيات بين العامل والحائز او الخبيرة الزراعية واحتياجات الحائز من العمال حيث يتراوح مدى هذه الأجر من (٧٠-٩٠) دينار للعمال الاردنية بمعدل (٧٤ ديناراً) ، أما مدى الأجر للعمال المصرية يتراوح من (٥٠-٩٠) ديناراً ، بمعدل (٧٢) ديناراً ، في حين يتحدد مدى الأجر للعمال من الجنسيات الأخرى ب (٥٠ - ٨٥) ديناراً بمعدل (٧٥) ديناراً ، يلاحظ في هذا ان لا فوارق بين معدلات اجور العمال الشهرية للعمال الموسمية وذلك لتدني نسبة مساهمة العمال الاردنية ، وتدني نسبة مساهمة العمال من الجنسيات الأخرى ، وتوفر العمال المصرية .

شالسا الوكيل: هو الشخص الذي ينوب عن المالك في التصرف بالوحدة الزراعية ، يتصف دائماً بأنه عامل اردني يعمل في الحيازات الزراعية لدى بعض المالكين الحائزين ، ويقترون استخدام الوكيل بالحيازات المستغلة بالاشجار المثمرة ، ويمتاز عمله بأنه مستديم نوعاً ما يستمر في بعض الأحيان لبضعة سنوات ، حيث يساعد المالك في ادارة اعمال المزرعة والاشراف عليها من حيث توظيف العمال الشهرية واليومية وتشغيلها والعناية بالمزرعة من حيث الحراسة وما شابه ذلك ، ويقوم الوكيل في المزرعة حيث يتوفر له السكن الزراعي وبعضهم يمطحبون عائلاتهم .

ولقد بلغ عدد العمال ممن يقترون بهذه الصفة ب (٣٦) عاملاً فقط، وتطراً لان هذا النوع من العمال يقترون دائماً بالجنسية الاردنية وتتمتع بخبرة زراعية واستمرارية العمل في المزرعة الواحدة ، فان اجور هذه النوعية من العمال نوعاً ما تختلف عن بقية انواع العمال الأخرى ، حيث يتراوح مدى الاجر من (٨٠-١٢٠) ديناراً بمعدل (١٠٦) ديناراً شهرياً .

جدول رقم (١٥) ، شكل رقم (٢٦) .

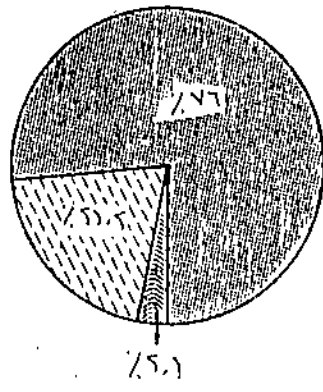
ان الحقائق السابقة بخصوص العمال تؤشر على تدني نسبة

العمالة الاردنية في القطاع الزراعي وارتفاع نسبة العمالة المستوردة وخاصة العمالة المصرية ، وهذا مؤشر على ان هناك عجزا في الايدي العاملة الزراعية في المنطقة ناجم عن عدم اقبال العمال الاردنيين على العمل الزراعي وكذلك ناجم عن تدني الاجور في هذا القطاع ، وعدم ضمان مستقبل العمل الزراعي واستمراريته .




جدول (١٥) انواع العماله حسب النوع ، الجنسية ، والاجرة .

نوع العماله	عدد العمال	الجنسية	النسبة المئوية للجنسية %	معدل الاجرة
العمالة اليومية	١١٥٢	مصري	%٨٧	٣,٥ دينار
	٠,٣٣	جنسيات	%٢	في اليوم
		مختلفه		
	١٤٤	اردنيين	%١١	
المجموع	١٣٢٩		%٧٦,٧ %١٠٠	
العمالة الشهرية	٣٣٨	مصري	%٩١,٥	٧٢ دينار
		جنسيات	%٥,٥	شهريا
		مختلفة		٧٥ دينار
	١١	اردنيين	%٣	شهريا
المجموع	٣٦٩		%٢١,٢ %١٠٠	٧٤ دينار
الوكيل	٣٦	اردنيين	%٢,١ %١٠٠	١٠٦ شهريا
المجموع العام	١٧٣٤		%١٠٠	

المصدر : المسح الميداني ١٩٨٩/١٩٩٠ .



الأصطلاحات

- عمال يومية 
- شهرية 
- الوكيل 

شكل رقم (٢٦) التوزيع النسبي للعمال حسب النوع

* هوامش الفصل الرابع :

- (١) وزارة التخطيط ، ملخص خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠م قطاع الزراعة - ص (١٢٧) . عن صالح الصقور، الهجرة والتنمية الريفيه في وادي الاردن- رسالة ماجستير غير منشورة الجامعة الاردنية - ١٩٨٩ ، ص ٦٩ .
- (٢) وزارة الزراعة ، بيانات غير منشورة ، ١٩٥٥ م .
- (٣) سلطة وادي الاردن ، سجلات النمط الزراعي ، (١٩٩٠)م .
- (٤) سلطة وادي الاردن ، سجلات النمط الزراعي ، (١٩٩٠)م .
- (٥) سلطة وادي الاردن ، خطة وتجربة في التنمية الريفيه الشاملية - تقرير غير منشور ، ١٩٨٧ ، ص ٦١ .
- (٦) دائرة الاحصاءات العامة - النشرة الاحصائية الزراعيــــــــة ، ١٩٨٨ م ص ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٥٤ ، ٥٩ ، ٦٤ .
- (٧) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية الخرطوم ، دراسة تحليله للنمط الزراعي بمنخفض وادي الاردن ، الخرطوم / نيسان ، ١٩٨٤ م ، ص ٤٧ .
- (٨) مجلة وادي الاردن ، السنة الاولى ، العدد الثالث سنة ١٩٨١ م ، ص ١٩ .
- (٩) سلطة وادي الاردن ، الاتجاهات الحديثه في اساليب الري / تقرير غير منشور ، ١٩٨٧ م ، ص ٣٩ .
- (١٠) وزارة الزراعة ، التقرير السنوي ، ١٩٨٨ ص ٣ ، ٤ ، ٥ .

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج :

حظيت منطقة وادي الاردن بمزيد من اهتمام الحكومة الاردنية ، حيث اصبحت بؤرة للنشاط الزراعي والذي ادى الى تطوير وتحسين القطاع الزراعي في الاردن ، وقد تمثل هذا الاهتمام بإنشاء لجان الغور الشرقية في بداية عقد الستينات وما تبعه من وضع أنظمة وقوانين تهدف الى تنظيم الملكيات الزراعية وما نجم عن ذلك من تغييرات كبيرة في الملكية ، وانعكاسات ذلك على النشاط والتنظيم الزراعي ، وقد خلصت الدراسة الى ما يلي :-

١- ارتفاع عدد ومساحة الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية في وادي الاردن الشمالي والوسط ، حيث بلغت نسبتها (٥٣,٨%) من عدد الوحدات وتمثل ما نسبته (٥١,٣%) من المساحة التي خضعت للدراسة في حين بلغت نسبة الوحدات ذات الملكية المشاعية (٣٠,٧%) تمثل (٣٢%) من المساحة ، اما الباقي فهي (٨,٧%) ملكيات سلطة و (٥,٣%) ملكيات الجمعيات التعاونية ، (١,٥%) ملكيات الاستغلال الاخرى ، وبالرغم من ارتفاع نسبة الوحدات الزراعية ذات الملكية الفردية ، الا انها امتازت بتدني نسبة المالكين والتي بلغت (٣٥%) من المالكين ، مما ادى الى ارتفاع نسبة المالكين على الشيوخ والتي بلغت (٦٥%) ، ولقد امتاز نمط الملكية في وادي الاردن بنمط الملكية الغائبة نظرا لارتفاع نسبة المالكين الغائبين والتي بلغت (٨٠,١%) يمتلكون ما مساحته (٢٠١٧٠) دونما اي بنسبة (٧٥,٦%) ، في حين لم تتجاوز نسبة المالكين المقيمين في الوادي (١٣,٦%) يمتلكون (٤٥٨٣) دونما بنسبة (١٧,٤%) ، (٦,٣%) من المالكين القانونيين متوفين .

لقد تفاوت حجم الملكيات الزراعية ، تبعا لنوع الملكية فقد

بلغ حجم الملكية العام (٢٥) دونما ويرتفع هذا المعدل الى (٤٤) دونما للملكية الفردية وينخفض الى (١٤,٨) دونما في الملكية المشاع ، كما يصل الى (٣٢) دونما في الملكية المقيمة ويتراجع الى (٢٤) دونما في الملكية الغائبة ، و (٨,٥) دونما للجمعيات التعاونية - لكل عضو - وعلى الرغم من تطبيق قوانين الاصلاح الزراعي في وادي الاردن الا انه ما زال (٢٦,٤%) من المالكين لم تتجاوز ملكية كل واحد منهم (١٠) دونمات وبمعدل (٧,٥) دونما ، وكذلك لم تظهر ملكيات كبيرة وخاصة بين (١٥٠ - ٢٠٠) دونما وهي اعلى فئة ملكية للاراضي سوى (٢%) من المالكين يملكون ما نسبته (١,١%) من المساحة .

٢- تدنت نسبة المالكين للاراضي في وادي الاردن من مواليد المنطقة ذاتها اذ بلغت (١٩%) في حين تراوحت باقي النسبة بين (٥٣%) ، (٢٦%) ، (٢%) من المالكين من مواليد الضفة الغربية ، فلسطين ، خارج الاردن على التوالي، مقارنة مع الحائزين من مواليد وادي الاردن والضفة الشرقية ، فقد بلغت (٦٣%) موزعة بالتساوي ، في حين شكل الحائزون من مواليد فلسطين والضفة الغربية (٢٨,٥%) والنسبة الباقية كانت من مواليد خارج الاردن وبنسبة (٨,٥%) .

٣- لقد تدنت نسبة المالكين المقيمين في وادي الاردن اذ بلغت (١٣,٦%) مقابل المالكين الغائبين والتي بلغت نسبة (٨٠,١%) موزعة ، على محافظة عمان (٣٢,٣%) تلتها اربد والبلقاء (٢٠,٧%) لكل واحدة منها ، و (٤,١%) مقيمون خارج الاردن ، الزرقاء (١,٩%) والضفة الغربية (٤%) ، وبلغت نسبة حالات الوفاة (٦,٣%) ، اما الحائزين الزراعيين امتازوا بارتفاع نسبة المقيمين منهم في وادي الاردن اذ وصلت الى (٦٩,٢%) اما باقي النسبة فتوزعت ، على محافظة عمان (١٦%) والبلقاء واربد والزرقاء بالنسب (٨,٨%) و (٥,٦%) ، (٠,٤%) ، على التوالي .

٤- يعمل ثلاثة ارباع المالكين في وادي الاردن بمهن غير زراعية فلم تتجاوز. نسبة المالكين العاملين في الزراعة (٢٤,١%) فقط في حين يعمل (٢٥%) منهم في القطاع الخاص (اطباء ، محامين ، موظفو شركات ...) ، و (٢٤,٥%) يعملون في القطاع العام ، والنسبة الباقية والبالغة (٢٠,١%) هم من ربات البيوت والمتقاعدين والعاطلين عن العمل ، اما الحائزين الزراعيين ، فقد بينت الدراسة ان غالبيتهم يمتحنون الزراعة كمهنة رئيسة بنسبة (٨٧,١%).

٥- ان اهم ما يميز قطاع المالكين والحائزين في وادي الاردن ، هو ارتفاع نسبة الادميين فبلغت للمالكين (٢١,٨%) وللحائزين (٣٥%) ، في حين بلغت نسبة المتعلمين منهم لما فوق الثانوية العامة ، (٢٠,٥%) و (١١,١%) على التوالي .

٦- لقد امتاز الاستغلال الزراعي بارتفاع نسبة الاراضي المبنورة والمعتلة في (كل من الغور الشمالي والوسط) لكلا العروتين - الشتوية والصيفية ، حيث بلغت (٥١%) ، (٦٣%) من مجمل المساحة ، على التوالي ، وعليه فبلغت المساحة المستغلة فعلا ، (٤٩%) ، للعبوة الشتوية و(٣٧%) للعبوة الصيفية ، ولقد ساهم التبوير الاجتماعي برفع نسبة الاراضي غيرالمستغلة ، فلقد بلغت الوحدات الزراعية المبنورة بسبب ذلك (١٤١) وحدة زراعية كانت مبنورة لكلا العروتين حيث لم يمارس فيها اي نشاط زراعي ، حيث ساهمت الملكية الغائبة بتبوير (١٣٠) وحدة زراعية منها وساهمت ملكية الجمعيات بتبوير(٤) وحدات زراعية في حين ساهمت حالات الوفاة بتبوير (٧) وحدات زراعية .

٧- تخصص منطقة وادي الاردن بزراعة الخضروات لكلا العروتين فبلغت نسبة الاراضي المزروعة بالخضروات (٦٨%) - (٥٢,٧%) من الاراضي المزروعة فعلا ، للعبوة الشتوية والصيفية على التوالي ، تلاها زراعة الاشجار المثمرة بنسبة (٢٦%) ،

(٣٤,٢%) ، لنفس العروتين على التوالي وتعدت نسبة الاراضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية الى (٦%) في العروة الشتوية ، (١٣,١%) للعروة الصيفية ، حيث تميز النمط الزراعي المسائد في وادي الاردن لدى المزارعين بنمط المحصول الواحد ، اذ بلغت نسبة الوحدات الزراعية احادية المحصول (٨٧%) من عدد الوحدات في العروة الشتوية و (٧١%) من عدد الوحدات للعروة الصيفية ، حيث يتركز اعلى عدد للوحدات الزراعية في العروة الشتوية والذي بلغ (١٨١) وحدة زراعية ضمن الفئة (٧٦%-١٠٠%) في حين تركز اقل عدد والبالغ (٨١) وحدة زراعية ضمن الفئة (١%-٢٥%) اما في العروة الصيفية تبلغ تركزها (١١٥) ، (٤,١) وحدات زراعية ضمن الفئات السابقة على التوالي .

٨- شكل فئان الارض النسبة العالية من الاستغلال سواء بالنسبة لعدد للحائزين او المساحة التي يحوزونها فقد بلغت نسبة الحائزين الزراعيين بهذا النظام (٣٣,٤%) من الحائزين ويحوزون على (٢٢٤) وحدة زراعية من اصل (٥١٣) وحدة زراعية مستغلة كان من بينها (١٨٩) وحدة زراعية ذات ملكية غائبة ، في حين ان (٣١,٤%) من الحائزين قاموا بانفسهم باستغلال حيازاتهم مباشرة وكان نسبة الحائزون المشاركون على الناتج ما نسبة (١٤,٧%) من الحائزين اضافة الى (١٢,٣%) من الحائزين هم حائزون للمحصول بواسطة فئانه .

٩- اعتماد الزراعة في وادي الاردن على العمل المأجور وخاصة العمالة المصرية حيث شكلت العمالة اليومية المصرية (٨٧%) من مجموع العماله اليومية ، (٢%) لجنسيات اخرى وشكلت العمالة اليومية الاردنية (١١%) فقط ، وارتفعت العماله المأجورة الشهرية المصرية الى (٩١,٥%) من العماله الشهرية المستخدمة و (٥,٥%) كانت عماله شهرية من جنسيات اخرى وتعدت العماله الاردنية المستخدمة شهريا الى (٣%) فقط من مجمل العماله الشهرية المستخدمة في منطقتي الغور الشمالي والغور والوسط ، في حين ان جميع الوكلاء الزراعيين من الاردنيين فقط .

التوصيات :

نظرا لارتفاع نسبة المنيكة الغائبة وارتفاع نسبة المشاع في الملكية اضافة لارتفاع نسبة العاملين في القطاع الخاص والعام من الملاكين ، ومن المتقاعدين وربات البيوت والطلبة والذي نجم عن ذلك انتشار ظاهرة تاجير الاراضي ، فان الباحث يوصي باستصدار تشريعا او تعديل فقرات القانون بما يتضمن تنفيذ التوصيات التالية ، وخاصة في المشروعات المستقبلية اعادة توزيع الوحدات الزراعية :

- ١- التركيز على مكان الاقامة بمراعاة المقيمين في وادي الاردن باعطاء نسبة اعلى لهم عن المقيمين في خارج منطقة الوادي.
- ٢- التركيز على التركيب المهني للملاكين من حيث مراعاة المزارعين (من يمتن الزراعة كمهنة رئيسية) وذلك بتخصيص نسبة اعلى لهم عن غيرهم ممن يمتنون مهن اخرى غير الزراعة (...).
- ٣- السماح لملاك الوحدات الزراعية المقيمين في خارج منطقة وادي الاردن ويعملون في مهن اخرى (غير الزراعة) ببيع وحداتهم الى مزارعين ممتنين مقيمين في وادي الاردن .
- ٤- توسيع قاعدة الملكية الفردية ، والحد من الملكية المشاعية وذلك بعدم تخصيص الوحدة لاكثر من مالك وخاصة بين صفوف المزارعين مما يساهم في استغلال افضل وكذلك وضع تشريعات تنظم عملية الانتقال كان تورث قيمة الارض وليس الارض نفسها .
- ٥- رصد الوحدات الزراعية التي لم تستغل لمدة ثلاث سنوات واستصدار تشريعا او تعديل القانون بما يقضي بانتزاع ملكيتها وتخصيصها الى المزارعين المقيمين في الوادي .
- ٦- التركيز على توفير مصادر مائية دائمة للحد من ترك الارض دون استغلال وتوخيا للتوسع في زراعة الاشجار المثمرة وخاصة في

الاعوار الوسطى التي تعاني من نقص المياه بالإضافة لقلّة المساحة المزروعة بالاشجار المثمرة .

٧- توخياً لتنويع التركيب المحصولي ورفع نسبة الكثافة الزراعية فان الدراسة توصي بتطبيق نمط زراعي يقضي بزراعة الوحدة الزراعية لاكثر من صنف ، وتقديم حواجز مادية تشجيعية لتنفيذه .

٨- ان انتشار ظاهرة تاجير الاراضي والمحاصيل في وادي الاردن (غير الرسمية) فان الباحث يوصي بضرورة قيام الجهات الرسمية باجراء اتصالات مع المزارعين لستوعية المعنيين لضرورة تنظيم هذه العملية وتوثيقها لدى الجهات الرسمية بطريقة مبسطة لدى المؤسسات الحكومية في الوادي (مثل اتحاد المزارعين ، ومكاتب السلطة او مديريات الزراعة ...) ضمانا لحقوق كل من المستاجر والمؤجر .

٩- تعديل قانون العمل والعمال بالزام المزارعين (كما هو متبع في القطاع الصناعي) بتوظيف نسبة من العماله الاردنية ، بدلا من العماله الوافده وخاصة مع تفاقم ظاهرة البطالة في الاردن بعد وضع حد أدنى لسلاجور لتشجيعهم نحو العمل الزراعي.

٥٩٦١٩٢

قائمة المراجع العربية : -

- ١- احمد الظاهر - اغوار الاردن ، عمليات التغيير والتطوير دار ابن رشد للنشر والتوزيع - عمان ، ١٩٨٨ م .
- ٢- بشير ابراهيم اللطيف - تقييم توزيع الخدمات في منطقة وادي الاردن الشرقي ، رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الاردنية - عمان ، ١٩٨٥ م .
- ٣- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات - النشرة الاحصائية الشهرية - العدد ٧ - عمان ، ١٩٩٠ م .
- ٤- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية دراسة الجدوى الاقتصادية والاساليب الفنية العصرية لمشروع التوسع في انتاج الخضروات - باغوار المملكة الاردنية الهاشمية - الخرطوم ، ١٩٧٤ م .
- ٥- جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة تحليلية للنمط الزراعي بمنخفض وادي الاردن ، الخرطوم ١٩٨٤ م
- ٦- دائرة الاحصاءات العامة - الدراسة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة وادي الاردن الشرقية - عمان ، ١٩٧٣ م .
- ٧- دائرة الاحصاءات العامة - نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان ، عمان ، ١٩٧٩ م .
- ٨- دائرة الاحصاءات العامة - النتائج العامة للتعداد العام الزراعي - عمان ، ١٩٨٣ م .
- ٩- دائرة الاحصاءات العامة - النشرة الاحصائية الزراعية - عمان ، مصر ، ١٩٨٣ م .
- ١٠- دائرة الاحصاءات العامة - القوى العاملة في الاردن ، دراسات تحليلية من مواقع مسح القوى البشرية - عمان ، ١٩٨٢م - ١٩٨٣م
- ١١- دائرة الاحصاءات العامة - دراسات نفقات ودخل الاسرة - عمان ١٩٨٦م - ١٩٨٧ م .

- ١٢- وزارة التخطيط - خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦)
 - (١٩٩٠ م) - عمان - سنة ١٩٨٦ م .
- ١٣- وزارة الزراعة - بيانات غير منشوره - عمان - ١٩٥٥ م .
- ١٤- وزارة الزراعة - التقرير السنوي - عمان - سنة ١٩٨٨ م .
- ١٥- محمد اسماعيل - عرض موجز بملكية الاراضي قبل الثوبه وبعدها
 - دائرة الاراضي والمساحة - تقرير غير منشور عمان - ١٩٥٥م
- ١٦- محمد بلقيه - اولويات في الجغرافيه الزراعيه - مطبعة نضالة
 المحمديه - الرباط ، ١٩٧٨ م .
- ١٧- موسوعة التشريعات الاردنية - الجزء الرابع - قانون الارضي
 العثماني ، دون تاريخ .
- ١٨- سالم بطرس واخرون - الوضع الحيازي والنمط الاستخدامي
 للموارد المزرعية في اغوار الضلة الشرقية - وزارة الزراعة ،
 عمان ١٩٧٢ م .
- ١٩- سلطة وادي الاردن - التقرير السنوي - عمان ١٩٨٩ م .
- ٢٠- سلطة وادي الاردن - سجلات النمط الزراعي - عمان ، ١٩٩٠ م
- ٢١- سلطة وادي الاردن - خطة وتجربة في التنمية الريفيه الشاملة
 - تقرير غير منشور - عمان ، ١٩٨٧ م .
- ٢٢- سلطة وادي الاردن - مجلة وادي الاردن - السنة الاولى العدد
 الثالث - عمان ، سنة ١٩٨١ م .
- ٢٣- سلطة وادي الاردن - الاتجاهات الحديثة في اساليب السري -
 تقرير غير منشور - عمان ، ١٩٨٧ م .
- ٢٤- عبد الرزاق البطنجي - انماط الزراعة في العراق - مطبعة
 الارشاد - بغداد ، ١٩٧٦ م .
- ٢٥- فالح حسين - الحياة الزراعيه في بلاد الشام في العصر
 الاموي - الجامعة الاردنية - عمان ، ١٩٧٨ م .
- ٢٦- فاروق العمري - الاشار الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ
 المشروعات التنموية في الاغوار الجنوبية - رسالة ماجستير غير
 منشورة - الجامعة الاردنية - عمان ، ١٩٨٩ م .

- ٢٧- صالح المقهور - الهجرة والتنمية الريفيه في وادي الاردن -
رسالة ماجستير غير منشورة - الجامعة الاردنية - عمان، ١٩٨٩ م .
- ٢٨- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد - ١٤١٤ ، ١٩٥٩ م .
- ٢٩- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد ١٤٧٦ ، ١٩٦٠ م .
- ٣٠- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد ١٦٣٤ ، ١٩٦٢ م .
- ٣١- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد ٢٧٦ ، ١٩٦٨ م .
- ٣٢- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد ٢٧٠٠ ، ١٩٧٧ م .
- ٣٣- رئاسة الوزراء - الجريدة الرسمية - العدد ٣٥٤٠ ، ١٩٨٨ م .
- ٣٤- شاكر الحنبلي - موجز في احكام الاراضي - مطبعة التوفيق -
دمشق - ١٩٢٨ م .

- 1 - Anbar.A . Socio - Economic Aspectd of the East Ghor Canal Project , Jordan ,University of Southampton ,
ph.D Thesis Unpublshed. 1983 .
- 2 - Brawer .Der Kanal Von Mittelmeer ZumTotenMeer. In:
GR , 1982 .
- 3- Hammond R. and McCullagh,p.5. Quantitive Techniques in
Geographgy . Clarendon press Oxford , 1974.
- 4- Hezleton.J.E,The impact of the East Ghor Canal Project .
on land Consolidtion distribution and Tenure , The Royal
Scientific Society , Amman , 1974 .
- 5- Leser.H/H-D.Haas,Mosimann.TR-Paesler:Diercke Woerter
buch der Allgemeinen Geographie , Bd .1, Westermann.
Braunschweig . 1987 .
- 6- Qasms,s the Size of Agricultural land Holdings , In
Agricultural policy in Jordan , london , 1986 .
- 7- Sharab. H,AGro-Economic Aspects of Tenancy in the East
Jordan Valley , Amman Royal Scientific Society , 1975.
- 8- United Stats Agency for International Devolopment
The Jordan Valley Dynamic Transformtion (1973- 1986)

معلومات تتعلق بالمالك :

مكان الولادة : مكان الاقامه الحالي :

عمر المالك : المستوى العلمي :

عدد الابناء : عدد العاملين منهم بالزراعه :

العمل الرئيسي : العمل الثانوي :

الدخل السنوي : (دينار) الدخل من الزراعه : (دينار)

□ اذا كان المالك مقيم خارج منطقة الوادي، هل يتردد على مزرعته؟ () ، عدد مرات تزرعه في الموسم ()

□ اذا كان المالك يعمل بالزراعه ، ما هو تاريخ الاستغلال الزراعي للوحده الزراعيه ؟ (سنة)

□ هل يهيء المالك مزرعته للاستثمار؟ (حراشه ، اقامة مشروع تنقيط ، بيوت بلاستيك ، طلبا للتأجير)

* نعم ، كم عدد المرات () ، تاريخ كل مره : ، مقدار الاستثمار (دينار)

* لا ، لماذا؟

□ هل يقوم المالك بادارة مزرعته بنفسه؟ (نعم) ، (لا) ، هل يستخدم وكيل؟ (نعم) ، (لا)

□ اذا كان المالك لا يعمل بالزراعه ، لماذا؟

□ اذا كان الاستغلال بالمشاركه : ماهي؟ وماذا تقدم للمشارك بالاضافه للارض؟

() مشاركه ¼ الناتج ، () ½ الناتج ، () اخرى :

ضمان الارض : مدة الضمان : اجرة الدونم

ضمان المحصول : نوع المحصول : اجرة الدونم

خصائص الحائز : صفة الحائز : مالك : غير مالك

مكان الولادة : مكان الاقامه : مكان الاقامه

عمر الحائز : المستوى العلمي :

عدد الابناء : عدد العاملين منهم بالزراعه :

الدخل السنوي : (دينار) ، الدخل من الزراعه : (دينار)

□ هل يقوم الحائز باستغلال حيازته مباشره ؟ (نعم) ، (لا)

□ عدد الدونمات التي يستغلها الحائز : (دونما)

الاستغلال : () بالمشاركه ، () ¼ الناتج ، () ½ الناتج ، دونم ، استئجار دونم

عائلي دونم ، مشاركه دونم ، استئجار دونم

□ هل تستخدم عمال بالاجره ؟ (نعم) ، (لا)

نوع العمال : ، عدد العمال : ، اجرة كل عامل : ، الجنسيه :

موسمي

شهري

يومي

منطقة الأنوار الشمالية (ما بين المخييه الفوقا على نهر اليرموك شمالا وبلدة السوييه على البحر الميت) .

مجلس قروي	المخييه الفوقا	١٠٠
مجلس قروي	المخييه التحتا	١٠١
مجلس قروي	العدييه	١٠٢
مجلس قروي	الباقوره	١٠٣
بلدية	الشونة الشمالية	١٠٤
مجلس قروي	المنشية	١٠٥
تجمعات سكانية	العراشه والغضين	١٠٦
بلدية	وقاص	١٠٧
بلدية	الشيخ حسين / تل الأربعين / القليعات	١٠٨
بلدية	المشارع	١٠٩
مجلس قروي	طبقة فحل	١١٠
مجلس قروي	الزمانية	١١١
مجلس قروي	وادي اليايس / المرزه	١١٢
مجلس قروي	ابو هابيل / القرن	١١٣
مجلس قروي	السليخات	١١٤
بلدية	الكريمه	١١٥
مجلس قروي	البلانه / ام عياش	١١٦
مجلس قروي	الخازمه / ابو عبيده	١١٧
مجلس قروي	ضرار	١١٨
مجلس قروي	الرويجه	١١٩
مجلس قروي	ابو الزيخان	١٢٠
بلدية	دير علا / الدباب / الموالحه	١٢١
مجلس قروي	الطوال الشمالي	١٢٢
مجلس قروي	الطوال الجنوبي	١٢٣
تجمعات سكانية	الملاحات / الربيع	١٢٤
بلدية	معدى	١٢٥
مجلس قروي	مثلث العارضة	١٢٦
مجلس قروي	ميسره وفتوش	١٢٧
مجلس قروي	داميه	١٢٨
مجلس قروي	ظهرة الرمل	١٢٩
بلدية	الكرامه	١٣٠
بلدية	الشونة الجنوبية / السكنه	١٣١
بلدية	الجوابره	١٣٢
بلدية	الجوفه	١٣٣
بلدية	الكفرين / المشرفه	١٣٤
مجلس قروي	الرامه / جدر البلد	١٣٥
تجمعات سكانية	الرامه الجديده	١٣٦
بلدية	الرفضه	١٣٧
مجلس قروي	السوييه	١٣٨

ملحق رقم (3) - حصة الاممية النسبية لعدد مساحة انواع الملكيات الزراعية موزعة حسب احواض البيئة ، في زواحي الاردن الشرقي ، الاغوار الشمالية ، والاغوار الوسطى ، مسج بالهيئة ، 1990م.

	ملكية اخرى	ملكية السلطة		الملكية المتنازع			الملكية الفردية			ملاحظات													
		مساحتها	نسبة	مساحة الوحدات الزراعية المملوكة ملكية متنازعة	مساحة الوحدات الزراعية المملوكة ملكية فردية	مساحة الوحدات الزراعية المملوكة ملكية فردية	نسبة	نسبة	نسبة														
الاغوار الشمالية	1	101	1.7%	101	1.7%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%	170	2.8%		
الاجوار الوسطى	0	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
ملكيات	3	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%	879	14.6%
الاجوار الشمالية	1	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%	1138	18.8%
الاجوار الوسطى	0	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
ملكيات	3	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%	929	15.3%
الاجوار الشمالية	1	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%
الاجوار الوسطى	0	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
ملكيات	3	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%
الاجوار الشمالية	1	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%	1171	19.3%
الاجوار الوسطى	0	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
ملكيات	3	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%	939	15.5%

المصدر من حساب الباحث / 1990 م

ملحق رقم (٤)

التوزيع النسبي للملاكين الموطنين الاصلي في وادي الاردن
الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠ م .

مكان الولادة	العدد	النسبة المئوية
محافظة الضفة الشرقية	٥٥٤	%٥٣
فلسطين والضفة الغربية	٢٧١	%٢٦
وادي الاردن	١٩٩	%١٩
خارج المملكة	٢١	%٠٢
المجموع	١٠٤٥	%١٠٠

المصدر : الباحث / المسح الميداني / ١٩٩٠ م .

ملحق رقم (٥) التوزيع النسبي للتركيب العمري للملاكين في وادي الاردن :
الشرقي ، مسح بالعينة ١٩٩٠م

التوزيع النسبي للتركيب
العمرى لسكان المملكة

١٤٦

النسبة المئوية (١)	النسبة المئوية للمجموع وادي الاردن	النسبة المئوية الاغوار الوسطى	النسبة المئوية الشمالية	العدد	الفئة العمرية
٦١,٨%	٥	٦٠,٦%	٦٠,٣%	٤	١٩ - ١
١٣,٦%	٦٩	٧,١%	٥%	١٤	٢٩ - ٢٠
٩,٤%	١١٨	١٢%	٩,٤%	٢٦	٣٩ - ٣٠
٧,٤%	٢٣٠	٢٣,٢%	١٨,٧%	٥٢	٤٩ - ٤٠
٤,٠%	٢٥٨	٢٦%	٢١,٢%	٥٩	٥٩ - ٥٠
٤,٣%	٢٩٩	٢٦,٣%	٢٥%	٩٧	٦٠ -
	٦٦	٤,٨%	١٠,٤%	٢٩	وفسائه
٦,١%	١٤٠٥	١٠٠%	١٠٠%	٢٧٨	المجموع

(١) المصدر الباحث / المسح الميداني / ١٩٩٠م

(٢) المصدر - دائرة الاحماءات العامة ، نتائج عينة التعداد العام للمساكن والسكان عام ١٩٧٩م

ملحق رقم (٦) ، يبين ، التوزيع النسبي للملاكين حسب المستوى العلمي في وادي
الأردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م.

المجموع		الاغوار الوسطى		الاغوار الشمالية		المستوى العلمي
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	
٢١٫٨%	٢٢٨	١٩%	١٤٧	٢٩٫٢%	٨١	امسي
٢٤٫٤%	٢٥٧	٢٤%	١٨٣	٢٦٫٦%	٧٤	ابتدائي + ملم
١٢٫٠%	١٢٥	١٢٫٥%	٩٦	١٠٫٤%	٢٩	اعدادي
١٥٫٠%	١٥٥	١٦٫٤%	١٢٦	١٠٫٤%	٢٩	ثانوي
١٫٩%	٢٠	١٫٦%	١٢	٣%	٨	معهد
١٨٫٦%	١٩٤	٢١٫٧%	١٦٦	١٠%	٢٨	الشهادة الجامعية وما فوق
٦٫٣%	٦٦	٤٫٨%	٣٧	١٠٫٤%	٢٩	حالات الوفاة
١٠٠%	١٠٤٥	١٠٠%	٧٦٧	١٠٠%	٢٧٨	المجموع

المصدر : الباحث ، المسح الميداني / ١٩٩٠م.

ملحق رقم (٧) يبين التوزيع النسبي للتركيب المهني للملاكين في وادي الاردن
الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠م.

النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية	العدد	الفئة
% ٢٤ر٥	٢٥٦	% ١٤	١٤٦	العاملون في القطاع العام ، في وظائف مدنية
		% ١٠ر٥	١١٠	، في وظائف عسكرية
		% ٥ر٧	٦٠	العاملون في القطاع الخاص ، الحرفيون وموظفو الشركات
		% ١٣ر٥	١٤٠	التجار
% ٢٥ر٠	٢٦٣	% ٣	٣٣	سائق
		% ٢ر٨	٣٠	محامي
% ٢٤ر١	٢٥٠	% ٢٤ر١	٢٥٠	مزارع
% ٢٠ر١	٢١٠	% ١٦ر٥	١٧٠	ريبات البيوت
		% ١ر٣	١٥	المتقاعدون والعاطلون عن العمل
		% ٢ر٣	٢٥	طالب
% ٦ر٣	٠٦٦	% ٦ر٣	٦٦	حالات الوفاة
% ١٠٠	١٠٤٥	% ١٠٠	١٠٤٥	المجموع

المصدر : الباحث المسح الميداني / ١٩٩٠م.

ملحق رقم (٨) ، التوزيع النسبي للملاكين ، حسب الموطن
الاصلي في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠ م .

مكان الولادة	العدد	النسبة المئوية (١)	(٢) %	(٣) %
وادي الاردن	١٣٥	%٣١,٥	%٥١,٣	%٣٧,٥
محافظة الضفة الشرقية	١٣٥	%٣١,٥	%١١	% ٧,٧
فلسطين والضفة الغربية	١٢٢	%٢٨,٥	%٣٦,٣	%٥٤,٨
خارج المملكة	٣٦	% ٨,٥	% ١,٤	% ١,٤
المجموع	٤٢٨	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

(١) المصدر : الباحث ، المسح الميداني ، ١٩٩٠ م .

Source: Ali Anbar. 1983 (٢)

Source: Hisham Sharab. 1974 (٣)

التوزيع النسبي للحائزين
المزارعين في المملكة
ضمن فئات الاعمار
(ب)

ملحق رقم (٩) التوزيع النسبي
للحائزين ضمن فئات الاعمار في وادي
الاردن الشرقي، مسح بالعيينة ١٩٩٠ م.
(١)

النسبة المئوية ٢	النسبة المئوية ١	العدد	الفئة
٨٣	٣٠,٥%	١٥	> ٢٥ سنة
٥٦%	٣٢,٤%	١٣٩	٢٦-٤٤ سنة
٢٦%	٥٠,٥%	٢١٦	٤٥-٦٤ سنة
١٥%	١٣,٦%	٥٨	< ٦٥
١٠٠%	١٠٠%	٤٢٨	المجموع

(١) المصدر: الباحث ، المسح الميداني ، ١٩٩٠ م.

(٢) المصدر: النتائج العامة للتعداد الزراعي ، ١٩٨٣ م.

ملحق رقم (١٠) التوزيع النسبي للحائزين حسب المستوى العلمي في وادي الاردن الشرقي ، مسح بالعينة ، ١٩٩٠ م .
التوزيع النسبي للحائزين الزراعيين في المملكة .

المستوى العلمي	العدد	النسبة المئوية (١)	النسبة المئوية (٢)
امي	١٥٠	%٣٥	%٤٥
ابتدائي + ملم	١٣٧	%٣٢,١	%١٧
اعدادي	٧٢	%١٦,٨	%٣٣
ثانوي	٢٦	% ٦,٠	
معهد	٨	% ١,٩	%٥
جامعة وما فوق	٣٥	% ٨,٢	
المجموع	٤٢٨	%١٠٠	%١٠٠

المصدر : (١) الباحث ، المسح الميداني ، ١٩٩٠ م .

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، النتائج العامة للتعداد

الزراعي لعام ١٩٨٣ م .

ملحق رقم (١١) التوزيع النسبي للحائزين حسب التركيب المهني
 التركيب المهني في وادي الاردن الشرقي
 مسح بالعينة ، ١٩٩٠ م ،
 للحائزين الزراعيين
 في المملكة

ب

أ

الفئة	العدد	النسبة المئوية (١)	النسبة المئوية (٢)
مزارع	٣٥٠	%٨١,٧	%٥٧
مزارع وموظف في القطاع العام	١٧	% ٣,٩	%٤٣
مزارع وتاجر	٣٨	% ٨,٩	
مزارع وموظف في القطاع الخاص	٢٣	%٥,٥	
المجموع	٤٢٨	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: (١) الباحث ، المسح الميداني ، ١٩٩٠ م ،
 (٢) النتائج العامة للتعداد الزراعي ١٩٨٣ م ،

Abstract

The objective of this study is to define the interchangeable relations between agricultural holdings and the farming system in the East Jordan Valley. This is the only area which undergoes changes due to the reclamation of land and to the agricultural organization following the construction of King Abdulla's canal in 1958 (East Ghor Canal) .

This study aims at reviewing the historical development of the lawful organization of the agricultural holdings and its effects on them . Also it specifies its kinds, size, and the socio-economic characteristics of owners, farmers along with the relations among them and its effects on the agricultural organization .

To accomplish these objectives, a random sample from five blocks out total of the 39 blocks in the valley was selected.

The sample included 769 agricultural units and a questionnaire was distributed to the owners and farmers.

The finding of this study with several results. It shows that the individual holding of the agricultural units forms 53,8 % which is owned by 35 % of the total owners. Group

holding falls down to 30,7 % owned by 65 % of the total owners. But the rest of the agricultural units were distributed to cooperative societies (5,3%), 8,7% for the Jordan Valley Authority and 1,5% for other properties , respectively.

Moreover, the absent landowner that form 80,1% of the owner dominoting. The size of holding varies according to its kind. The general ratio of land in individual holdings is 25 dunums which may increase to 44 dunums; in group property it is 14,8 dunums. Also there is a difference in the size of holding according to the residency of the owner. It is 24 dunums for absent holding and 32 dunums for residential property.

The main aspect of the agricultural utilization is the reduction in the size of the utilized area which formed 49% during winter and 37% during summer. Moreover, the area of the Jordan valley is quite ideal for vegetable production in winter and in summer as well. The land which is planted with vegetables constitutes 68% and 52,7% respectively.

The dominion of absent holdings and the reduction in the ratio of residential owners in the JordanValley, which forms 13,6% and the reduction in the ratio of the workers in the agricultural sector (24,1%) have brought about new kinds of agricultural utilization such as tenancy and cooperation. The ratio of tenants is 33,4% whereas the cooperators 12,3%.

The agricultural laborforce dependent on incoming laborforce . The ratio of daily and monthly Egyptian laborforce forms 87% and 91,5%, respectively .